



وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة الوادي



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

الشعبة: العلوم المالية والمحاسبية

التخصص: تدقيق محاسبي

دور حوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية

تحت إشراف الأستاذ:

د. محمد سالي الدينوري

إعداد الطالبات :

✓ إبتسام شريط

✓ خلود رزاق لبزة

✓ سارة شريف حضرية

لجنة المناقشة

رئيساً

مشرفاً ومقرراً

مناقشاً

أستاذ محاضر —أ—

أستاذ محاضر —أ—

أستاذ محاضر —أ—

أحمد نصير

محمد سالي الدينوري

عزة الأزهر

الموسم الجامعي: 2016-2017



وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة الوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

الشعبة: العلوم المالية والمحاسبية

التخصص: تدقيق محاسبي

دور حوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية

تحت إشراف الأستاذ:

د. محمد سالي الدينوري

إعداد الطالبات :

✓ إيتسام شريط

✓ خلود رزاق لبزة

✓ سارة شريف حضرية

لجنة المناقشة

رئيساً

مشرفاً ومقرراً

مناقشاً

أستاذ محاضر —أ—

أستاذ محاضر —أ—

أستاذ محاضر —أ—

أحمد نصير

محمد سالي الدينوري

عزة الأزهر

الموسم الجامعي: 2016 - 2017

إهداء

أهدي هذا العمل إلى أُمِّي الغالية

إلى سندي في الحياة زوجي

و إلى قرة عيني وفرحت حياتي إبنني عبد الرحمان

خُلو د

الإهداء :

إلى من قال فيهم الله عز و جل : " و لا تقل لهما أف و لا تنهرهما و قل لهما قولا كريما "

إلى من كان رضاها منيرا لدربي و مصدر سعادتي ، أُمي الحبيبة .

إلى من رحل عني و استودعني عند الوكيل الذي بيده مقادير السموات و الأرض ، إلى روح والدي الغالي طيب الله ثراه ، و تغمده بواسع رحمته و أسكنه فسيح جناته .

إلى مصدر عزتي و قرة عيني ، إخوتي و أخواتي

إلى كل الأصدقاء و الأحباب

إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة جهدي

إبتسام

الإهداء:

أشكر الله عز وجل الذي منحني الصبر والعطاء وبقدرته أتممت هذا العمل
إلى نبي الرحمة ونور العالمين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم .
أهدي عملي هذا إلى الشجرة الباسقة في وجه أعاصير الحياة ترنوا بأغصانها إلى
السماء متضرعة دعاء لي، إلى نبع الحنان وإلى التي من أورثني الإرادة، إلى
أعظم أم في الوجود إليك أنت أمي الغالية.
إلى تاج رأسي وعوني في هذه الحياة، والذي كافح لأنال ما أطمح إليه إليك أنت أبي
العزیز، إلى سندي في هذه الحياة إخوتي رعاهم الله. وأخص بالذكر أخي الغالي على
قلبي تقي الدين وإخوتي عز الدين، محمد ريان، ولا أنسى أختي جوهر إخلاص
وفقها الله في حياتها.
إلى ربيع أيامي ورفيق دري في هذه الحياة إلى خطيبي عماد الدين حفظه الله وإلى
والديه الكريمين أطال الله في عمرهما، إلى خالي العزيز رابح، وإلى شجرة العائلة
بكل فروعها وجذورها، وإلى كل أفراد عائلة شكور كبيراً وصغيراً.
إلى من ساروا معي ونحن نشق طريق العلم نحو النجاح والإبداع إلى صديقات
دري: سلاف، كاميليا، خيرة، نجية، مليكة، نسرين، عائشة، إيمان.
وإلى كل أحبائي بأسمائهم : وداد، سلمى، سليمة، كريمة، أحلام، حكيمة، نورة، بلسم.
وأهديه إلى كل الزملاء وخاصة دفعة علوم التسيير ثانية ماستر تخصص تدقيق
محاسبي.
وإلى كل من تركوا بصمة في حياتي فكانوا جزءاً من ذاكرتي، فإن نساهم القلم فإنهم
في قلبي وروحي راسخون.
ولا يبقى لنا في نهاية المطاف إلا الذكريات وبعض الصور التي تجمعنا برفاق كانوا
إلى جانبنا وسيبقون كذلك.

التشكرات:

نحمد الله ونستعين به في أعمالنا فالحمد لك ربّي حتى ترضى والشكر لك بعد
الرضا ونصلي صلاة تسليم على رسولك وحبيبك المصطفى صلى الله عليه وسلم أما بعد:

نتوجه بالشكر الجزيل والعرفان إلى أستاذنا المحترم " محمد سالمى دينورى "
الذي أشرف علينا في إطار إنجاز هذا العمل، ومد لنا يد العون خلال فترة الإعداد لهذا
البحث، كما نتقدم بأعماق التشكرات لكل مكاتب المحاسبة ومحافظي الحسابات الذين
كانوا عوناً للمساعدة والدعم الكبيرين وحسن استقبالهم لإنجاز هذا العمل المتواضع
وبالأخص الأستاذ "نحدي كمال"، ولا يفوتنا أن نقدم خالص شكرنا وامتناننا إلى كل أفراد
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية من أساتذة وعمال .
ونشكر كل من ساعدنا سواء من قريب أو بعيد في هذه المذكرة.

الملخص :

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة و إبراز دور و فعالية حوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية ، حيث اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي في الدراسة ، و لتحقيق أهداف الدراسة قمنا بإعداد و توزيع (100) استمارة استبيان على مجتمع الدراسة الذي تكون من مجموعة من المدققين و المحاسبين ، و بعد استرجاع الاستمارات و فرزها تحصلنا على (42) استمارة صالحة ، و الباقي منها المفقودة و منها الملغاة ، و قد اعتمدنا في تحليل البيانات على برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) و برنامج معالج الجداول الالكترونية (EXCEL2010) .

حيث توصلنا إلى وجود دور لتطبيق حوكمة الشركات ذو دلالة إحصائية في الحد من التأثير السلبي للمحاسبة الإبداعية على موثوقية القوائم المالية . جاءت هذه النتيجة الرئيسية من خلال مجموعة من النتائج الفرعية ، و المتمثلة في أن هناك دورا للمبادئ المختلفة لحوكمة الشركات في الحد منها.

الكلمات المفتاحية : حوكمة الشركات ، المحاسبة الإبداعية ، إدارة المخاطر ، إدارة الأرباح ، القوائم المالية .

Abstract :

This study aimed to figure out and highlight the role and effectiveness of corporate governance in the limitation of the creative accounting practices , the study depended on descriptive analytical method , to achieve the study objectives we have set up and distributed (50) questionnaire on the study population which consisted ofauditors and accountants . After receiving questionnaires (44 valid ones) we have analyzed them by using SPSS program and Excel 2010 .

The study revealed a statistically significant role of the application of corporate governance in reducing the negative impact of creative accounting on the reliability of the financial statements . This main result was concluded through a group of secondary results that confirmed the role of different corporate governance principles on the aforementioned role .

Key words : corporate governance , creative accounting , risk management , profit management , financial statements .

الفهرس

الصفحة	المحتوى
I	الإهداء
II	الشكر
III	الملخص
IV	فهرس المحتويات
V	فهرس الجداول
VI	فهرس الأشكال
أ-هـ	مقدمة
	الفصل الأول: الإطار النظري لحوكمة الشركات
6	تمهيد
7	المبحث الأول : ماهية حوكمة الشركات
7	المطلب الأول: التطور التاريخي لحوكمة الشركات ، مفهومها
10	المطلب الثاني: أهمية وأهداف حوكمة الشركات
13	المطلب الثالث:عوامل وأسباب ظهور الحوكمة،مزاياها وركائزها
18	المبحث الثاني:آليات ومبادئ الحوكمة، محدداتها
18	المطلب الأول: آليات حوكمة الشركات
18	المطلب الثاني: مبادئ حوكمة الشركات
23	المطلب الثالث: محددات حوكمة الشركات
24	المبحث الثالث: الأطراف المعنية بتطبيق حوكمة الشركات وتجارب بعض الدول عنها
24	المطلب الأول: الأطراف المعنية بتطبيق حوكمة الشركات
25	المطلب الثاني: تجارب تطبيق حوكمة الشركات في بعض الدول المتقدمة والنامية
32	خلاصة الفصل
	الفصل الثاني: الإطار النظري للمحاسبة الإبداعية
34	تمهيد
35	المبحث الأول: ماهية المحاسبة الإبداعية
35	المطلب الأول: مفهوم المحاسبة الإبداعية وأهم خصائصها
36	المطلب الثاني: عوامل ظهور المحاسبة الإبداعية ومجالاتها
38	المطلب الثالث: المنظور الأخلاقي للمحاسبة الإبداعية

39	المبحث الثاني: بعض جوانب المحاسبة الإبداعية
39	المطلب الأول: أشكال المحاسبة الإبداعية
40	المطلب الثاني: دوافع الإدارة لممارسة المحاسبة الإبداعية
41	المطلب الثالث: أساليب المحاسبة الإبداعية
46	المبحث الثالث: مساهمة حوكمة الشركات في الحد من المحاسبة الإبداعية
46	المطلب الأول: دور الإفصاح المحاسبي في الحد من الممارسة الإبداعية
48	المطلب الثاني: دور إدارة المخاطر في الحد من المحاسبة الإبداعية
50	المطلب الثالث: دور الرقابة في الحد من المحاسبة الإبداعية
59	خلاصة الفصل
	الفصل الثالث: الدراسة الميدانية
61	تمهيد
62	المبحث الأول: عرض استبيان الدراسة
62	المطلب الأول: خطوات إعداد الاستبيان
63	المطلب الثاني: هيكل الاستبيان
64	المطلب الثالث: مجتمع الدراسة وحدودها
66	المبحث الثاني: معالجة بيانات الاستبيان وتحليل النتائج
66	المطلب الأول: تحليل الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة
69	المطلب الثاني: تحليل الاستبيان
77	خلاصة الفصل
79	خاتمة
83	قائمة المراجع
	الملاحق

فهرس الأشكال

والجداول

فهرس الجداول:

الصفحة	العنوان	الرقم
63	أقسام الاستبيان	01
65	طريقة توزيع استمارة الاستبيان	02
66	درجات مقياس ليكارت الخماسي	03
66	الخصائص الديموغرافية للعينة	04
69	تحليل نتائج المحور الأول (مهام ومسؤولية محافظ الحسابات)	05
71	تحليل نتائج المحور الثاني (أساليب ودوافع المحاسبة الإبداعية)	06
73	نتائج تحليل المجموعة الثانية (المحددات التي تحد من تطبيق قواعد الحوكمة)	07
75	نتائج تحليل المجموعة الثالثة (استخدام حوكمة الشركات للحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية)	08

فهرس الأشكال:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	ركائز حوكمة الشركات	17
02	توزيع أفراد العينة حسب الجنس	67
03	توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي	68
04	توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة	68

قائمة المختصرات و الرموز

المختصر	معنى المختصر	الترجمة
OECD	Organization for Economic Cooperation and Development	منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية
IFC	International Finance Corporation	مؤسسة التمويل الدولية
SEC	Securities and Exchange Commission	لجنة بورصة الأوراق المالية
AICPA	American Institute of Certified Public Accountants	المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين
FRC	Financial Reporting Council	مجلس التقارير المالية
GCGF	Global Corporate Governance Forum	المنتدى العالمي لحوكمة الشركات
LIFO	Last In . First Out	الوارد أخيرا الصادر أولا
FIFO	First In . First Out	الوارد أولا الصادر أولا
IAS	International Accounting Standards	المعايير المحاسبية الدولية
IFRS	International Financial Reporting Standards	معايير التقرير المالي الدولية

مقدمة

مقدمة

أصبحت حوكمة الشركات تحتل مكان الصدارة بالنسبة لجميع دول العالم سواء المتقدمة منها أو النامية، وذلك بعد سلسلة من الانهيارات التي حدثت في الكثير من الشركات، مثل الأزمة المالية الآسيوية سنة 1997م، وكذا أزمة شركة إنرون والتي كانت تعمل في مجال تسويق الكهرباء والغاز الطبيعي في الولايات المتحدة الأمريكية عام 2001م، وهذا نتيجة استخدامها لطرق محاسبية معقدة، وما تتضمن من معلومات على خلاف الحقيقة، وافتقار إدارتها إلى الممارسة السليمة في الرقابة والإشراف ونقص الشفافية وعدم الالتزام بتطبيق المعايير المحاسبية و لمراجعة الدولية، وغياب نظام حوكمة الشركات كنظام رقابي فعال، انعكس سلبا على فقد الثقة في المعلومات المحاسبية والتي فقدت أهم عنصر يميزها وهو جودتها.

وقد تطورت المحاسبة عبر الحقب الزمنية لتصل إلى مرحلة الإبداع، وذلك عن طريق معالجة البيانات المالية بإجراءات وأساليب تتصف بالإبداع الفكري لينتج عنها تقارير مالية تهدف إلى إيصال المعلومات المالية إلى الجهات المستفيدة لتحقيق أهدافها، وللمحاسبة جانب سلوكي وأخلاقي يقوم على عدم تغليب مصالح معينة لأصحاب منشآت الأعمال على مصالح فئات أخرى بما يعرف بحياة السياسة المحاسبية، ولكن وجود إبداع لا أخلاقي يهدف إلى تضليل أطراف معينة وإظهار صورة الدخل غير حقيقية للموقف المالي ليحقق أهدافا محددة سواء لأعضاء مجلس الإدارة أو الملاك أو أصحاب المصالح عن طريق ابتداع طرق وأساليب محاسبية دقيقة مستغلين بعض السياسات المحاسبية أو الثغرات أطلق عليها أساليب وممارسات المحاسبة الإبداعية .

وتعد المحاسبة الإبداعية من أحدث ممارسات التلاعب المحاسبي، بحيث تؤثر على جودة المعلومة المحاسبية بتحريفها وتضليل مستخدمي البيانات المالية دون خرق القوانين والمعايير المحاسبية. ومن هنا ازدادت حدة الصراع بين أطراف الوكالة بتعارض المصالح بين إدارة الشركة وملاكها، ولما انهارت الثقة بالبيانات المالية المنشورة صار لابد من التفكير في حلول للحد من هذه الممارسات إلى أدنى مستوى ممكن، وأمام ذلك لم يجد المتخصصون سوى تبني نظام حوكمة الشركات كنظام متكامل للرقابة على الشركة. هذا الأخير يساهم بدوره في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية وإعادة الثقة في البيانات المالية الموجهة لخدمة شريحة عريضة من مستخدميها الداخليين والخارجيين.

ومن هنا يمكننا التطرق إلى الإشكالية الرئيسية المتمثلة في ما يلي :

الإشكالية الرئيسية :

ما أثر تطبيق حوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية

وينبثق عن السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية :

الأسئلة الفرعية :

1- ما المقصود بالحوكمة وما هي أسسها ومبادئها النظرية ؟

- 2- ما المقصود بالمحاسبة الإبداعية وما مدى تأثيرها على صحة القوائم المالية ؟
 - 3- كيف تساهم حوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية ؟
- وبقصد الإجابة على التساؤلات السابقة فإن الدراسة تقوم على الفرضيات التالية :

فرضيات الدراسة :

- 1- الحوكمة هي مجموعة من الأطر التنظيمية والإدارية والقانونية والمالية التي تنظم العلاقة بين الإدارة والملاك وأصحاب المصالح الأخرى .
- 2- المحاسبة الإبداعية هي ممارسات غير أخلاقية، وفيها يقوم المحاسب باختيار الطرق والأساليب المتاحة الغش والتلاعب في القوائم المالية مما ينجر عنه معلومات محاسبية ومالية غير صحيحة، وبما أن ممارسات المحاسبة الإبداعية تنحصر في إطار المعايير والمبادئ المحاسبية الدولية فهي قانونية .
- 3- تؤثر المحاسبة الإبداعية سلباً على صحة ومصداقية القوائم المالية .
- 4- إن التطبيق الجيد لمبادئ حوكمة الشركات يساهم إلى حد كبير في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية .

أسباب اختيار الموضوع :

- لاختيار الموضوع أسباب ذاتية و موضوعية :
- أهمية هذا الموضوع بالنسبة لمجال التخصص.
- الزيادة في فهم هذا الموضوع والتعمق والتحكم فيه أكثر وضبط لمفاهيمه.
- مكانة الموضوع على الصعيد الدولي والمحلي، بسبب انتشار مظاهر الفساد المالي والإداري، و سلسلة الفضائح التي مست كبرى الشركات في العالم، بالإضافة إلى العديد من الفضائح التي لم تسلم منها مؤسساتنا الوطنية التي يكاد ينعدم فيها جهاز رقابي متين.

أهداف الدراسة :

- تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية :
- الوقوف على الجوانب الفكرية لحوكمة الشركات .
 - التعرف على الأبعاد التنظيمية لحوكمة الشركات .
 - التعرف على مفهوم وأساليب المحاسبة الإبداعية المستخدمة، ودوافع الإدارة من استخدامها.
 - بيان دور وأهمية حوكمة الشركات في اكتشاف الغش والتلاعب الممارسة بأساليب المحاسبة الإبداعية.

أهمية الدراسة :

تكمن أهمية الدراسة في أنها تركز بشكل جوهري على مدى المساهمة والدور الذي تقوم به حوكمة الشركات في الحياة الاقتصادية في المجتمعات المختلفة تحقيقاً لأهداف وغايات مستخدمي التقارير والقوائم المالية، وتمكينهم

من اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة.

حدود الدراسة :

– الحدود المكانية : تخص الدراسة الميدانية لبعض مكاتب محافظي الحسابات والمحاسبين في ولاية الوادي وبعض الجامعات على مستوى الوطن.

– الحدود الزمانية : تمت الدراسة في الفترة الممتدة ما بين 2017-03 إلى غاية 2017-05 .

المنهج و الأدوات المستخدمة :

بهدف معالجة موضوع الدراسة، استخدمنا المنهج الوصفي بالنسبة للجزء النظري، من خلال استخلاصه من الدراسات والكتب، المقالات العلمية، المداخلات والمجلات، أما الجزء التطبيقي استخدمنا فيه المنهج التحليلي حيث تمت المعالجة باستخدام استبيان يتضمن مجموعة من الأسئلة مستنتجة من الجزء النظري، وذلك بالاعتماد على البرنامج (EXEL2010) والبرنامج الإحصائي (SPSS).

الدراسات السابقة :

1- دراسة لندا الحلبي، دور مدقق الحسابات الخارجي في الحد من آثار المحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، 2009 .

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أساليب المحاسبة الإبداعية المستخدمة وآثارها على موثوقية القوائم المالية وبيان دوافع الإدارة من استخدام أساليب المحاسبة الإبداعية والتعرف على الدور الذي يقوم به مدققو حسابات تلك الوحدات الاقتصادية في الحد من إجراءات المحاسبة الخلاقة التي تمارسها مجالس إدارات شركات المساهمة العامة الأردنية في القوائم المالية .

2- دراسة الآغا، دور حوكمة الشركات في الحد من التأثير السلبي للمحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر فلسطين، كلية العلوم الاقتصادية والإدارية، 2011.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور مبادئ حوكمة الشركات في الحد من التأثير السلبي للمحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية وذلك بإسقاطها على حالة البنوك الفلسطينية.

توصلت الدراسة إلى أن مبادئ حوكمة الشركات المتمثلة في : مبدأ حقوق المساهمين، المعاملة المتكافئة للمساهمين، حقوق أصحاب المصالح، الإفصاح و الشفافية، مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة، ضمان الأساس اللازم لتفعيل إطار الحوكمة، يلعب كل منها دورا فعالا في الحد من التأثير السلبي للمحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية الصادرة عن البنوك الفلسطينية.

صعوبات الدراسة :

– قلة المراجع وخاصة الكتب منها.

– عدم استجابة أفراد العينة للإجابة على كل الاستبيانات.

- قلة الدراسات المتعلقة بالمحاسبة الإبداعية .

- صعوبة تحليل الاستبيان .

هيكل الدراسة :

قسمت هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول، الفصل الأول وتضمن الإطار النظري لحوكمة الشركات وهذا من خلال معرفة العوامل والأسباب التي ساهمت في ظهورها والتطرق لمفهومها وتقديم مجموعة التعريف الخاصة بها، كما سبق الإشارة للأطراف المعنية بتطبيق الحوكمة وتجارب بعض الدول عنها، أما الفصل الثاني فكان حول المحاسبة الإبداعية وتم من خلاله التطرق لبعض جوانبها ودور حوكمة الشركات في الحد من ممارساتها، وأخيرا الفصل الثالث كان حول الدراسة الميدانية فيما يخص بعض مكاتب المحاسبة ومحافظي الحسابات المتواجدة على مستوى ولاية الوادي وكذلك في بعض الجامعات على مستوى الوطن حيث كان هذا في إطار دراسة وتحليل الاستبيان ونتائجه.

الفصل الأول

الإطار النظري لحوكمة الشركات

✍ المبحث الأول ماهية حوكمة الشركات

✍ المبحث الثاني آليات ومبادئ الحوكمة.

✍ المبحث الثالث الأطراف المعنية بتطبيق

حوكمة الشركات.

لقد شكلت الأزمات المالية التي تعرضت لها مختلف الدول في العالم خطر كبير على الاقتصاد خاصة الصناعية منها، وهو ما صاحبه من ضياع أصحاب المصالح من دائنين ومساهمين وفقدان الثقة من قبلهم نتيجة لانتشار الفساد المالي والإداري وكذا المحاسبي، وضعف آليات الرقابة على مختلف الأنشطة الخاصة بالمؤسسات، ولتفادي الوقوع في مثل هذه الأزمات أو حتى التقليل من آثارها توجب إيجاد حلول جوهرية لها. وهو ما تجسد في ظهور مفهوم الحوكمة، واعتبارها عامل مهم من خلال مبادئها وآلياتها وهو ما يؤدي لكسب ثقة المتعاملين في السوق المالي.

ومن خلال هذا الفصل سنقوم بإسقاط المفهوم النظري للحوكمة من خلال التطرق لأهميتها ومعرفة أهم الدوافع التي أدت لظهورها ومبادئها وآلياتها، محدداًها ومختلف الأطراف المعنية بتطبيقها والتجارب التي تخص تطبيقها في بعض الدول عملياً وهذا من خلال مبحثين اثنين ممتثلان في:

المبحث الأول: ماهية حوكمة الشركات

المبحث الثاني: آليات ومبادئ الحوكمة، محدداًها

المبحث الثالث: الأطراف المعنية بها وتجارب تطبيقها

المبحث الأول: ماهية حوكمة الشركات

يعتبر موضوع حوكمة الشركات من أهم المواضيع الإدارية الذي حظي باهتمام دولي كبير خاصة بعد المشاكل التي عرفتتها بعض الشركات في بعض دول العالم وما صاحبتة مع الانهيارات المالية التي شهدتها الاقتصاد العالمي وإفلاس العديد من المؤسسات، وكان لإتباع المبادئ والآليات الخاصة بالحوكمة أثر بالغ من شأنه إيجاد الوسائل اللازمة لمكافحة الفساد بشتى أنواعه، وتجنيد الشركات مخاطر التعثر والفشل الإداري والمالي فضلاً عن دورها في تعظيم القيمة السوقية للشركة بما يضمن الاستمرارية وكشف حالات التلاعب وسوء التسيير في الإدارة، وهذا من شأنه كسب ثقة المتعاملين في أسواق المال.

المطلب الأول: التطور التاريخي لحوكمة الشركات، مفهومها

أولاً: التطور التاريخي للحوكمة

إن الأساس النظري والتاريخي لحوكمة الشركات يعود لنظرية الوكالة ويعود ظهورها أولاً للأمريكيين **Means&Berle** سنة 1930 اللذان تطرقا لمفهوم الحوكمة في كتابهما: "الشركة الحديثة والملكية الخاصة" الذي يعني أداء الشركات الحديثة والاستخدام الفعال للموارد، فضلاً عن القضايا المرتبطة بفصل الملكية عن الإدارة.¹

وكذلك تطرق كل من **Jensen&Meckling** في سنة 1976 و**Foma** لسنة 1980 للاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات. وبإبراز أهميتها في الحد أو التقليل من المشاكل التي قد تنشأ في الفصل بين الملكية والتسيير والإدارة.²

وفي عام 1987 قامت اللجنة الوطنية والخاصة بالانحرافات في الولايات المتحدة الأمريكية التابعة بإعداد القوائم المالية وبإصدار تقريرها المسمى **treadway** والذي تضمن مجموعة من التوصيات الخاصة بتطبيق قواعد حوكمة الشركات وما يرتبط بها من منع حدوث الغش والتلاعب في إعداد القوائم المالية وذلك عن طريق الاهتمام بمفهوم نظام الرقابة الداخلية وتقوية مهنة المراجعة الخارجية أمام مجالس إدارة الشركات.

في عام 1999 أصدر كل من (NYSE) و(NASD) تقريرهما المعروف باسم **blue RibbonReport** والذي اهتم بفعالية الدور الذي يمكن أن تقوم به لجان المراجعة بالشركات بشأن الالتزام بمبادئ حوكمة الشركات.

وفي عام 2002 وفي أعقاب الانهيارات المالية الكبرى للشركات الأمريكية، تم إصدار **oxlexyact sarbanes** الذي ركز على دور حوكمة الشركات في القضاء على الفساد المالي والإداري الذي يواجهه

العديد

¹ - طالب علاء فرحان، إيمان شبحان المشهداني، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الإستراتيجي للمصارف، الطبعة 1، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001، ص.27.

² - عمر علي عبد الصمد، دور المراجعة الداخلية في تطبيق حوكمة المؤسسات، رسالة ماجستير، تخصص مالية ومحاسبة، علوم الاقتصاد، جامعة المدينة، 2008-2009، ص.7.

من الشركات من خلال تفعيل الدور الذي يلعبه الأعضاء غير التنفيذيين في مجالس إدارة الشركات.¹

ثانياً: مفهوم حوكمة الشركات

يمكن إعطاء تعريف لغوي وتعريف اصطلاحى لحوكمة الشركات:

التعريف اللغوي: لفظ الحوكمة مستمد من الحكومة، وهو ما يعني الانضباط والسيطرة والحكم بكل ما تعني هذه الكلمات من معاني.

وعليه فإن لفظ "الحوكمة" يتضمن العديد من الجوانب منها الجانب اللغوي:²

أ-الحكمة: ما تقتضيه من التوجيه والإرشاد.

ب-الحكم: وما يقتضيه السيطرة على الأمور بوضع الضوابط والقيود التي تتحكم في السلوك.

ت-الاحتكام: وما يقتضيه من الرجوع إلى مرجعيات أخلاقية وثقافية و إلى خبرات تم الحصول عليها من خلال تجارب سابقة.

ث-التحاكم: طلباً للعدالة خاصة عند انحراف سلطة الإدارة وتلاعبها بمصالح المساهمين.

التعريف الاصطلاحي:

لا يوجد تعريف موحد متفق عليه بين كافة الاقتصاديين والقانونيين لمفهوم حوكمة الشركات نتيجة لارتباط موضوع الحوكمة بمجالات وأطراف مختلفة، حيث قام العديد من الكتاب والباحثين بتقديم تعريفات مختلفة منها:

هي مجموعة من الآليات والإجراءات والقوانين والنظم والقرارات التي تضمن كل من الانضباط والشفافية والعدالة وبالتالي تهدف لتحقيق الجودة وتمييز الأداء عن طريق تفعيل تصرفات إدارة الوحدة الاقتصادية فيما يتعلق باستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة لديها بما يحقق أفضل منافع ممكنة لكافة الأطراف ذوي المصلحة واجتمع ككل.³

كما تعرف حوكمة الشركات على أنها مجموعة من الحوافز والقواعد التي تهدف بها إدارة الشركة لتعزيز ربحية الشركة وقيمتها على المدى البعيد لصالح المساهمين وتنظيم قواعد إدارة الشركات والعلاقات التعاقدية بين المتعاملين مع الشركة خاصة علاقة المدير والوكيل أو الإدارة والمساهمين.⁴

وتعرف الحوكمة بأنها:

" حالة **state of affaire** وعملية **process** واتجاه **attitude** و تيار **stream** كما أنها في الوقت نفسه

¹ - محمد مصطفى سليمان، مرجع سبق ذكره، ص 12-14 .

² - الطيب داودي، عبد الرزاق بن الراوي، " أهمية الحوكمة في تفعيل الرقابة على شركات التأمين التعاوني"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 24، مارس 2012، ص.387.

³ - عبد الوهاب نصر علي، شحاتة السيد شحاتة، مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات في بيئة الأعمال العربية والدولية، الدار الجامعية، جمهورية مصر العربية، 2006-2007، ص.17.

⁴ - عبد الرزاق حبار، "الالتزام بمتطلبات لجنة بازل كمدخل لإرساء الحوكمة في القطاع المصرفي العربي"، مجلة شمال إفريقيا، جامعة الشلف، الجزائر، العدد 7، 2009، ص 76.

مزيج من هذا وذاك وهي عامل صحة وحيوية، كما أنها نظام مناعة وحماية وتفعيل نظام يحكم الحركة ويضبط الاتجاه ويحمي ويؤمن سلامة كافة التصرفات ونزاهة السلوكيات داخل الشركات ويصنع من أجلها سياج أمان وحاجز حماية فعال.¹

كما عرفتها مؤسسة التمويل الدولية IFC:

بأنها النظام التي يتم من خلاله إدارة الشركات، والتحكم في أعمالها.²

كما عرفتها منظمة التعاون الاقتصادي "OECD" على أنها "مجموعة من القوانين والقواعد والمعايير التي تحدد العلاقة بين إدارة الشركة ومجلس إدارتها ومساهميها والأطراف ذات العلاقة بها".³

عرفها "williamson" سنة 1999 على أنها " إستراتيجية تتبناها الشركة في سعيها لتحقيق أهداف رئيسية وذلك ضمن منظور أخلاقي ينبع من داخلها باعتبارها شخصية معنوية مستقلة وقائمة بذاتها ولا من الأنظمة واللوائح الداخلية والهيكل الإداري".⁴

ومن جهة نظر أخرى يرى الكاتبان **MONKES ET MINOW** الحوكمة المؤسسية أنها علاقة بين عدد من الأطراف المشاركة التي تؤدي توجيه وتحسين أداء الشركة.⁵

تعريف "G.CHARREAUX": حوكمة المؤسسات هي مجموعة الميكانيزمات التي تهدف إلى تحديد السلطات والتأثير على القرارات المتخذة من طرف المديرين، أي بعبارة أخرى تحكم قيادتهم للمؤسسة وتعرف مجال سلطاتهم.⁶

ومن خلال مما سبق يمكن الخروج بتعريف شامل لحوكمة الشركات: هي مجموعة من القوانين واللوائح والإجراءات التي تمكن إدارة الشركة من تعظيم ربحيتها وقيمتها على المدى البعيد لصالح المساهمين ومراعاة لحقوقهم، وكذلك للإشراف على إدارة المخاطر لتحسين أداء الشركة وبالتالي الوصول للأهداف المسطرة لها.

المطلب الثاني: أهمية وأهداف حوكمة الشركات

أولاً: أهمية حوكمة الشركات

تتجلى أهمية حوكمة الشركات في النقاط التالية:⁷

¹ - محسن أحمد الخضير، حوكمة الشركات، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، مصر، 2005، ص 53.

² - Jaques renard, the orie et partiques de l'audit interne, editon d'organisation, 6eme editon, paris, 2007, p.439.

³ - سفيان عبد العزيز، المراجعة الداخلية كرافد لتثبيت ركائز الحوكمة المؤسسية في المؤسسات الاقتصادية، المؤتمر الدولي الأول للمحاسبة والمراجعة في بيئة الأعمال الدولية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة، المنعقد بالفترة 04 - 05 ديسمبر 2012، ص.7.

⁴ - مراد زايد، صبرينة ترغيني، البعد الإستراتيجي لحوكمة الشركات، مداخلة مقدمة في المنتدى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، بسكرة، المنعقد بالفترة 7 و6 ماي 2012، ص.5.

⁵ - طالب علاء فرحان، إيمان شيجان المشهداني، مرجع سابق، ص 24-25.

⁶ - Samira Rym Madagh, Mohamed Cherif Madagh, laudit intrme au Cœur de la dynamiques de la gouvernance de :<< lecteurs theoriques et enjeux pratiques>>.(Intervention dans les actes du forum national).

⁷ - عماد سليم الأغا، دور حوكمة الشركات في الحد من التأثير السلبي للمحاسبة الإبداعية، مذكرة ضمن متطلبات شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، 2010، ص.30.

- 1- تحقيق ضمان النزاهة والحيادية والاستقامة لكافة العاملين في الشركات ابتداءً من مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين حتى أدنى مستوى من العاملين فيها.
- 2- محاربة الفساد الداخلي في الشركات وعدم السماح بوجوده.
- 3- تفادي وجود أية أخطاء عمديه أو غير عمديه أو أي انحراف كان ومنع حدوثه أو استمراره.
- 4- تحقيق الاستفادة القصوى من نظم المحاسبة والرقابة الداخلية، وتحقيق فاعلية الإنفاق وربطه بالإنتاج.
- 5- تحقيق أعلى قدر من الفاعلية لمراقبي الحسابات الخارجيين، والتأكد من كونهم على أعلى درجة من الاستقلالية
- وعدم خضوعهم لأي ضغوط من مجلس الإدارة أو المديرين التنفيذيين أو غيرهم.
- 6- أداة تمكن المجتمع التأكد من حسن إدارة الشركات وتعتمد في إدارتها على أسلوب عملي وعلمي، يؤدي إلى توفير أطر عامة لحماية أموال المساهمين، وتحقيق نظام بيانات ومعلومات عادلة وشفافة تحقق الانسياب في توفير النزاهة للأسواق المالية وأصحاب المصالح وتوفير أداة جيدة للحكم على أداء مجالس إدارة الشركات ومن ثم محاسبتهم وفق الأطر القانونية.
- 7- تطبيق مبادئ الحوكمة السليمة يؤدي إلى تحسين أداء السهم وبالتالي تعظيم الربحية الناتج عن تولد الثقة لدى المستثمرين وحملة الأسهم ويؤدي أيضا إلى زيادة قدرة المنظمات على المنافسة في الأجل الطويل. نظرا لما ستمتع به هذه الشركات من شفافية في معاملاتها وإجراءاتها المحاسبية.
- 8- توفير الحماية لأصحاب المصالح والمحافظة على حقوق حملة الأسهم وخاصة الأقلية منهم، وتنظيم عوائدهم.
- 9- التطبيق الجيد لآليات حوكمة الشركات وهي أحد الحلول الممكنة لمشكلة الوكالة، وتخفيض تكاليفها.
- 10- جذب الاستثمارات الأجنبية وتشجيع رأس المال المحلي على الاستثمار في المشروعات الوطنية وضمان تدفق الأموال المحلية والدولية.
- 11- ضمان الحصول على مجلس قوي ومهني قادر على اختيار مديرين مؤهلين وذوي كفاءة عالية قادرين على تحقيق وتنفيذ أنشطة الشركة المختلفة في إطار القوانين واللوائح، وبطريقة أخلاقية.¹
- كما حددت أهميتها فيما يلي:²
- رفع مستوى الشركات في دفع عجلة التنمية و التقدم الاقتصادي للدول
- تزيد من قدرة الشركة الوطنية على المنافسة في العالم وفتح أسواق جديدة.

¹ - عماد سليم الأغا، مرجع سبق ذكره، ص.30.

² - سيد عبد الرحمان عباس بله، دور تطبيق حوكمة الشركات في ممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، لعدد 12 لسنة 2012، ص: 56-

– الشفافية والدقة والوضوح فيما تصدره الشركة من القوائم المالية لزيادة ثقة المستثمرين واعتمادهم عليها في اتخاذ القرارات.

كما يلزم الإشارة إلى أن الاهتمام بحوكمة الشركات يرجع لأسباب عديدة منها:¹

– إن الحوكمة تحسن من الوصول إلى السوق المالي.

– زيادة القابلية التسويقية للسلع والخدمات.

– تحقيق الاستفادة القصوى والفعالية من نظم المحاسبة والرقابة الداخلية خاصة فيما يتعلق بعمليات الضبط الداخلي.²

ثانياً: أهداف حوكمة الشركات:

حوكمة الشركات هي منظومة تفاعلية استهدافية قائمة على صحة البيانات وصدقها، كما أنها تهدف إلى تحقيق العديد من الأهداف والتي نوضحها فيما يلي:³

– تحسين قدرة المشروعات على تحقيق أهدافها وذلك من خلال تحسين الصورة الذهنية والانطباع الإيجابي عن المشروعات.

– تحسين عملية المصادقية للبيانات وتحقيق سهولة فهمها عبر الحدود، مما يزيد من اهتمام المستثمرين وزيادة استثماراتهم في المشروع.

– إدخال اعتبارات القضايا البيئية والأخلاقية في منظومة صنع واتخاذ القرار.

– زيادة قدرة المشروعات على تحسين موقفها التنافسي، وجذب استثمارات ورؤوس أموال جديدة.

كما تسعى الحوكمة لتحقيق النقاط التالية:⁴

– منع الوساطة والمحسوبية والحد من استغلال السلطة في غير مصلحة الشركة.

– ضمان الشفافية والعدالة والمساواة وتحسين مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

– تنمية الادخار وتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي وتعظيم الربحية وخلق المزيد من فرص العمل الجديدة.

– تجنب الغش والتدليس عن طريق لجنة مراجعة من الأعضاء غير التنفيذيين لمجلس الإدارة.

وأهداف الحوكمة عديدة ومن أهمها الآتي:⁵

¹ – مصطفى نجم البشاري، أهمية تطبيق معايير حوكمة الشركات لتفعيل نظم المراجعة الداخلية في المؤسسات العامة بالسودان، مداخلة مقدمة إلى المؤتمر الأول للمراجعة الداخلية بالسودان، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 20 - 21 جانفي 2008، ص 17.

² – محمد الصالح قروم وآخرون، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي حول الحوكمة وأخلاقيات الأعمال في المؤسسات، عناية، الجزائر، يومي 18 - 19 نوفمبر 2009، ص 185.

³ – محسن أحمد الحضيري، حوكمة الشركات، ط.1، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2005، ص 21-22.

⁴ – فيصل محمود الشواورة، "قواعد الحوكمة وتقييم دورها في مكافحة الفساد"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، دمشق، سوريا، المجلد 25، العدد الثاني، 2009، ص 127-128.

⁵ – أحمد سعيد قطب حسنين، "التكامل بين الآليات المحاسبية وغير المحاسبية لنظم الحوكمة وأثره على الأداء وخفض فجوة التوقعات عن القيمة العادلة للمنشأة"، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، المجلد 46، العدد الأول، جانفي 2009، ص 17.

- تقوية ثقة الجمهور في نجاح الخصوصية وضمان تحقيق الدول لأفضل عائد على استثماراتها.
- تحسين وتطوير الشركة ومساعدة مجلس الإدارة على بناء إستراتيجية سليمة.
- وجوب وإلزامية الرقابة الفعالة وتدعيم المساءلة المحاسبية مما يدعم عنصر الشفافية في إجراءات المحاسبة والمراجعة المالية على النحو الذي يمكن من ضبط وكشف عناصر الفساد في أي مرحلة.

المطلب الثالث: عوامل وأسباب ظهور الحوكمة، مزاياها وركائزها

أولاً: عوامل وأسباب ظهور الحوكمة

هناك عدة عوامل كان من شأنها ظهور الحوكمة وهي:

1- الأزمات المالية:

1-1 أزمة جنوب شرق آسيا 1997: ¹

شهد الاقتصاد العالمي في النصف الثاني من سنوات التسعينات من القرن الماضي عدة أزمات مالية ومصرفية خلفت آثار سلبية على المستويات المحلية والدولية، وعلى القطاعات الاقتصادية والاجتماعية. وكان آخر هذه الأزمات والأكثر جدلاً بالنظر إلى طبيعة اقتصاديات المنطقة التي تعرضت لها، نجد الأزمة المالية لجنوب شرق آسيا التي حدثت سنة 1997 والتي لم يكن ينتظر الاقتصاديون ولا الهيئات الدولية والإقليمية في أن تنشأ أزمات كتلك في اقتصاديات مثل اقتصاد منطقة جنوب شرق آسيا التي لقبت آنذاك بالنمو الآسيوي. ومع هذا فقد حدثت الأزمة وامتدت آثارها إلى الأسواق المالية والمصرفية العالمية على غرار سوق طوكيو الياباني وسوق نيويورك الأمريكي وغيرها من مناطق العالم.

1-2 الأزمة المالية العالمية لسنة 2008:

ومن أسباب هذه الأزمة نذكر مايلي: ²

✓ مرحلة الازدهار: شهدت الفترة من 2001 حتى 2006 ازدهار وانتعاش المؤسسات المالية بصفة عامة وصناديق الاستثمار في أمريكا وأوروبا بشكل خاص.

✓ نمو كبير في أسواق العقارات، وارتفاع أسعارها بشكل كبير واتجه الكثيرين نحو تملك العقارات والاستثمار فيها.

فائض سيولة ضخمة نتيجة ارتفاع أسعار البترول ومن بعده جميع السلع والخدمات

✓ ظهور مشكلة فائض السيولة لدى البنوك.

✓ طمع وجشع الإدارة، دفع القلق على الدخل الذي يحققه البنك من ناحية، وجشع الإدارة ورغبتها في زيادة الربح.

¹ - لطفي أمين السيد، المراجعة وحوكمة الشركات، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2010، ص 27.

² - طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات والأزمة المالية العالمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2009، ص 14.

- ✓ منح الائتمان لمقترضين غير مؤهلين.
- ✓ ثلاثية الأزمة أي توفر السيولة، أسعار فائدة منخفضة، انتعاش السوق العقاري وتوسع مفرط في القروض العقارية.
- ✓ مرحلة الانكسار: مع بداية عام 2007 حدث انخفاض الطلب على القروض العقارية، تراجع أسعار العقارات وانخفاض حجم الطلب على السندات.
- ✓ مرحلة الأزمة: بدء إفلاس بعض المؤسسات الكبرى مثل ليمان براذرز، وذعر في البورصات العالمية والهيئات.

2 - انهيار بعض الشركات الكبرى في العالم: نذكر منها

1-2 انهيار شركة انرون¹:

انهارت شركة انرون نهاية سنة 2010 وكان السبب الرئيسي في هذا الانهيار انعدام أخلاقيات المهنة والأعمال، حيث تنامي سعر السهم بالشركة في التسعينيات من 7 دولار إلى 9 دولار منتصف عام 2000. ولكنه فقد قيمته فجأة فأصبح حوالي 90 سنتا عام 2001 مما أدى إلى انهيارها. وقد وردت عدة عوامل لهذا السقوط منها قيام إدارة الشركة بتضخيم أرباح الشركة إلى حوالي مليار دولار في العام الذي سبق انهيارها. كما أن الرقابة الداخلية قد فشلت من الناحية الأخلاقية والمالية كنتيجة لخداع المستثمر.

2-2 انهيار شركة وولد كوم²:

بدأت الشركة نشاطها في مدينة جاكسون بولاية ميسيسيبي في عام 1983 تحت مسمى شركة الخدمات المحدودة للاتصالات للمسافات البعيدة وفي عام 1989 اندمجت الشركة مع مؤسسة الشركات المتميزة وتحولت إلى شركة عامة وتم تقييدها في البورصة وفي عام 1995 تحول إسم الشركة إلى آل دي سي للاتصالات العالمية LDDS ولاحقا إلى شركة الاتصالات العالمية world com وفي عام 1998 استحوزت الشركة على شركة

إم سي أي للاتصالات MCI communication غير أنه قد صاحبها سوء حظ مع بواذر انفجار فقاعة أسعار أسهم شركات اتصال في عام 2002 فقد انهارت الأسعار بعد أن كانت قد ارتفعت إلى مستويات قياسية في ظل توقعات غير واقعية بشأن ربحيتها المستقبلية ومنذ بداية عام 1999 حتى مايو 2002، استخدمت الشركة حيل محاسبية لإخفاء مركزها المالي وإعطاء المميزات والمكافآت للمدير التنفيذي حينذاك. بهدف رفع سعر السهم وهو ما حقق الثراء للمدير التنفيذي حينذاك "بيرنارد أيرس" الذي كان قد

¹ - حسين عبد الجليل غزوي، حوكمة الشركات وأثرها على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم المحاسبة، الأكاديمية الأمريكية بالدغمارك، 2010، ص. 13.

² - منير هندي، الفكر الحديث في التحليل المالي وتقييم الأداء (مدخل لحوكمة الشركات)، دار المعارف، الإسكندرية، مصر، 2009، ص 11- 13.

اشترى حصة من أسهم الشركة بأسعار منخفضة وكما حدث مع شركة انرون. فقد فشلت شركة آرثر أندرسون واتضح وجود مخالفات بلغت قيمتها (803) بليون دولار أعلن عنها في جويلية من عام 2002 وبناء عليه تم سحب تقرير شركة آرثر أندرسون لعام 2001 وبدأت لجنة الأوراق المالية والبورصة الأمريكية في إجراء التحقيقات التي كشفت على أن الشركة قد ضخمت أصولها بما قيمتها ب(11) بليون دولار، وفي 21 جويلية من عام 2002 تقدمت شركة وولد كوم بطلب الحماية مستفيدة في ذلك من الفصل الحادي عشر من قانون الإفلاس الذي يعطيها الحق في إعادة الهيكلة بعدها غيرت الشركة أسهمها إلى إم سي أي ونقلت مقرها من ولاية ميسيسيبي إلى ولاية فرجينيا وذلك في 14 أبريل 2003 و15 مارس 2005 ، وأدين بيرنارد أيبس المدير التنفيذي السابق بتهمة الاحتيال والتآمر وتقديم وثائق غير صحيحة وحكم عليه بالسجن 25 عاما كما وجه إلى مسئولين آخرين بالشركة تهمة التلاعب في الحسابات ويعود سبب كل هذه المشاكل إلى عدم الإفصاح والشفافية والتي تعتبر من أهم الركائز التي تعتمد عليها حوكمة الشركات ، ولو تم تطبيق حوكمة الشركات بالشكل المطلوب بما حدث مثل هذا التلاعب والاحتيال من قبل المدير التنفيذي.

كما تعتبر العناصر الآتية من دوافع ظهور حوكمة الشركات كمصطلح وكنظام للإدارة وهي:¹

- ✓ الفصل بين الملكية والإدارة والرقابة.

- ✓ زيادة وعي مسئولي الإدارة وأصحاب المصالح بالإجراءات الحاكمة.
- ✓ إيجاد الهيكل الذي يحدد من خلاله أهداف الشركة ووسائل تحقيقها.
- ✓ المساعدة على رفع درجة الثقة مع تحقيق المزيد من الاستقرار المالي.

ثانيا: مزايا حوكمة الشركات

هناك العديد من المزايا والمنافع لمفهوم حوكمة الشركات التي يمكن للشركات والدول سواء كانت متقدمة أو ناشئة من أن تحني ثمارها وتمثل هذه المزايا فيما يلي:

- رفع مستوى الأداء للشركات، وما يترتب عليه من دفع عجلة التنمية والتقدم الاقتصادي للدول التي تنتمي إليها تلك الشركات.

- تخفيض المخاطر المتعلقة بالفساد المالي والإداري التي تواجهها الشركات والدول.

- زيادة قدرة الشركات الوطنية على المنافسة العالمية وفتح أسواق جديدة لها.

- جذب الاستثمارات الأجنبية وتشجيع رأس المال المحلي على الاستثمار في المشروعات الوطنية.

- زيادة فرص العمل لأفراد المجتمع.

- الشفافية والوضوح في القوائم المالية التي تصدرها الشركات وما يترتب على ذلك من زيادة المستثمرين

واعتمادهم عليها في اتخاذ القرار.¹

¹ - عبيد سعد المطيري، مستقبل مهنة المحاسبة والمراجعة: تحديات وقضايا معاصرة، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، 2004 ، ص. 107 - 108.

- ضمان مراجعة الأداء المالي وحسن استخدام أموال الشركة في ضوء قواعد حوكمة الشركات.
- حماية المساهمين بصفة عامة سواء كانوا أقلية أو أغلبية وتعظيم عائدهم.²
- ضمان مراجعة الأداء التشغيلي والمالي والنقدي للوحدة الاقتصادية.
- فرض الرقابة الفعالة على أداء الشركات وتدعيم المساءلة المحاسبية لها.³

ثالثاً: ركائز حوكمة الشركات

من أجل أن يؤدي مفهوم الحوكمة دوره المشار إليه لا بد من توافر مجموعة من الركائز التي تسهم في تعزيز هذا النظام في الشركات عموماً والمصارف بشكل خاص ومن أهم الركائز التي تناولها الباحثون والمحللون في ثلاثة منها نظهرها في الشكل الموالي، وهناك من حددها في تسعة ركائز أساسية من خلال ثلاثة أخرى هي: الكفاءة والمهارات، الهيكل التنظيمي، التشريعات والأنظمة القانونية.⁴ والشكل الموالي يمثل ركائز حوكمة الشركات:⁵

¹ - محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات في معالجة الفساد المالي والإداري (دراسة مقارنة)، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص 31-32.

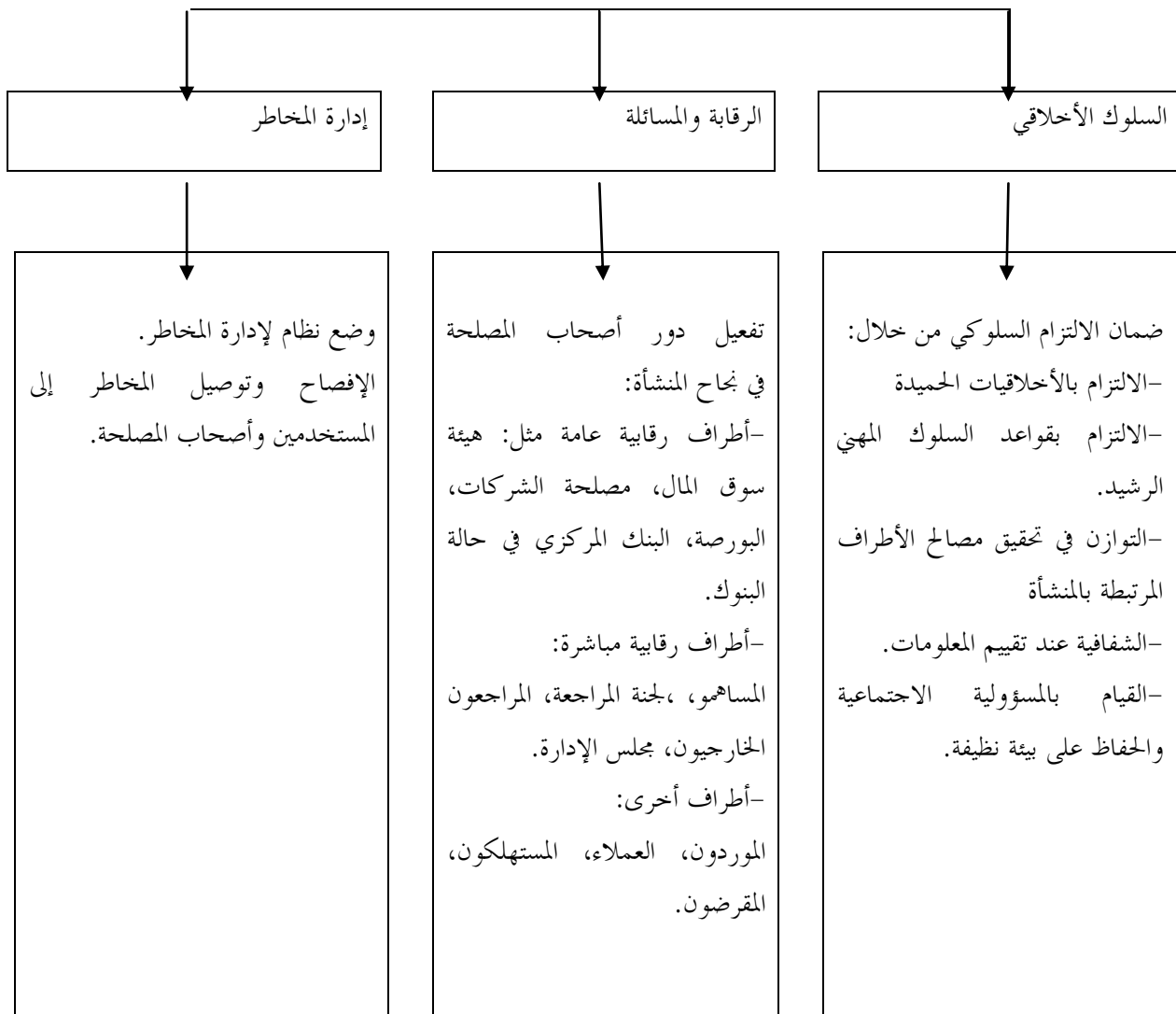
² - محمد جميل حيوش، مرجع سبق ذكره، غزة، 2007، ص 31.

³ - فله حمدي، نجلاء نوبلي، استخدام القيمة العادلة لتحقيق متطلبات مبادئ حوكمة الشركات، ملتقى حول تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات المصرفية وحوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 06-07 ماي 2012، ص 5.

⁴ - طالب علاء فرحان، مرجع سبق ذكره، ص 51.

⁵ - طارق عبد العال حماد، مرجع سبق ذكره، ص 49.

شكل رقم (1): ركائز حوكمة الشركات



المصدر: طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات (مفاهيم، مبادئ، تجارب)، ص 49.

المبحث الثاني: آليات ومبادئ الحوكمة، محدداتها

المطلب الأول: آليات ومبادئ الحوكمة

أولاً: آليات حوكمة الشركات

ويمكن تصنيفها إلى آليات داخلية وآليات خارجية

1- الآليات الداخلية لحوكمة الشركات:

تنصب آليات حوكمة المؤسسات الداخلية على أنشطة وفعاليات المؤسسات، واتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق أهداف الشركة، ويمكن تصنيف الآليات الداخلية إلى مايلي:¹

1-1 مجلس الإدارة: يعد مجلس الإدارة أحسن أداة لمراقبة سلوك الإدارة، إذ أنه يحمي رأس مال المستثمر في الشركة من سوء الاستعمال من قبل الإدارة، وذلك من خلال صلاحياته القانونية في تعيين وإعفاء ومكافأة الإدارة

العليا، كما أن مجلس الإدارة القوي يشارك بفاعلية في وضع إستراتيجية الشركة، ويقدم الحوافز المناسبة للإدارة،

ويراقب سلوكها ويقوم بأدائها، وبالتالي تعظيم قيمة الشركة ولكي يتمكن مجلس الإدارة من القيام بواجباته في التوجيه والمراقبة، يلجأ إلى تأليف مجموعة من اللجان من بين أعضائه من غير التنفيذ ومن بين أبرزها مايلي:

✓ **لجنة التدقيق:** يتمثل دورها في زيادة الثقة والشفافية في المعلومات المالية التي تصفح عنها المؤسسات وذلك من خلال إعدادها التقارير المالية وإشرافها على وظيفة التدقيق الداخلي في المؤسسات،

وكذلك دورها في دعم هيئات التدقيق الخارجي وزيادة استقلاليتها فضلا عن دورها في

التأكيد على الالتزام بمبادئ حوكمة المؤسسات.

✓ **لجنة المكافآت:** تتشكل من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين حيث تركز وظائف لجنة المكافآت والمزايا الخاصة بالإدارة العليا.

✓ **لجنة التعيينات:** يجب أن يتم تعيين أعضاء مجلس الإدارة والموظفين من بين أفضل المرشحين الذين تتلاءم مهاراتهم وخبراتهم مع المهارات والخبرات المحددة من المؤسسة وتتمثل واجبات هذه اللجنة في تحديد أفضل المرشحين المؤهلين والتقويم باستمرار وتوخي الموضوعية في عملية التوظيف وكذلك الإعلان عن الوظائف المطلوب شغلها.

¹ - فريد كورتل، دور الحوكمة في تعزيز أداء المؤسسة المستدامة، (مداخلة ضمن أعمال المؤتمر العلمي الدولي الأول لكلية الاقتصاد بجامعة دمشق و هدفت الدراسة إلى بحث موضوع: حوكمة المؤسسات و اعتبارها كمنهج يساعد القادة و المدراء لتحقيق التنمية المستدامة في الوطن العربي، أيام 15 و 16 أكتوبر 2008)، ص 9 .

1-2 التدقيق الداخلي: تؤدي وظيفة التدقيق الداخلي دورها في عملية الحوكمة بحيث يقوم المدققون الداخليون من خلال الأنشطة التي ينفذونها بزيادة المصداقية، العدالة، وتحسين سلوك الموظفين والعاملين في المؤسسات المملوكة للدولة وتقليل مخاطر الفساد الإداري والمالي.

2- الآليات الخارجية لحوكمة الشركات:

تتمثل آليات حوكمة المؤسسات الخارجية بالرقابات التي يمارسها أصحاب المصالح الخارجيين على الشركة والضغط

التي تمارسها المنظمات الدولية المهمة بهذا الموضوع، حيث يشكل هذا المصدر أحد المصادر الكبرى المولدة لضغط هائل من أجل تطبيق قواعد الحوكمة، ومن أمثلة ذلك مايلي:¹

1-2 منافسة سوق المنتجات (الخدمات) وسوق العمل الإداري:

تعد منافسة سوق المنتجات أو الخدمات أحد الآليات المهمة لحوكمة الشركات، وذلك لأنها إذا لم تتم الإدارة بواجبها بالشكل الصحيح، إنها سوف تفشل في منافسة الشركات التي تعمل في نفس حقل الصناعة، وبالتالي تتعرض للإفلاس، فمنافسة سوق المنتجات تهدب سلوك الإدارة، وخاصة إذا كانت هناك سوق فعالة للعمل الإداري للإدارة العليا.

2-2 الاندماجات والاكتمالات: مما لا شك فيه أن الاندماجات والاكتمالات من الأدوات التقليدية لإعادة الهيكلة في قطاع الشركات في أنحاء العالم، لأن الاكتمال آلية مهمة من آليات الحوكمة، وبدونه لا يمكن السيطرة على سلوك الإدارة بشكل فعال، حيث غالبا ما يتم الاستغناء عن خدمات الإدارات ذات الأداء المنخفض عندما تحصل عملية الاكتمال أو الاندماج.

2-3 التدقيق الخارجي:

يؤدي المدقق الخارجي دورا هاما في المساعدة على تحسين نوعية الكشوفات المالية، ولتحقيق ذلك ينبغي عليه مناقشة لجنة التدقيق في نوعية تلك الكشوفات. ومع تزايد التركيز على دور مجالس الإدارة، وعلى وجه الخصوص لجنة التدقيق في اختيار المدقق الخارجي والاستمرار في تكليفه، حيث إن لجان التدقيق المستقلة والنشطة سوف تتطلب تدقيق ذا نوعية عالية، وبالتالي اختيار المدققين الأكفاء والمتخصصين في حقل الصناعة التي تعمل فيها الشركة.²

¹ - حساني رقية وآخرون ، آليات حوكمة الشركات ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر، بسكرة، المنعقد في 6-7 ماي 2012، ص 20 - 21.

² - فيصل محمود الشواورة ، مرجع سبق ذكره ، ص. 135 .

2-4 التشريع والقوانين:

غالبا ما تشكل وتؤثر هذه الآليات على التفاعلات التي تجري بين الفاعلين الذين يشتركون بشكل مباشر في عملية الحوكمة ولقد أثرت بعض التشريعات على الفاعلين الأساسيين في عملية الحوكمة، ليس فيما يتصل بدورهم ووظائفهم في هذه العملية بل على كيفية تفاعلهم مع بعضهم البعض.¹

ثانيا: مبادئ حوكمة الشركات

تهدف قواعد ومبادئ وأسس منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) إلى مساعدة الحكومات الأعضاء وغير الأعضاء في المنظمة في جهودها لتقويم وتحسين الإطار القانوني والمؤسسي والتشريعي لإدارة الشركات، وهي تقدم أيضا المشورة والاقتراحات للبورصات والمستثمرين والشركات والأطراف الأخرى التي تشترك في عملية تطوير قواعد جيدة لإدارة الشركات.²

وتعتبر منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) أن الشفافية والإفصاح أحد أهم المبادئ التي يقوم عليها مفهوم الحوكمة³، وتغطي المبادئ المقدمة من طرف المنظمة ستة مبادئ وهي:

المبدأ الأول: توافر إطار فعال لحوكمة الشركات

يعتبر هذا المبدأ هو الإطار العام لجميع مبادئ الحوكمة الأخرى، ويتناول تشجيع وضع إطار لحوكمة الشركات وأثره على كفاءة وشفافية السوق، وأن تكون متوافقة مع القوانين السائدة وأن يتم تحديد المسؤوليات من خلاله بين مختلف الجهات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية داخل الشركات، ولكي يتم ضمان وضع إطار فعال لحوكمة الشركات فإن الأمر يستلزم وجود أساس قانوني وتنظيمي ومؤسسي فعال يمكن لكافة المتعاملين الاعتماد عليه في إنشاء علاقاتهم التعاقدية الخاصة، وعادة ما يضم هذا الإطار عناصر تشريعية وتنظيمية وترتيبات للتنظيم الذاتي داخل المؤسسة.⁴

المبدأ الثاني: حقوق المساهمين⁵:

يعتبر المستثمرون والمساهمين من المصادر الأساسية لتوفر رأس المال للشركات ويعتمد غالبيتهم على البورصة لتزويدهم بالحماية الكافية وبكل المعلومات التي قد يكون لها تأثير على سعر التداول. ومن ناحية أخرى فإن أحد أهم المبادئ التي يتركز عليها السوق الكفء هو أن تعكس أسعار تداول أسهم الشركة كافة المعلومات المتاحة في السوق سواء الماضية أو الحالية أو المستقبلية.

¹ - حامد نور الدين، فطيمة ساسي، دور حوكمة الشركات في الحد من الفساد المالي والإداري للقطاع الخاص الجزائري، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني الأول، حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، بسكرة، الجزائر، 6-7 ماي 2012، ص.8.

² - شهيرة عبد الشهيد، قواعد إدارة الشركات تصبح سعيا دوليا، مركز المشروعات الدولية الخاصة، سبتمبر 2001، ص.14.

³ - حمزة عبد الوهاب، "أهمية الإفصاح المالي في الوقاية من جرائم البورصة وموقف المشرع الجزائري منه"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 29، فيفري 2013، ص 189.

⁴ - إبراهيم إسحاق نسمان، دورة إدارات المراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ الحوكمة، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2009، ص 28.

⁵ - عبد الوهاب نصر علي، شحاتة السيد شحاتة، مرجع سبق ذكره، ص 85-88.

وبالتالي فمن الطبيعي أن يكون لدى المستثمرين والمساهمين رغبة في معرفة نتائج الشركة التي قاموا باستثمار أموالهم فيها ولذلك يعتبر انعقاد الجمعية العامة التي ينص عليها القانون فرصة للمستثمرين للتعبير عن آرائهم في الطريقة التي تدار بها الشركة بما يمكنهم من ممارسة جزء من الرقابة الذاتية على إدارة الشركة.

ويتم إدارة الجمعية العامة على النحو الذي يسمح للمساهمين بالتعبير عن آرائهم، وكذلك لابد من مشاركة المساهمين الفعالة في القرارات الهامة التي لها علاقة بحوكمة الشركات وأهمها اختيار أعضاء مجلس إدارة الشركة وتحديد نظم الحوافز والمكافأة الخاصة لأعضاء مجلس الإدارة وتعيين مراجع الحسابات.

المبدأ الثالث: المعاملة المتكافئة للمساهمين

يجب أن يكفل إطار حوكمة الشركات المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين، ومن بينهم صغار المساهمين والأجانب، كما ينبغي أن تتاح لكافة المساهمين فرصة الحصول على تعويض فعلي في حالة انتهاك حقوقهم وذلك كما يلي:¹

- يجب أن يعامل المساهمون المتممون إلى نفس الفئة معاملة متكافئة، بحيث:

- ينبغي أن يكون للمساهمين - داخل كل فئة - نفس حقوق التصويت، فكافة المساهمون يجب أن يتمكنوا من الحصول على المعلومات المتصلة بحقوق التصويت الممنوحة لكل من فئات المساهمين، وذلك قبل قيامهم بشراء الأسهم كما يجب أن تكون أية تغييرات مقترحة في حقوق التصويت من جانب المساهمين.

- يجب أن يتم التصويت بواسطة الأمانة أو المفوضين بطريقة متفق عليها مع أصحاب الأسهم.
- ينبغي أن تكفل العمليات والإجراءات المتصلة بالاجتماعات العامة للمساهمين المعاملة المتكافئة لكافة المساهمين كما يجب ألا تفسر إجراءات الشركة عن صعوبة أو عن ارتفاع في تكلفة عملية التصويت.

- يجب منع تداول الأسهم بصورة لا تتسم بالإفصاح أو الشفافية.

- ينبغي أن يطلب من أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين التنفيذيين الإفصاح عن وجود أي مصالح خاصة بهم قد تتصل بعمليات أو بمسائل تمس الشركة.

المبدأ الرابع: دور أصحاب المصالح

ينبغي على أطر حوكمة الشركات أن يعترف بحقوق أصحاب المصالح التي ينشئها القانون، أو تنشأ نتيجة

¹ - طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات، المفاهيم، المبادئ، التجارب، تطبيقات الحوكمة في المصارف، الطبعة 1، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005، ص 40 -

لاتفاقيات متبادلة وأن يعمل على تشجيع التعاون النشط بين الشركات وأصحاب المصالح في خلق الثروة وفرص العمل واستدامة الشركات السليمة.¹

المبدأ الخامس: الإفصاح والشفافية

نبرز أهمية الإفصاح المحاسبي للقواعد المنظمة لحوكمة الشركة في الفهم السريع والدقيق لكافة البيانات المتعلقة بالأجور المادية للشركة بما في ذلك الموقف المالي والأدائي وحقوق الملكية والرقابة على الشركة. كما ينبغي أن يكفل إطار القواعد المنظمة لحوكمة الشركات تحقيق الإفصاح السريع في الوقت المناسب لكافة المسائل المتصلة بتأسيس الشركة ومن بينها الوضعية المالية ، الأداء، الملكية ، والرقابة على الشركة... إلخ.²

المبدأ السادس: مسؤوليات مجلس الإدارة³

يجب أن يؤكد الإطار العام لحوكمة الشركات على مسؤولية مجلس الإدارة في تقييم وتشغيل نظم رقابة فعالة مع التأكيد على مسؤولية مجلس الإدارة أمام المساهمين وجميع أصحاب المصلحة في الشركة. ويجب أن يتخذ مجلس الإدارة القرارات السليمة التي تحقق أفضل مصلحة للشركة وللمساهمين وكافة الأطراف ذات المصلحة، ويجب أن يطبق مجلس الإدارة معايير أخلاقية تراعي المساهمين وأن يلتزم بالقوانين واللوائح ذات الصلة، وبرغم أن مجلس الإدارة يتكون من ممثلين تم اختيارهم من مجموعات مختلفة من المساهمين، إلا أنه متى تم تعيين عضو مجلس الإدارة فيجب عليه أن يعتبر نفسه ممثلاً لكافة المساهمين وملتزماً بالقيام بما يحقق مصلحة الشركة عموماً وليس ما يحقق مصالح المجموعة التي يمثلها أو التي قامت بالتصويت على تعيينه في المجلس فقط. يجب أن يتضمن مجلس الإدارة أغلبية من الأعضاء غير التنفيذيين في الشركة، ويجب أن تكون لديهم مهارات فنية أو تحليلية مما يجلب النفع للمجلس والشركة ويتولى مجلس الإدارة تعيين رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب، ويفضل ألا يجمع ذات الشخص بين الصفتين، ويجب أن يكون كل تفويض يصدر من مجلس الإدارة للشركة، سواء لأحد الأعضاء أو لغيرهم، محددًا في موضوعه وفي المدة الزمنية لسريانه وأن يتضمن موعد عرض نتائجه على أعضاء المجلس، كما يجب على المجلس مراجعة نظم وإجراءات الشركة الداخلية بشكل مستمر للتحقق من ملائمتها وكفاءتها.

¹ - محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات ودور أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص. 51.

² - سارة بن التومي، سمية فوضيلي، دور التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات، (مداخله ضمن المؤتمر الدولي الأول للمحاسبة والمراجعة في بيئة الأعمال الدولية، كلية

العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة، المنعقد بالفترة 04 - 05 ديسمبر 2012)، ص. 16.

³ - عبد الوهاب نصر علي، شحاتة السيد شحاتة، مرجع سبق ذكره، ص. 90-95.

المطلب الثاني: محددات حوكمة الشركات

لكي تتمكن الشركات من الاستفادة بمزايا تطبيق قواعد الحوكمة يجب أن تتوفر مجموعة من المحددات التي تضمن التطبيق السليم لقواعد الحوكمة حيث يمكن تقسيم محددات حوكمة الشركات إلى مجموعتين :

1- المحددات الخارجية:

وتشير إلى المناخ العام للاستثمار في الدولة، وترجع أهمية المحددات الخارجية إلى أن وجودها يضمن تنفيذ القوانين والقواعد التي تضمن حسن إدارة الشركة، والتي تقلل من التعارض بين العائد الاجتماعي والعائد الخاص، وتمثل المحددات الخارجية في مايلي:¹

- القوانين واللوائح التي تنظم العمل بالأسواق مثل قوانين الشركات، قوانين سوق المال والقوانين المتعلقة بالإفلاس، وأيضا القوانين التي تنظم المنافسة والتي تعمل على منع الاحتكار.

- وجود نظام مالي جيد بحيث يضمن توفير التمويل اللازم للمشروعات بالشكل المناسب الذي يشجع الشركات على التوسع والمنافسة الدولية.

- كفاءة الهيئات والأجهزة الرقابية، مثل هيئات سوق المال والبورصات، وذلك عن طريق إحكام الرقابة على الشركات والتحقق من دقة وسلامة البيانات والمعلومات التي تنشرها، وأيضا وضع العقوبات المناسبة والتطبيق الفعلي لها في حالة عدم التزام الشركات.

- دور المؤسسات الغير حكومية في ضمان التزام أعضائها بالنواحي السلوكية والمهنية والأخلاقية والتي تضمن عمل الأسواق بكفاءة، وتمثل هذه المؤسسات غير الحكومية في جمعيات المحاسبين والمراجعين ونقابات المحامين على سبيل المثال.

2- المحددات الداخلية:

تشير إلى القواعد والأسس التي تحدد كيفية اتخاذ القرارات وتوزيع السلطات داخل الشركة بين الجمعية العامة ومجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين والذي يؤدي توافرها وتطبيقها إلى التقليل من التعارض بين مصالح هذه الأطراف.

أولا- مجلس الإدارة: يجب أن يتضمن مجلس الإدارة التوجيه والإرشاد الاستراتيجي للشركة وأن يحتل كل من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية المسؤولية المباشرة وغير المباشرة عن مدى تحقيق أهداف الشركة، وتحقيق مصلحة المساهمين وكافة أصحاب المصالح ومعاملتهم معاملة عادلة يجب عليهم وضع الأهداف ومراقبة الأداء وضمان الشفافية في ترشيح وانتخاب مجلس الإدارة والإفصاح ونزاهة حسابات الشركة والإشراف على حسن ممارسة الحوكمة في الشركة وممارسة الحكم الموضوعي المستقل على شؤون الشركة من أجل تحقيق أهداف الشركة.

¹ - محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات في معالجة الفساد المالي والإداري (دراسة مقارنة)، مرجع سبق ذكره ، ص. 23 .

ثانياً- الهيكل التنظيمي: والذي يعد إعداد جزء من مسؤولية مجلس الإدارة ويتضمن عملية التسلسل الهرمي للسلطة لعرض وتحديد الواجبات وتوزيع المسؤوليات وتفويض السلطات من أجل بلوغ النتائج المرجوة.

ثالثاً- النظام المالي المحاسبي: وهي الأداة التي يوفرها ما يحتاج إليه مستخدمو البيانات والمعلومات لاتخاذ القرارات، لأن النظام المحاسبي يشكل القاعدة الأساسية للمعلومات لمتخذ القرارات والإستراتيجية والتشغيلية بكفاءة. فإن هذه النظم تؤثر في عملية التحكم المؤسسي.

رابعاً- قيم الشركة: وهي التي تتعلق بالسلوك الأخلاقي للشركة وبمستويات عالية من القيم القائمة على الأخلاق المهنية من نزاهة وموضوعية وأمانة في تنفيذ عمليات الشركة.¹

¹ - مها محمود ، رمزي ربحاوي، "الشركات المساهمة ما بين الحوكمة والقوانين والتعليمات"، دراسة حالة للشركات المساهمة العامة العمانية ، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 24 ، 2008 ، ص 100 - 101 .

المبحث الثالث: الأطراف المعنية بتطبيق حوكمة الشركات وتجارب بعض الدول عنها

المطلب الأول: الأطراف المعنية بتطبيق حوكمة الشركات

هناك أربعة أطراف رئيسية تتأثر وتتأثر في التطبيق السليم لقواعد حوكمة الشركات وتحدد إلى درجة كبيرة مدى النجاح أو الفشل في تطبيق هذه القواعد وهذه الأطراف هي:

أولاً: المساهمون:

هم من يقومون بتقديم رأس المال للشركة عن طريق ملكيتهم للأسهم وتعظيم قيمة الشركة على المدى البعيد، مما يحدد مدى إستمراريتها مقابل الحصول على الأرباح المناسبة لاستثماراتهم، ويملكون الحق في اختيار أعضاء مجلس الإدارة المناسبين لحماية حقوقهم وبمقابل عدم تحقيق الأرباح المجدية يقلص رغبة المساهمين في زيادة أنشطة الشركة مما يؤثر على مستقبل الشركة. ويمكن تحقيق أهداف المساهمين من خلال حسن اختيار أعضاء الإدارة العليا لإدارة الشركة ضمن القوانين والسياسات المطلوبة.¹

ثانياً: مجلس الإدارة Board of Directors

وهم من يمثلون المساهمين وأيضاً الأطراف مثل أصحاب المصالح. ومجلس الإدارة يقوم باختيار المديرين التنفيذيين والذين يوكل إليهم سلطة الإدارة اليومية لأعمال الشركة، بالإضافة إلى الرقابة على أدائهم، كما يقوم مجلس الإدارة برسم السياسات العامة للشركة وكيفية المحافظة على حقوق المساهمين.²

ثالثاً: الإدارة Management

تعتبر الإدارة هي الجهة المسؤولة في الشركة عن تقديم التقارير الخاصة بالأداء الفعال إلى مجلس الإدارة كما أن الإدارة تكون مسؤولة عن تعظيم أرباح الشركة وزيادة قيمتها، بالإضافة إلى مسؤولياتها تجاه الإفصاح والشفافية عن المعلومات التي تنشرها للمساهمين، ويقع على عاتق الإدارة مسؤولية الإشراف على الشركة والقيام بكافة الأعمال اللازمة لتحقيق الغرض الذي تأسست من أجله، وذلك من خلال ما يعرضونه من تقارير دورية على مجلس الإدارة تتضمن كافة المعلومات المتعلقة نشاط الشركة، وبالتالي مصلحة المساهمين والمستثمرين.³

رابعاً: أصحاب المصلحة " stakeholder " وهو مفهوم يشير إلى جميع أصحاب المصلحة ذات الصلة بالشركة ويعتبر هذا التعبير من أصل إنجليزي ويشمل جميع الشركاء في نفس الوقت كرجال الأعمال والدائنين والموردين والعملاء ولم لا المنافسين والمساهمين والمستثمرين المؤسسين ونقابات العمال، لاسيما أولئك الأطراف

¹ - ماجد إسماعيل أبو حماد، أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية: دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية ، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، غزة ، فلسطين، 2009، ص.25.

² - فريد عبة، مرم طيني، دور مبادئ حوكمة الشركات في معالجة الفساد المالي والإداري ، مداخلة مقدمة إلى المنتدى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة بسكرة، الجزائر، يومي 6 - 7 ماي 2012 ، ص.5.

³ - عماد سليم الأغا، مرجع سبق ذكره ، ص 39 - 40 .

الذين يتأثرون بنشاط المؤسسة بالإضافة إلى منظمات البيئة والمنظمات غير الحكومية، وقد تكون لهم مصالح متضاربة فالدائنون يهتمون بمقدرة الشركة على سداد التزاماتها المالية في حين يهتم العمال والموظفون بمقدرة المؤسسة على البقاء والنمو.¹

المطلب الثاني: تجارب تطبيق حوكمة الشركات في بعض الدول المتقدمة والنامية

1- تجارب تطبيق حوكمة الشركات في بعض الدول المتقدمة:

أولاً. تجربة الولايات المتحدة الأمريكية في حوكمة الشركات:

إن التطورات التي شهدتها سوق المال في الولايات المتحدة الأمريكية، ووجود هيئات رقابية فعالة تعمل على مراقبتها وتشرف على شفافية البيانات والمعلومات التي تصدرها الشركات التي تعمل به مثل **sec exchange securities commission** " وقام " calpers " أكبر صندوق للمعاشات العامة في أمريكا بتعريف حوكمة الشركات على أنها تمثل " العلاقة بين المساهمين ذوي قيمة عالية في تحديد اتجاه أداء الشركات. "، وتم تكوين لجنة تريديواي 1987 م <<commission Treadway>> وتقرير إلى مكتب المراجعة العامة والمجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين " AICPA " بالإضافة إلى القانون الذي تم إبرامه في 30 جويلية عام 2002 م والذي جاء رسمياً بقانون " sarbance-Oxley " والذي أطلق عليه أحياناً بشكل غير رسمي بقانون مسؤولية الشركة عام 2002 م باعتباره يمثل لحوكمة جيدة لمهنة ومنشآت المحاسبة والتدقيق والذي تتمثل أهدافه في الآتي: إعادة النظر أو تعديل معايير حوكمة الشركة، إضافة متطلبات جديدة للإفصاح وكشف جرائم جديدة مرتبطة بالغش، خلق مجلس إشراف قوي على المراجع.²

ثانياً: تجربة المملكة المتحدة:

نشأ و تطور مفهوم حوكمة الشركات بالمملكة المتحدة بحيث سار ببطء جزء من ثقافة المفهوم السائد داخل الشركات سواء كانت مسجلة لأسهمها ببورصة الأوراق المالية أم لا وأدت المشاكل المالية المترتبة على قيام بعض الشركات بإخفاء معلومات وبيانات مالية بالحسابات والقوائم المالية المقدمة للمساهمين والتي انتشرت في بداية التسعينيات إلى قيام كل من بورصة الأوراق المالية وكذلك مجلس التقارير المالية **FRC** وجهات محاسبة أخرى بدراسة كيفية توافر الثقة مرة أخرى في التقارير المالية التي تصدرها الشركات. وكانت هذه البداية لأول فرصة لمجتمع الأعمال بالمملكة المتحدة للاهتمام بإجراء حوار جدي ومفتوح عن موضوع حوكمة الشركات وقد أسفر هذا عن صدور تقرير كادبري **CADBURY REPORT** والذي يعتبر حتى الآن من أهم التقارير التي تناولت مفهوم حوكمة الشركات في المملكة المتحدة بل والعالم.

¹ - Yassine Mimouni, le développement des << PME >> et la bonne gouvernance, thèse de magister, université Abou_bakr belkaid_ telemcen_ en gouvernanced entreprises 2011- 2012, p 22 .

² - عوض بن سلامة الرحيلي، "لجان المراجعة كأحد دعائم حوكمة الشركات"، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد والإدارة، مجلد 22، العدد الأول، ص. 179 .

وفي أكتوبر 1993 ظهر تقرير روتمان **RUTTMAN** الذي أوصى بأنه يجب على الشركات المقيدة في البورصة أن يكون ضمن تقريرها تقرير عن نظم الرقابة الداخلية التي تقوم الشركة بتطبيقها للمحافظة على أصول الشركة، ولكنه قصر تلك المسؤولية على الرقابة المالية الداخلية وظهر بعد ذلك في 1995 تقرير **GREENBURY** والذي اهتم بموضوع المكافآت والمزايا التي يحصل عليها أعضاء مجلس إدارة الشركات، وأوصى التقرير بضرورة إنشاء لجنة المكافآت التي تتكون من ثلاث أعضاء على الأقل من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين وتكون من ضمن مسؤوليتها مراجعة وتقييم اللوائح والأسس التي يتم على أساسها تحديد تلك المكافآت بحيث تتناسب مع الأداء الخاص بهم ويجب أن يشتمل هذا التقييم أيضاً كبار المديرين التنفيذيين بالشركة، و في نفس العام صدر تحت إشراف بورصة الأوراق المالية للندن تقرير هامبيل **HAMPEL REPORT** والذي ركز مرة أخرى على دور الرقابة الداخلية في حوكمة الشركات، حيث أوصى التقرير بمسؤولية مجلس الإدارة عن نظام الرقابة الداخلية بالشركات وخاصة في عام 1998 ظهر الكود الموحد **COMBINED CODE** والذي اشتمل على جميع متطلبات القيد في بورصة الأوراق المالية في لندن. هذا وقد تم تعديل هذا الكود في 2003 ليشتمل على أفضل الممارسات لحوكمة الشركات في ضوء الانهيارات المالية التي حدثت في الولايات المتحدة في 2002.

وظهر أيضاً في 2003 تقريران متعلقان بحوكمة الشركات ودور مجلس إدارة الشركات وأنظمة الرقابة الداخلية بالشركات واللجان التابعة لمجلس الإدارة وتقييم وإدارة المخاطر وهما: **HIGGES AND SMITH REPORTS**¹.

ثالثاً: تجربة تطبيق حوكمة الشركات في روسيا:

أحرزت روسيا تقدماً عندما قامت بإصدار قانون حوكمة الشركات حيث ساعد في رفع معايير حوكمة شركاتها إلى المستويات المقبولة لدى المستثمرين الدوليين، وما يزال هناك الكثير من مما يجب على روسيا أن تفعله لكي تستفيد استفادة كاملة من مزايا العولة. ويعتبر الإفصاح والشفافية من أبرز مجالات التقدم في مجال حوكمة الشركات في روسيا، وتكشف تقارير الحوكمة الروسية السنوية والربع السنوية المزيد من التفاصيل عن الأداء المالي وغير المالي للشركات رغم ما يتطلبه الأداء غير المالي من شمولية.²

ويزداد عدد الشركات الروسية الكبرى التي تصدر تقاريرها وفق معايير المحاسبة الدولية ومعايير التقرير المالي والمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً، ومما هو جدير بالذكر أن معهد قانون وحوكمة الشركات أعطى الشركات الروسية درجات عالية لممارسات الشفافية والإفصاح المطبقة فيها، كما أحدثت الشركات الروسية تقدماً ملحوظاً في مجال إعداد وعقد اجتماعات سنوية للمساهمين، ورفع مستوى وعي المساهمين بحقوقهم في حضور هذه الاجتماعات، والمشاركة في التصويت، كما تحسنت إجراءات حوكمة الشركات في مجال إعداد

¹ - محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات في معالجة الفساد المالي والإداري، مرجع سابق، ص 75-78.

² - محمد مصطفى سليمان، مرجع سبق ذكره، ص 100.

الوثائق الداخلية للشركة، حيث ينص قانون الشركات الروسية على أن تتضمن لوائح كل شركة مساهمة وضع أنظمة أساسية للاجتماعات العامة للمساهمين، ومجلس الإدارة ولجان مجلس الإدارة مثل لجنة التدقيق وخدمة الرقابة المالية وخدمة التدقيق الداخلية. ورغم هذه الانجازات ما يزال مجتمع الشركات الروسية يحتاج إلى تحسينات عملية في العديد من المجالات شديدة الأهمية مثل الإفصاح عن الملكية وهيكل الملكية ووضع قواعد واضحة للدمج والتملك وإعادة التنظيم وتسديد الأرباح وتكوين مجالس الإدارة والاستقلالية لدى الأعضاء. ويتوقع البعض أن تساهم المصارف الروسية والأجنبية بقوة في تطوير حوكمة الشركات في القطاع الصناعي عن طريق قيام تلك المصارف بتقييم الحوكمة في الشركات المصدرة للأسهم، كتقييم عوامل المخاطرة وربط تكلفة الائتمان بهذا العامل. ومع ذلك فإن المصارف الروسية في الوقت الحالي لا تهتم بذلك عند قيامها بتقييم مخاطر المقترضين، وقد أكد هذا الاتجاه مسح أجرته المؤسسة الدولية للتمويل عن ممارسات حوكمة شركات في المصارف الروسية.¹

وعلاوة على ذلك، فإن المصارف الأجنبية العاملة في روسيا لا تبدي أي اهتمام منظم بالحوكمة في الشركات المقترضة ولا تربط بين تكلفة الائتمان ومستوى الحوكمة في الشركة المقترضة. وبناء على ما تقدم، يجب على الهيئات التنظيمية وأسواق الأوراق المالية وهيئات التصنيف الوطنية وجمعيات الأعمال المستثمرين أن يركزوا جهودهم في مجال حوكمة الشركات على مساعدة من 150 إلى 200 شركة من الشركات القيادية الروسية على تنفيذ مبادئ الحوكمة الجيدة التي ستؤدي إلى أكبر عائد اقتصادي و بالنسبة للأغلبية الساحقة من الشركات الروسية متوسطة الحجم، ولكي تتطور معظم هذه الشركات لابد وأن تحول نفسها إلى شركات مساهمة مغلقة بحيث يصبح نوع ملكيتها متناسبا مع طبيعة عملها أما إنشاء نفس نظام الحوكمة المطبق في الشركات الكبيرة بما له من خصائص تتعلق بأفضل الممارسات الغربية فلن تكون له جدوى اقتصادية بالنسبة لهذه الشركات المتوسطة.²

2- تجارب تطبيق حوكمة الشركات في بعض الدول النامية:

أولاً: حوكمة الشركات في السعودية:

أصدرت هيئة سوق المال بالملكة العربية السعودية مشروع لائحة حوكمة الشركات بتاريخ 01-07-2006 ثم صدر قرار مجلس هيئة السوق المالية بتاريخ 12-11-2006 بإنفاذ اللائحة بشكلها النهائي، ثم إصدار تعديلات على اللائحة بقرار مجلس هيئة السوق المالية في تاريخ 19-05-2008 حيث تضمنت خمسة أبواب.

- حيث خصص الباب الأول لذكر تعريف العضو المستقل وغير التنفيذي و الأقرباء من الدرجة الأولى أصحاب المصالح والتصويت التراكمي.

¹ - محمد مصطفى سليمان، مرجع سبق ذكره، ص 100 - 101 .

² - المرجع نفسه، ص 101 .

-بينما اختص الباب الثاني ببيان حقوق المساهمين والجمعية العامة وتضمن بعض الحقوق العامة للمساهمين وحقوقهم في الحصول على المعلومات وفيما يتعلق باجتماع الجمعية العامة وحقوق التصويت و حقوقهم في أرباح الأسهم.

-أمّا الباب الثالث فكان عن الإفصاح و الشفافية وتضمن السياسات والإجراءات المتعلقة بالإفصاح وكذلك الإفصاح في تقرير مجلس الإدارة.

-وتم تخصيص الباب الرابع وهو أكبر الأبواب لمجلس الإدارة، حيث تم بيان الوظائف الأساسية لمجلس الإدارة وكذلك مسؤوليات المجلس وكيفية تكوينه ولجان المجلس واستقلاليتها بما فيها لجنة الترشيحات المكافآت، وكذلك كيفية اجتماعات مجلس الإدارة و جدول الأعمال و تحديد مكافآت أعضاء المجلس و تعويضاتهم، و كذلك قضية تعارض المصالح في مجلس الإدارة.

-وختتمت اللائحة بالباب الخامس الذي تضمن أحكاماً ختامية من حيث كون اللائحة نافذة من تاريخ نشرها.¹

-كما حظيت المراجعة الداخلية باهتمام متزايد بالمملكة بعد ما أصبحت تشتمل على كافة الأنشطة (الإدارية،المالية،التشغيلية) و تمثل هذا الاهتمام بإصدار الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين مشروعاً لمعيار المراجعة الداخلية يشتمل على "معايير الصفات العامة و معايير الأداء" والمراجعة الداخلية وفقاً لتعريف الهيئة هي عبارة عن وظيفة تقويمية مستقلة و موضوعية تنشأ داخل المنشأة، للمساعدة في فحص وتقويم الأنشطة المختلفة لها بهدف مساعدة الإدارة في القيام بمسؤولياتها بدرجة عالية من الكفاءة والفعالية وتقديم التوصيات والمشورة التي تتعلق بفحص الأنشطة و الرقابة عليها كما أنها تساعد المنشأة في تحقيق أهدافها وحماية أصولها من خلال تطبيق مدخل منظم لتقويم وتحسين فاعلية إدارة المخاطر وإجراءات الرقابة والحوكمة في المنشأة.

-استثمر ديوان المراقبة أهمية المراجعة الداخلية وأصدر في عام 2007 اللائحة الموحدة لوحدة المراجعة الداخلية في الأجهزة الحكومية والمؤسسات العامة ذات شخصية اعتبارية ومشمولة بالميزانية العامة للدولة.

وفقاً لأحكام المادة الثانية من اللائحة تتولى الوحدة أعمال المراجعة الداخلية بما عن طريق ممارسة الاختصاصات المخولة لها بمقتضى أحكام هذه اللائحة، وذلك لتحقيق الأهداف التالية:

-حماية الأموال و الممتلكات العامة، والحد من وقوع الغش والأخطاء.

-ضمان دقة البيانات المالية والسجلات المحاسبية واكتمالها.

-ضمان فاعلية العمليات الإدارية المالية وكفائها.

-تحقيق التقيد بالأنظمة و التعليمات والسياسات والخطط الملزمة للجهة.²

¹ حسين عبد الجليل غزوي، مرجع سبق ذكره ، ص،70-71.

² -عبد بن حامد الشمري، حوكمة الشركات في المملكة العربية السعودية، ورقة بحثية ضمن المؤتمر العلمي الأول، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق السورية، بين 15-16 أكتوبر

2008، ص12.

ثانياً: حوكمة الشركات في الجزائر

رغبة في زيادة التكامل مع المجتمع الاقتصادي العالمي بذلت الجزائر جهوداً مكثفة نحو بناء إطار مؤسسي لحوكمة الشركات، حيث عملت على تحسين مناخ الأعمال بها وانفتاح اقتصادها، فضلاً عن قيام الحكومة الجزائرية بتنفيذ إصلاحات هيكلية، إذ عملت على تحفيز نمو القطاع الخاص، وسعت إلى زيادة نطاق الخصوصية ابتداءً من القطاع المصرفي والسماح بقدر أكبر من الحرية والفرص للقطاع الخاص، وفي نفس الوقت الذي تجرى فيه الخصوصية واستكشاف فرص النمو خارج قطاع البترول تزداد أهمية حوكمة الشركات لضمان المساءلة والشفافية في العمليات المتعلقة بإدارة الأعمال. إذ قامت جمعيات واتحادات الأعمال الجزائرية بمبادرة لاكتشاف الطرق التي تهيئ تشجيع الحوكمة الجيدة في مجتمع الأعمال بغية جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، ولقيادة هذه العملية قام أصحاب المصالح في القطاعين العام والخاص عام 2007 م بإنشاء مجموعة عمل لحوكمة الشركات، **Global Corporate Governance Forum (GCGF)** ،

تعمل جنباً إلى جنب مع المنتدى العالمي لحوكمة الشركات لوضع دليل حوكمة الشركات الجزائري، وعقد مؤتمر وطني في 11 مارس 2009 م،¹ وتم إصدار دليل حوكمة الشركات الجزائري، وكان إعداد هذا الدليل بمساعدة كل من المنتدى العالمي لحوكمة الشركات **GCGF** ومؤسسة التمويل الدولية، **International Finance Corporation (IFC)**، **International Finance Corporation (IFC)**، وسمي بميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر، وسيطلب الأمر من الجماعات المحلية أن تقوم باستثمار ذلك في نشر وزيادة الوعي في دوائر القطاعين العام والخاص وأجهزة الإعلام بفوائد ومزايا حوكمة الشركات والإطار المؤسسي اللازم لها. وبالبناء على قوة الدفع التي خلقها دليل حوكمة الشركات الجزائري-الذي أطلق عام 2009 م، قامت مجموعة عمل حوكمة الشركات الجزائرية بإطلاق مركز "حوكمة الجزائر، **Hawkamah El-Djazair** " في أكتوبر 2010 م بالجزائر العاصمة، وقد تأسس هذا المركز ليكون بمثابة منبر لمساعدة الشركات الجزائرية على الالتزام بمواد الدليل واعتماد أفضل ممارسات حوكمة الشركات الدولية، ورفع الوعي الجماهيري بحوكمة الشركات، ويعتبر إطلاق المركز فرصة جديدة لمجتمع الأعمال لإظهار التزامه بتحسين البيئة الاقتصادية في البلاد، وتحسين قيم الحوكمة الديمقراطية، بما فيها الشفافية، والمساءلة، والمسؤولية.²

ثالثاً: تجربة تطبيق حوكمة الشركات في مصر

بدأ الاهتمام بالحوكمة في مصر عام 2001 م بمبادرة من وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، آنذاك (وزارة التجارة حالياً)، حيث وجدت الوزارة أن برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي بدأته مصر منذ

¹ - مركز المشروعات الدولية الخاصة، حوكمة الشركات قضايا واتجاهات، نشرة دورية يصدرها مركز المشروعات الدولية الخاصة للشرق الأوسط وشمال إفريقيا، العدد :

13، مصر، 2008، ص 2.

² - المرجع نفسه، ص 3.

أوائل التسعينات لا يكتمل إلا بوضع إطار تنظيمي ورقابي يحكم عمل القطاع الخاص في ظل السوق الحر، وبالفعل تمت دراسة وتقييم مدى التزام مصر بالقواعد والمعايير الدولية لحوكمة الشركات، وأعد البنك الدولي، بالتعاون مع وزارة التجارة الخارجية وهيئة سوق المال وبورصة الأوراق المالية، بالإضافة إلى عدد من المراكز البحثية وشركات المحاسبة والمراجعة والمهتمين من الاقتصاديين والقانونيين أول تقرير لتقييم حوكمة الشركات في مصر، وكان من أهم نتائج التقييم:

- أن القواعد المنظمة لإدارة الشركات، والمطبقة في مصر، تتماشى مع المبادئ الدولية في سياق 39 مبدأ من إجمالي 48 مبدأ.

- لا يتم تطبيق بعض المبادئ الواردة في القوانين الحاكمة الحالية في السوق المصرية بشكل عملي، وقد يرجع هذا إلى ضعف وعي المساهمين أو إدارات الشركات بتلك المعايير، ومن ثم لا تتماشى هذه القواعد عملياً مع المبادئ الدولية في سياق 7 مبادئ من إجمالي الـ 48 مبدأ، وهناك اثنان من المبادئ لا تطبق نهائياً في السوق المصرية.¹

¹ - محمد مصطفى سليمان، مرجع سبق ذكره، ص 264 - 265.

خلاصة الفصل:

إن مصطلح حوكمة الشركات يعد مفهوم حديث ويعود سبب ظهوره إلى انفصال الملكية عن الإدارة وذلك بعد سلسلة الأزمات التي مست بالعديد من اقتصاديات دول العالم، وكذا الانهيارات التي تعرضت لها كبرى الشركات والناجحة عن الفساد وسوء التسيير والتي أحدثت خسائر بمليارات الدولارات، وفي هذا الإطار تبذل العديد من الجهود الدولية والمحلية من طرف الهيئات والمنظمات الدولية، وذلك تطبيقاً لمبادئ الحوكمة. تحتاج الحوكمة للعديد من الآليات والوسائل والأدوات لضمان الشفافية والعدالة ولتحسين مستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية لضمان حقوق المساهمين وحماية أملاكهم، وللاستفادة من أهمية حوكمة الشركات لا بد

من وجود قوانين وتشريعات ولوائح تنظيمية للممارسات الإدارية، ووجود نظام فعال لإعداد التقارير. كما ينبغي الإشارة أن الحوكمة الفعالة تساهم على مساعدة المستثمرين في الأسواق المالية على اتخاذ القرارات الرشيدة فيما يخص الأداء المالي، وهذا ما يمكن من زيادة الفرص للحصول على مصادر التمويل الخارجي.

المفصل الثاني

الإطار النظري للمحاسبة الإبداعية

المبحث الأول: ماهية المحاسبة الإبداعية.

✍ المبحث الثاني: بعض جوانب المحاسبة الإبداعية.

✍ المبحث الثالث: مساهمة حوكمة الشركات في

الحد من المحاسبة الإبداعية.

تمهيد

تسمى إجراءات التلاعب والتحريف في الحسابات والتقارير و القوائم المالية وإظهارها بصورة غير حقيقية من خلال استغلال تعدد البدائل والأساليب المحاسبية المتبعة في تسجيل ومعالجة و عرض نتائج الأعمال لعرض هذه القوائم المالية المحرفة بهدف تحقيق مصالح الإدارة على حساب الجهات الأخرى المستخدمة لهذه التقارير المالية بالمحاسبة الإبداعية، وقد تعددت تسميات المحاسبة الإبداعية فالبعض يسميها المحاسبة الخلاقية أو المحاسبة التجميعية أو إدارة الأرباح أو تلطيف الدخل.

ومهما تعددت المسميات فكلها تشير إلى التلاعب والتحريف في التقارير والقوائم المالية باستغلال تعدد البدائل والأساليب المحاسبية لخدمة الإدارة على حساب الجهات الأخرى المستخدمة لهذه التقارير. ويتناول هذا الفصل النقاط الآتية :

المبحث الأول : ماهية المحاسبة الإبداعية

المبحث الثاني : بعض جوانب المحاسبة الإبداعية

المبحث الثالث : مساهمة حوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية

المبحث الأول : ماهية المحاسبة الإبداعية

أصبح مفهوم المحاسبة الإبداعية محل تركيز واهتمام من قبل المحاسبين والمدققين بشكل كبير جدا خلال السنوات الأخيرة بعد أحداث انهيار شركة (إنرون Enron) وغيرها من الشركات الرائدة وتحميل شركة آرثر أندرسون جزءا من مسؤولية انهيار الشركة لكونها الشركة المسؤولة على تدقيق حسابات إنرون، وتناول في هذا الإطار المحاسبة الإبداعية مفهومها، أسبابها، والمنظور الأخلاقي لها.

المطلب الأول : مفهوم المحاسبة الإبداعية وأهم خصائصها

أولا : مفهومها

لقد حاول العديد من الباحثين والكتاب والمختصين وضع تعريف لمفهوم المحاسبة الإبداعية، ونظرا لاختلاف توجهات هؤلاء الباحثين والكتاب، فقد ظهرت العديد من التعريفات لهذا المفهوم، وقد بنيت تلك التعريفات كل حسب وجهة نظر من وضعها.

التعريف الأول : هي مجموعة من الأساليب والإجراءات التي يعتمد عليها المحاسب لتحقيق مصلحة بعض أصحاب المصالح في الشركة، وأن للمحاسبة الإبداعية مظهرين أولهما قانوني يصادق عليه مدقق الحسابات الخارجي وينتج من الاستفادة من الثغرات والقوانين والخيارات المتاحة في معايير المحاسبة المعتمدة، وثانيهما غير قانوني يصادق عليه مدقق الحسابات الخارجي تواطئا ينتج من التلاعب والتحريف في الأرقام المحاسبية لإظهارها بما يفضل أن تكون عليه وليس ما يجب أن تكون عليه.¹

التعريف الثاني : يعرفها Mulford على أنها : " المحاسبة الإبداعية هي الإجراءات أو الخطوات التي تستخدم للتلاعب بالأرقام المالية وذلك لخداع مستخدمو التقارير المالية ، وهي أيضا أي إجراء أو خطوة تجاه إدارة الأرباح أو تمهيد الدخل ".²

التعريف الثالث : هي الإجراءات التي تقوم بها في بعض الأحيان إدارات الشركات من أجل تحسين صوري إما في ربحيتها أو في مركزها المالي أو كلاهما معا، وذلك باستغلال الثغرات الموجودة في أساليب و اختيارات التدقيق الخارجي، أو بالاستفادة من تعدد البدائل المتاحة في تطبيق السياسات المحاسبية التي تميزها المعايير المحاسبية الدولية أو غيرها مما يعرف بالمبادئ المتعارف عليها، سواء بشأن أساليب القياس أو أساليب الإفصاح المتبعة عند إعداد البيانات المالية المنشورة، مما يؤثر سلبيا على نوعية الأرقام التي تظهرها تلك البيانات سواء بالنسبة للأرباح أو بالنسبة للمركز المالي، ومن ثم على مصداقية النسب المالية.³

¹ - محمد مطر، ليندا حسن الحلي، دور مدقق الحسابات الخارجي في الحد من آثار المحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الأردنية ، بحث مستل من رسالة لنفس العنوان قدمت ضمن متطلبات التخرج للحصول على درجة الماجستير في المحاسبة من جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، 2009، ص.9.

² - Charles Mulford , Eugene Comiskey , The financial numbers game , detecting creative accounting practices, John Wiley & Sons , Inc :

. USA, 2002, p

³ - محمد مطر ، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي و الائتماني، الأساليب و الأدوات و الاستخدامات العملية، ط.1، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص.101.

من التعاريف السابقة يمكن تلخيص أهم القواسم المشتركة في تلك التعريفات للمحاسبة الإبداعية في النقاط الآتية :

- 1- المحاسبة الإبداعية شكل من أشكال التلاعب و الاحتيال في مهنة المحاسبة .
- 2- ممارسات المحاسبة الإبداعية تعمل على تغيير القيم المحاسبية إلى قيم غير حقيقية .
- 3- ممارسات المحاسبة الإبداعية تنحصر في إطار ممارسة الخيار بين المبادئ والمعايير والقواعد المحاسبية المتعارف عليها.
- 4- أن ممارسي المحاسبة الإبداعية غالبا ما يمتلكون قدرات مهنية محاسبية عالية تمكنهم من التلاعب بالقيم وتحويلها وتحويلها بالشكل الذي يرغبون فيه.

ثانيا : خصائصها

تتميز المحاسبة الإبداعية بعدة خصائص التي تبين لنا بدورها الخصائص التي يتميز بها المحاسب المبدع والمتمثلة في¹ :

- 1- العقلية المحاسبية والمالية المتسائلة والخلاقة.
- 2- قدرة المحاسب على التحليل والتجميع.
- 3- قدرة المحاسب على التخيل والحدس.
- 4- أن يتمتع المحاسب بالشجاعة والثقة بالنفس.
- 5- اعتماد المحاسب على التعليمات المبنية على الحقائق العلمية وليس التعليمات المستمدة من المراكز الإدارية .
- 6- النقد الذاتي، فالمحاسب المبدع هو الذي يستطيع تطوير ذاته من حيث النقد والتهذيب والتقييم للأفكار والمعلومات ووسائل التحليل التي يستخدمها.

المطلب الثاني : عوامل ظهور المحاسبة الإبداعية و مجالاتها

أولا : عوامل ظهور المحاسبة الإبداعية

هناك عوامل ساعدت في ظهور المحاسبة الإبداعية ومنها² :

1- حرية اختيار المبادئ المحاسبية :

تسمح القواعد والسياسات المحاسبية للوحدة الاقتصادية أحيانا أن تختار من بين الطرق المحاسبية التي تستخدمها في إعداد قوائمها المالية، حيث تسمح للعديد من المعايير المحاسبية بالاختيار من بين البدائل المحاسبية المختلفة، وهذا يترتب عليه اختيار الوحدة الاقتصادية الطرق المحاسبية التي تتلاءم مع أهدافها ورغباتها و تحقق

¹ - فلاح الزعيبي علي، ماجد عبد العزيز الجريري، دور وأهمية الإبداع المحاسبي في تحقيق الميزة التنافسية الاقتصادية في مؤسسات المال والأعمال الأردنية، بحث علمي مقدم إلى المؤتمر العلمي الخامس لكلية العلوم الإدارية والمالية في جامعة فيلادلفيا، 4-5 تموز 2007، ص. 14 .

² - عبد الله باخجة، تأثير أساليب المحاسبة الإبداعية في جودة المعلومات المحاسبية في ظل معايير المحاسبة الدولية، رسالة ماجستير في العلوم المحاسبية، جامعة السليمانية العراق، كلية الإدارة و الاقتصاد، قسم المحاسبة، 2013، ص 21-22 .

أفضل صورة لإدارة الوحدة الاقتصادية، مثلاً في كثير من البلدان يسمح للوحدات الاقتصادية أن تختار ما بين سياسة إطفاء نفقات البحث و التطوير حال حدوثها أو رسملتها وإطفائها على مدى حياة الوحدة الاقتصادية.

2- حرية التقديرات المحاسبية :

يعرف التقدير المحاسبي بأنه مبلغ تقريبي لعدد معين في غياب القياس المحاسبي المحكم، يتضمن إعداد بعض العمليات المحاسبية درجة كبيرة من التقدير والحكم الشخصي والتوقع، وهذا يتيح للإدارة التلاعب في هذه التقديرات بغرض الوصول إلى الأهداف المحددة سابقاً، ففي بعض الحالات مثل تقدير العمر الإنتاجي للموجودات بغرض احتساب الاندثار عادة ما تتم هذه التقديرات داخل الوحدة الاقتصادية، وهذا يتيح للمحاسب المبدع فرصة التلاعب بشكل غير معلن ومن الصعب اكتشافه، ويتم ذلك عن طريق صياغة التقرير أو التحيز في إعداد تلك التقديرات بشكل متفائل أو متحفظ حسب احتياجات الإدارة ورغبتها في التأثير على بنود القوائم المالية من حيث التضخيم أو التقليل من قيمتها.

3- توقيت تنفيذ العمليات الحقيقية :

يمكن أن يؤدي التحكم في توقيت تنفيذ و حدوث بعض العمليات الحقيقية إلى تحقيق الانطباع المرغوب فيه عن الحسابات والقوائم المالية للوحدة الاقتصادية، فإذا ترك للإدارة الحرية في تنفيذ بعض العمليات في الوقت الذي تراه مناسباً فقد تؤجل تنفيذ هذه العمليات أو تعجل من تنفيذها، و ذلك لتحقيق أهداف ومكاسب معينة، مثلاً لو أن شركة لديها استثمار معين بقيمة مليون دولار، وهذا بالتكلفة التاريخية ويمكن بيعه الآن بمبلغ ثلاثة ملايين دولار و ذلك بالقيمة الحالية، ففي هذه الحالة يكون أحياناً أمام إدارات الوحدات الاقتصادية الحرية في اختيار السنة التي يرغبون فيها بيع هذا الاستثمار وهذا بالتأكيد سينعكس على زيادة أو تقليل الربح في الحسابات الختامية.

ثانياً : مجالات المحاسبة الإبداعية

تتمثل مجالات المحاسبة الإبداعية فيما يلي¹ :

- 1- نظام المعلومات المحاسبي.
- 2- القياس المحاسبي.
- 3- طرق توزيع أو تحميل المصروفات المختلفة.
- 4- الأساليب المختلفة لعرض القوائم المالية والمحاسبية.
- 5- أساليب التحليل المالي.
- 6- تطوير البرامج الآلية المحاسبية.

¹ - ميساء محمد سعد أبو تمام، مدى إدراك المحاسبين والمدققين والمحللين الماليين ومستخدمي البيانات المالية لممارسات المحاسبة الإبداعية على قائمة التدفق النقدي، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، كلية الأعمال، قسم المحاسبة و التمويل، (2012-2013)، ص.25.

المطلب الثالث : المنظور الأخلاقي للمحاسبة الإبداعية

تمثل الأخلاق بمفهومها العام مجموع القيم والمعايير التي يعتمد عليها أفراد المجتمع في التمييز بين ما هو جيد وما هو سيء، بين ما هو صواب وما هو خطأ ومن ثم القيام بالشكل الصحيح.¹ وقد قدمت عدة تعريفات لأخلاقيات الأعمال أو أخلاقيات المهنة من بينها :

هي بعض المعايير والمبادئ الأخلاقية التي ترتقي بالمهنة وتحدد ما يشينها على وجه الحصر، أي أنها تتعلق بما يجب فعله وما لا يجب فعله فهي تتجه إلى خصوصيات المهنة سواء فيما هو صواب أو ما هو خطأ.² كما عرفت أخلاقيات المهنة بأنها نظام المبادئ الأخلاقية وقواعد الممارسة التي أصبحت معيارا للسلوك المهني القويم، فلكل مهنة أخلاقياتها التي تشكلت وتنامت تدريجيا مع الزمن إلى أن تم الاعتراف بها وأصبحت معتمدة أدبيا وقانونيا، ونتيجة لذلك برزت الحاجة إلى وضع أنظمة لممارسة المهن المختلفة وخاصة العلمية منها مثل المحاسبة، بحيث تتضمن هذه الأنظمة الأسس والواجبات والحقوق والمحظورات التي يجب التقيد بها عند ممارسة عمل مهني محدد.

ولما كان إتباع الأخلاق هو أمر يجب أن يحرص عليه كل شخص، فإدارة المؤسسة لن تعتمد على مدى التزام العاملين بأخلاقيات العمل بناء على قناعاتهم الشخصية بل هي بحاجة لأن تلزمهم بذلك كجزء من متطلبات العمل، وعلى ذلك فإن الممارسات غير الأخلاقية للمحاسب تنبع من ذاته أولا ومن مدى التزامه بأخلاقيات المهنة من قبل المؤسسة التي ينتمي إليها، لذلك فإنه من الضروري تحديد ما هو أخلاقي وما هو غير أخلاقي في عرف المؤسسة لكي يلتزم به الجميع.³ ومن المتعارف عليه أن كل المداخل النظرية للمحاسبة لها جانب أخلاقي يركز على ثلاثة مبادئ أخلاقية أساسية وهي⁴ :

-الصدق : ويعني المطابقة للحقيقة.

-العدالة : وتعني أن يكون هناك معايير وأسس عادلة للمعاملة بين كل الأطراف المستفيدة.

- عدم التحيز : ويعني القيام بإعداد التقارير المحاسبية بطريقة تخدم جميع فئات المستخدمين، دون تغليب فئة على حساب الفئات الأخرى.

وبالتالي تعتبر المحاسبة الإبداعية سلوك مهني لا أخلاقي أي خروج المحاسب عن مقتضيات الأمانة وأداء وظيفته بالشكل الذي يخل بالثقة التي يوليها مستخدمو القوائم المالية في تلك القوائم كما في حالة التزوير أو

¹ - رضا جواحدو، إيمان بن قارة، "حقائق علمية حول أخلاقيات ممارسة مهنة التدقيق في الجزائر"، مجلة التواصل في العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 30، عنابة، الجزائر، 2012، ص. 183.

² - نجم عبود نجم، أخلاقيات الإدارة و مسؤوليات الأعمال في شركات الأعمال، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2005، ص. 334.

³ - منيرة الشميمري، فاطمة العريفان، دور المدقق في التحقق من ممارسات ونتائج المحاسبة الإبداعية، بحث مقدم إلى مسابقة البحوث التاسعة على مستوى جميع قطاعات ديوان المحاسبة، الكويت، 2008، ص. 36.

⁴ - عبد الرحمن المخيزم، دور المدقق في التحقق من ممارسات و نتائج المحاسبة الإبداعية، بحث مقدم ضمن المسابقة التاسعة للبحوث على جميع القطاعات، ديوان المحاسبة، الكويت، 2008، ص. 23.

تغيير السجلات أو الاختلاس أو تسجيل عمليات وهمية وحذف أو إلغاء نتائج العمليات من السجلات، بالإضافة إلى ذلك عدم الارتباط السليم بالقواعد المحاسبية وغيرها سواء المنفعة خاصة أو بهدف الانحياز لمصلحة طائفة بعينها عن إعداد وعرض المعلومات المفصح عنها بما يتعارض مع الاعتبارات الموضوعية والاستغلال المهني.

وتعتبر المحاسبة الإبداعية كذلك سلوك غير أخلاقي لما لها من مخالفات جسيمة ينتهجها المحاسبون في مهنتهم وذلك لتحقيق غايات وأهداف معينة تستفيد منها فئة معينة على حساب باقي الفئات المستفيدة داخل وخارج المؤسسة مع العلم أن هذه الاستفادة قد تكون آنية وقصيرة الأجل وستعود بالإساءة الكبيرة والتي لا تحمد عقباها لاحقا على تلك الفئة وباقي أصحاب المصلحة لهذا يجب التصدي لهذه السلوكيات والممارسات حتى نحصل على بيانات مالية على قدر عالي من الشفافية والموثوقية.¹

¹ - عماد سليم الآغا، "المحاسبة الإبداعية"، مجلة مال وأعمال مجلة إلكترونية يصدرها قسم العلوم الإدارية والمالية في الكلية الجامعة للعلوم التطبيقية، العدد2، 20112012، ص.19.

المبحث الثاني : بعض جوانب المحاسبة الإبداعية

تعتبر المحاسبة الإبداعية اللعبة التي يمارسها المحاسب من أجل تحريف البيانات المالية، وذلك بتقديم كشوف مضللة عن طريق ممارسة العديد من الأساليب التي تستخدم في مختلف القوائم المالية.

المطلب الأول : أشكال المحاسبة الإبداعية

تتنوع أشكال المحاسبة الإبداعية بتعدد أساليب التلاعب بالحسابات ويمكن تصنيفها كما يلي:¹

1- المحاسبة النفعية : هي الإصرار على اختيار وتطبيق أساليب محاسبة محددة لتحقيق أهداف مرغوبة منها تحقيق أرباح عالية، سواء كانت الممارسات المحاسبية المتبعة مستندة إلى المبادئ المحاسبية المتعارف عليها أم لا.

2- تلطيف صورة الدخل : هو شكل من أشكال التلاعب في الدخل يتضمن نقل الدخل بين الفترات المتفاوتة المستوى وذلك بتخفيض الدخل في السنوات ذات الدخل الجيد ونقلها إلى السنوات ذات الدخل السيئ، يعد من أشكال التلاعب التي تعتمد على تخفيض الأرباح المتزايدة في الدخل والاحتفاظ بها بشكل مخصصات للفترات الزمنية ذات الدخل السيئ.

3- إدارة الدخل : هي التلاعب في الدخل بهدف الوصول إلى هدف محدد بشكل مسبق من قبل الإدارة، أو متنبأ فيه من قبل محلل مالي، أو ليكون متوافقاً مع مسارات محددة للعمل.

4- التقارير المالية المغشوشة : التقرير عن الوضع المالي للمنشأة بموجب بيانات مالية غير صحيحة من خلال الحذف وعدم الإفصاح عن قيم لتضليل مستخدمي التقارير المالية.

ويمكن وصفها بالتقارير المالية الاحتمالية وهي التقارير التي تشمل الأخطاء المقصودة، بما في ذلك عدم ذكر مبالغ أو إفصاحات في البيانات المالية من أجل خداع مستخدمي البيانات المالية.²

5- ممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية : هي ممارسات لأساليب تختلف عن أساليب المحاسبة الطبيعية للحصول على أرباح غير حقيقية من خلال ممارسات ابتكاريه ومستحدثة قد تكون معقدة في القيم للمصاريف والإيرادات.³

المطلب الثاني : دوافع الإدارة لممارسة المحاسبة الإبداعية

تتعدد استخدامات وممارسات المحاسبة الإبداعية من قبل أصحاب القرار لاستخدامها من خلال التلاعب بالقيم في بنود القوائم المالية، ويمكن تلخيص أهم هذه الدوافع بما يلي:

¹ - ليندا حسن، تامر الحلبي، دور مدقق الحسابات الخارجي في الحد من آثار المحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الأردنية، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية الأعمال، قسم المحاسبة، 2009، ص. 21.

² - علاء مصطفى، أحمد نفاع، أثر التزام المدقق الخارجي الأردني بالإجراءات التحليلية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، رسالة ماجستير، جامعة جرش، 2015، ص. 93.

³ - المرجع نفسه، ص. 94.

1-تحقيق أرقام محددة للأرباح : قد تلجأ الشركات إلى ممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية بدافع تحقيق رقم أرباح محدد تسعى إليه، أو أرباح تعادل توقعاتها المنشورة حول أرباح الشركة أو توقعات المحللين الماليين في السوق، فإذا قامت إدارة الشركة بنشر التوقعات المستقبلية للمبيعات وربحية السهم بصفة دورية، تواجه عند ذلك ضغطاً كبيراً فيما يتعلق بتحقيق تلك التوقعات.¹

2-التأثير على سمعة الشركة إيجاباً في السوق : تستخدم أساليب المحاسبة الإبداعية أحياناً بهدف تحسين القيمة المالية المتعلقة بأداء المؤسسات التي لا تسمح لها ظروفها التشغيلية أو الاستثمارية من تحقيق هذا التحسن بشكل طبيعي ودون تدخل من إدارة المؤسسة، وإذا لم يحدث ذلك التدخل من قبل إدارة المؤسسة سوف تتأثر صورتها بسمعة سلبية تجاه السوق وخصوصاً أمام مساهميها، لذلك فإن أحد دوافع استخدام أساليب المحاسبة الإبداعية هو التأثير إيجاباً على سمعة المؤسسة.²

3-التأثير على أسعار الأسهم : تناولت أدبيات المحاسبة العلاقة بين الأرقام المحاسبية وأسعار الأسهم وعوائدها، وفحصت تأثير اختيار الطريقة المحاسبية على تقييم الأصول وتكلفة رأس المال، وتوصلت إلى أن تراجع أداء الشركة أو اضطرابه - الذي تصفه المعلومات المحاسبية المنشورة - من شأنه التأثير على أسعار أسهمها في السوق، وفي المقابل، استقرار نتائجها أو ارتفاعها من شأنه الحفاظ على أو تحسين تلك الأسعار.³

4-لغايات التصنيف المهني : تتقاضى العديد من المؤسسات التي تعمل في ذات القطاع للحصول على تصنيف متقدم على منافسيها في عمليات التصنيف المهني الذي تجريه بعض المؤسسات الدولية والمحلية، و يستند هذا التقييم على العديد من المعايير من ضمنها تقييم القيمة المالية ووضع المؤسسة من ناحية القوة المالية، وبالتأكيد يستدل على هذا من خلال القوائم المالية الصادرة عن تلك المؤسسات ولهذا تلجأ العديد من المؤسسات إلى تحسين قوائمها المالية للحصول على تصنيف متقدم وذلك باستخدام أساليب المحاسبة الإبداعية المختلفة.⁴

5-تقوية فرص استفادة الإدارة من المعلومات الداخلية : أحياناً تسمح قوانين بعض الشركات بقيام مدراء وموظفي الشركة بتداول أسهم شركتهم بحرية كباقي المساهمين، وفي هذه الحالة سيقوم هؤلاء المدراء باستخدام أساليب المحاسبة الإبداعية لتأخير خروج المعلومات الحقيقية إلى السوق، الأمر الذي سيقوي فرصتهم في الاستفادة من المعرفة الداخلية لأخبار الشركة.⁵

¹ - ميسون بنت محمد بن علي القرني، دوافع وأساليب المحاسبة الإبداعية في شركات المساهمة في المملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير، جامعة الملك عبد العزيز، كلية الاقتصاد والإدارة، قسم المحاسبة، 2010، ص.30-31.

² - عماد سليم الأغا، دور حوكمة الشركات في الحد من التأثير السلبي للمحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية، مرجع سابق، ص.83.

³ - ميسون بنت محمد بن علي القرني، مرجع سابق، ص.33.

⁴ - بالرقى تيجاني، "المحاسبة الإبداعية - المفاهيم و الأساليب المبتكرة لتحصيل صورة الدخل -"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 12، 2012، ص.37.

⁵ - رشا حمادة، " دور لجان المراجعة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية "، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 2، المجلد 26، سوريا، 2010، ص.99.

6-لغايات التلاعب الضريبي : تقوم بعض المؤسسات المالية من خلال استخدام أساليب المحاسبة الإبداعية بتخفيض الأرباح والإيرادات وزيادة النفقات، وذلك من أجل تخفيض الوعاء الضريبي الذي يستخدم احتساب قيمة الاقتطاع الضريبي بناء على قيمة هذا الوعاء.¹

المطلب الثالث : أساليب المحاسبة الإبداعية

فيما يلي أهم أساليب المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية :

أولاً : أساليب المحاسبة الإبداعية في قائمة المركز المالي

ترتبط أهمية الميزانية بما توفره من معلومات حول طبيعة وحجم الموارد المتاحة لدى الشركة والتزاماتها تجاه المقرضين والمالكين، كما تساعد في التنبؤ بمبالغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية، إن المنافع التي تحققها قائمة المركز المالي يجب أن تقيم في ضوء مجموعة من المحددات يأتي في مقدمتها أن أغلب الأصول والالتزامات تقيم بالتكلفة التاريخية، كما أنها لا تظهر العديد من العناصر التي لها قيمة مالية مؤثرة كالمعرفة و مهارات العاملين وفيما يلي عرض لفرص التلاعب بالقيم المحاسبية باستخدام أساليب المحاسبة الإبداعية في قائمة المركز المالي:²

1- الأصول غير الملموسة : حيث يتم المبالغة في تقييم بنود الأصول غير الملموسة مثل العلامات التجارية، إضافة إلى الاعتراف المحاسبي بالأصول غير الملموسة، بما يخالف الأصول والقواعد المنصوص عليها ضمن معايير المحاسبة الدولية، مثل الاعتراف بالشهرة غير المشتراة، إضافة إلى إجراء تغييرات غير مبررة في طرق الإطفاء المتبعة في تخفيض هذه الأصول.

2-الأصول الثابتة : حيث لا يتم الالتزام بمبدأ التكلفة التاريخية في تحديد القيمة المدرجة لها في الميزانية، كذلك يتم التلاعب في نسب الامتلاك المتعارف عليها للأصول عن طريق تخفيضها عن تلك النسب المستخدمة في السوق.

3-الاستثمارات المتداولة : حيث يتم التلاعب في أسعار السوق التي تستخدم في تقييم محفظة الأوراق المالية، إضافة إلى إجراء تخفيضات غير مبررة في مخصصات انخفاض الأسعار .

4-النقدية : ويتم في هذا البند عدم الإفصاح عن البنود النقدية المقيدة، والتلاعب في أسعار الصرف المستخدمة في ترجمة البنود النقدية المتوفرة من العملات الأجنبية .

5-الذمم المدينة : ويتم التلاعب فيها من خلال عدم الكشف عن الديون المتعثرة، بهدف تخفيض قيمة مخصص الديون المشكوك فيها، وإجراء أخطاء متعمدة في تصنيف حسابات الذمم المدينة، من تصنيف الذمم طويلة الأجل على أنها أصول متداولة بهدف تحسين سيولة المنشأة.

¹ - علا فريد بطو، أثر التحدي الأخلاقي للمحاسبة الإبداعية في تحديد الدخل الخاضع للضريبة، رسالة دكتوراه، جامعة البصرة العراق، كلية الاقتصاد والإدارة، 2006، ص17.

² -حسن فليح مفلح القطيش، فارس جميل حسين الصوفي، " أساليب استخدام المحاسبة الإبداعية في قائمة الدخل والمركز المالي في الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، جامعة الإسراء، العدد 27، 2011، ص367-368.

- 6- الاستثمارات طويلة الأجل : تغيير الطرق المحاسبية المتبعة في المحاسبة عن الاستثمارات طويلة الأجل، من طريقة التكلفة إلى طريقة حقوق الملكية.
- 7- الموجودات الطارئة : حيث يتم إثبات الموجودات المحتملة قبل التأكد من تحققها، مثل إثبات الإيرادات المتوقع تحصيلها من دعوى قضائية على أحد العملاء قبل إصدار الحكم فيها.
- 8- المطلوبات المتداولة : مثل عدم إدراج الأقساط المستحقة خلال العام الجاري من القروض طويلة الأجل ضمن المطلوبات المتداولة، بهدف تحسين نسب السيولة.
- 9- المطلوبات طويلة الأجل : مثل الحصول على قروض طويلة الأجل قبل إعلان الميزانية، بهدف استخدامها في تسديد القروض قصيرة الأجل، لتحسين نسب السيولة.
- 10- المخزون : في هذا البند تتركز عمليات التلاعب وممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية في تضمين كشوفات الجرد بنود بضاعة راكدة ومتقدمة إضافة إلى عمليات التلاعب في أسعار تقييمها، وتغيير غير مبرر في طريقة تسعير المخزون من طريقة FIFO إلى LIFO أو العكس.
- 11- حقوق المساهمين : مثل إضافة مكاسب محققة من سنوات سابقة إلى صافي ربح العام الجاري، بدلا من معالجته ضمن الأرباح المحتجزة كما يجب، باعتباره بندا من بنود سنوات سابقة.

ثانيا : أساليب المحاسبة الإبداعية في قائمة الدخل :

يمكن استعراض أهم الأساليب والطرق المستخدمة للتلاعب في قائمة الدخل في إطار المحاسبة الإبداعية بالأساليب الآتية¹ :

- 1- تسجيل الإيراد بشكل سريع فيما عملية البيع لا تزال موضع شك: حسب الأصول المتبعة فإن تسجيل الدخل يتم بعد اكتمال عملية تبادل المنفعة، وفي هذه الطريقة يتم الاعتراف محاسبيا و دفتريا بالدخل المترتب على عملية البيع قبل أن تكتمل العملية ذاتها على أرض الواقع وقبل اكتمال عملية تبادل المنفعة.
- 2- تسجيل إيراد مزيف: تتمثل هذه الطريقة في تسجيل إيرادات وهمية أو مزيفة.
- 3- زيادة الإيرادات من خلال عائد لمرة واحدة: تتمثل هذه الطريقة في قيام إدارة شركة ما بزيادة إيراداتها خلال فترة مالية محددة من خلال زيادتها لمرة واحدة، تتم ممارسة هذا النوع من التلاعب من خلال استخدام عدة أساليب يمكن لإدارة الشركة القيام بها، و هي تعتبر من أساليب التلاعب الشائعة، إذ تعطي هذه الممارسات صورة إيجابية عن إدارة الشركة من خلال زيادة إيراداتها وأرباحها في الوقت الذي يكون فيه أدائها سيئا، وعادة ما يتم التعامل مع هذا النوع من العائد بالإشارة إلى أنه ناجم عن عمليات غير جوهرية وغير تشغيلية.

¹ - عادل عليوش، دور التدقيق الداخلي في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في الجزائر، رسالة ماستر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، (2014-2015)، ص.11-12.

4- نقل المصاريف الجارية إلى فترات محاسبية سابقة أو لاحقة: إن هذا النوع من التلاعب ذو علاقة بحسابات الموجودات، حيث من المعروف أن المصاريف المترتبة على تنفيذ الأعمال قد تؤدي إلى تحقيق منافع قصيرة الأجل، مثل الإيجارات والرواتب والإعلانات التي تحسم مباشرة من الإيرادات، وقد تؤدي إلى منافع بعيدة الأجل، مثل المباني والآلات التي تعد أصولاً يحسب اهتلاكها على مدى طويل الأجل، في الوقت الذي تكون الفائدة منها قد تحققت فعلياً، وفي بعض الأحيان فإن بعض بنود هذه الأصول تصبح عديمة المنفعة، وبالتالي يمكن تسجيله كمصاريف تخصم مباشرة من الدخل.

5- الإخفاق في تسجيل أو تخفيض غير ملائم للالتزامات: تقوم إدارة بعض الشركات في بعض الأحيان لغايات خاصة فيها مثل ارتباطات الالتزامات بشؤون قضائية أو الالتزامات بالشراء بالإفصاح المتحفظ عن التغيرات التي تحدث في حسابات الالتزامات.

6- نقل الإيرادات الجارية إلى فترة مالية لاحقة: تهدف هذه الطريقة إلى تخفيض الأرباح الجارية (الحالية) ونقلها إلى فترة مالية لاحقة تكون الحاجة لها أكثر إلحاحية. وعادة ما تستخدم هذه الطريقة عندما تكون أوضاع الشركة في السنة الجارية ممتازة، فتقوم بترحيل هذه الأرباح إلى فترات مستقبلية تعتقد إدارة الشركة أنه يمكن أن تكون عصيبة، ومن المعروف محاسبياً أن الإيرادات يجب أن تسجل خلال الفترة المالية التي تحققت واكتسبت فيها إذا تمت الخدمات المقدمة مقابل هذه الإيرادات في الفترة المالية نفسها.

7- نقل المصروفات المترتبة على الشركة مستقبلاً إلى الفترة المالية الحالية لظروف خاصة: تستخدم هذه الأساليب في الأوقات التي تواجه فيها الشركة أوقات صعبة، لأن تراجع الأعمال وغيرها من النكسات يدفع المديرين إلى عمل إجراءات في السجلات المحاسبية لمواجهة ذلك على أمل أن المستقبل سيكون أفضل، ويهدف التخفيف من الأعباء عن الوقت الراهن على حساب مستقبل جيد متوقع.

ثالثاً : أساليب المحاسبة الإبداعية في قائمة التدفقات النقدية

هذه القائمة تبين التدفقات النقدية الداخلة والخارجة خلال فترة معينة وتبين مصادر هذه التدفقات والتي تشمل التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، و التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية، و التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية، وتعتبر مكملة للقوائم الأخرى كونها تقدم معلومات مبنية على الأساس النقدي.¹

وأهم أساليب المحاسبة الإبداعية فيها ما يلي² :

- التلاعب بتصنيف بنود الأنشطة الداخلة والخارجة في قائمة التدفقات النقدية باعتبار الأنشطة التمويلية أو الاستثمارية على أنها تشغيلية أو العكس حسب مصلحة الإدارة.

¹ - محمد أبو نصار، جمعة حميدات، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولي، ط.2، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية، 2013، ص. 22.

² - علاء مصطفى أحمد نافع، مرجع سابق، ص. 102.

- التلاعب بزيادة التدفقات التشغيلية الداخلة أو تقليل التدفقات النقدية الخارجة من خلال تأجيل دفع الضرائب المستحقة.
 - التلاعب بزيادة التدفقات التشغيلية الداخلة من الذمم المدينة بالتلاعب بمواعيد استحقاقها وعدم قبضها وسدادها فعلياً.
 - التلاعب بزيادة التدفقات التشغيلية الخارجة للموردين بموجب كمبيالات أو شيكات مؤجلة الدفع.
 - التلاعب بمصدر النقد الحقيقي، وتصنيفه صحيح حسب مصدره، تشغيلي أم تمويلي أم رأسمالي.
 - زيادة التدفقات الاستثمارية الخارجة على حساب التدفقات التشغيلية الخارجة بتسجيل مدفوعات التطوير الرأسمالي على أنها تدفقات استثمارية خارجة.
 - قيم البنود الاستثمارية، ودقة وصحة أسس احتساب هذه البنود خاصة الاستثمارات طويلة الأجل والأصول غير الملموسة.
 - قيم التغير في الأصول الثابتة ضمن الأنشطة الاستثمارية.
 - قيم البنود التمويلية، وأن تصنيف الأسهم المعاد شراؤها والمصدرة من الشركة أصلاً ضمن الأنشطة التمويلية.
 - الكشف عن تضمين ربح التشغيل لمكاسب استثنائية أو غير عادية.
- رابعا : أساليب المحاسبة الإبداعية في قائمة التغير في حقوق الملكية
- تتكون هذه القائمة من ثلاثة عناصر و هي ¹ :
- 1- رأس المال المدفوع و ينقسم إلى:
 - رأس المال القانوني، ويمثل القيمة الاسمية للأسهم.
 - رأس المال الإضافي، ويشمل علاوة أو خصم إصدار الأسهم، وأسهم الخزينة، ويتعرض رأس المال المدفوع إلى تغيرات تتمثل في:
 - * زيادة رأس المال، والناجمة عن استثمارات إضافية يقدمها المساهمون.
 - * تخفيض رأس المال، والناجمة عن توزيعات رأس المال، بحيث يكون التوزيع من رأس المال المدفوع.
 - 2- رأس المال المكتسب (الأرباح المحتجزة)، وتشمل التغيرات التي تحدث في ثلاثة مصادر تتمثل في رصيد الأرباح المحتجزة أول الفترة المالية من تصحيح أخطاء سابقة، وتوزيعات أرباح على المالكين و المساهمين، وصافي الدخل الشامل.
 - 3- رأس المال المحتسب، ويشمل التغيرات التي تحدث في ثلاثة مصادر أيضا تتمثل في مكاسب أو خسائر إعادة التقدير، مكاسب أو خسائر الحيازة غير المحققة، مكاسب أو خسائر ترجمة أرصدة العملات الأجنبية المتوفرة في نهاية الفترة المالية.

¹ - عماد سليم الآغا، دور حوكمة الشركات في الحد من التأثير السلبي للمحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية، مرجع سابق، ص. 89-90.

إن جميع عناصر بنود هذه القائمة معرضة لاستخدام ممارسات المحاسبة الإبداعية من خلال إجراءات تغييرات وهمية في زيادة رأس المال المدفوع أو تخفيضه، وكذلك رأس المال المكتسب ورأس المال المحتسب.

المبحث الثالث : مساهمة حوكمة الشركات في الحد من المحاسبة الإبداعية

يتدخل نظام حوكمة الشركات من خلال ركائز الحوكمة المتمثلة في الإفصاح، إدارة المخاطر والرقابة والتي تضع إستراتيجية تجاه ممارسات المحاسبة الإبداعية لمحاولة الحد منها.

المطلب الأول : دور الإفصاح المحاسبي في الحد من المحاسبة الإبداعية

تعد التقارير والقوائم المالية المعلنة خلاصة ما تم من عمليات وأحداث اقتصادية خلال السنة المالية، إذ يخضع إعدادها لمبادئ ومعايير محاسبية متعارف عليها تحدد البيانات التي تشملها وتحكم عمليات تنظيمها وقياسها وتجميعها وعرضها، فإدارة الشركة هي الجهة المسؤولة عن محتوياتها، فهي التي تختار الطرق والسياسات المحاسبية لمعالجة العمليات والأحداث الاقتصادية، وتسعى لإظهار مركزها المالي بأفضل صورة وإن يكن وضعها الاقتصادي مستقرًا لماله من تأثير مباشر على قيمة الشركة، فالمستثمرون والمقرضون والأطراف الأخرى يعتمدون على القوائم المالية المعلنة، لذلك تلجأ إدارة الشركة وتحت ظروف تشغيلية معينة، وبطريق المحاسبة الإبداعية إلى التدخل في القياس والإفصاح المحاسبي، وذلك باختيار طرق وسياسات محاسبية تؤثر على الأرقام المحاسبية المفصح عنها، مستغلة بذلك المرونة المتاحة لخدمة أغراضها، بحيث تظهر بشكل لا يتنافى في الظاهر مع المبادئ والمعايير المحاسبية، بحيث تظل وتتلاعب بالأرقام المحاسبية بطريقة تؤدي إلى إظهار الأداء المالي بشكل طبيعي لا يثير الشكوك والتساؤلات والانتقادات الموجهة لإدارة الشركة.

وهنا يبحث الإفصاح المحاسبي بأساليبه وطرقه عن حل لمنع مثل هذه الممارسات أو بالأحرى الحد منها إلى أدنى مستوى معقول، ومما لا شك فيه أن أي قصور في متطلبات الإفصاح يجعل من المعلومات الواردة في البيانات المالية مظلمة، مما ينعكس سلباً على اتخاذ القرار من جانب المستثمر الحالي والمرقب والذي يعتبر المستخدم الأول الذي تسعى المعايير المحاسبية الدولية ومعايير التقرير المالي لتلبية حاجته.

ويلعب الإفصاح المحاسبي كركيزة أساسية من ركائز حوكمة الشركات دوراً بارزاً في تحقيق الشفافية، ضمان جودة المعلومة المحاسبية وتجنب الفشل في اتخاذ القرارات، وكذا تخفيض حالة عدم التأكد، وقد تعددت الآراء والدراسات التي بحثت عن كيفية تطوير متطلبات الإفصاح المحاسبي وتفعيلها تجاه ممارسات المحاسبة الإبداعية.¹ وفي إطار ذلك يمكننا تقديم النقاط التالية² :

ضرورة الإفصاح عن الطرق و السياسات المحاسبية المتبعة ، التبرير في حال تغييرها شريطة الإفصاح عن التأثيرات المالية الناتجة على تغيير تلك السياسات.

¹ - أمينة فداوي، دور ركائز حوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية - دراسة عينة من الشركات المساهمة الفرنسية المسجلة بمؤشر SBF 250، رسالة

دكتوراه، تخصص مالية ومحاسبة والتسويق في المؤسسة، قسم العلوم المالية، جامعة باجي مختار، عنابة، 2013 - 2014، ص 237 - 238.

² - أمينة فداوي، مرجع سبق ذكره، ص 238 - 239.

- ضرورة الإفصاح عن المعلومات التنبؤية التي تساعد على التنبؤ بالأداء المالي والتشغيلي والإداري للمنظمة، فهذا الإفصاح يفيد في الحد من الإشاعات التي تصدر من قبل بعض المنظمات، أو بعض الأطراف في السوق ولكن في نفس الوقت لابد عند الإفصاح عن الربح المستقبلي المتوقع من استخدام الأساليب العلمية والإحصائية في تخطيط الربح، بعيدا عن التقديرات الشخصية للمحاسبين للتأكد من دقة هذا المؤشر المتوقع حيث أنه في بعض الأوقات عندما تفصح الإدارة عن مؤشرا متوقعا للربح ستوضع الإدارة أيضا في مشكلة الوفاء بهذا المؤشر.

- ضرورة أن يتضمن الإفصاح كلا من النتائج المالية والتشغيلية.
 - ضرورة أن يتضمن الإفصاح أهداف وسياسات المنظمة.
 - ضرورة أن يتضمن الإفصاح أساليب وسياسات توزيع الأرباح .
 - ضرورة أن يتضمن الإفصاح ملكية الأغلبية وحقوق التصويت.
 - ضرورة أن يحتوي الإفصاح على أعضاء مجلس الإدارة وكبار المديرين التنفيذيين ومرتباهم وحوافزهم.
 - ضرورة أن يتضمن الإفصاح عن قيمة ومخاطرة الأصول، وعوامل المخاطرة الملموسة في الأجل القريب.
 - ضرورة أن يتضمن الإفصاح المسائل المتصلة بالعاملين وغيرهم من أصحاب المصالح.
 - ضرورة أن يتضمن الإفصاح على هيكل وسياسات وأساليب الحوكمة في الشركة.
- ومهما اختلفت آراء الباحثين حول آلية تطوير الإفصاح المحاسبي فلا بد من وجود مجموعة من المعايير المرجعية التي يمكن تطبيقها على مخرجات نظام المعلومات المحاسبية، بحيث يمكن لمتخذي القرارات الرجوع إليها بغرض تقويم جودة المعلومات المحاسبية، وبما أن الإدارة عندما تلجأ إلى ممارسة المحاسبة الإبداعية للتأثير على مؤشر الربح ونسب توزيعه تستخدم التلاعب في عرض البيانات المالية كإحدى الوسائل الأساسية لتحقيق أهدافها بهدف إيصال رسائل خاطئة ومخالفة للواقع لمستخدمي البيانات المالية، لذلك لابد من تنظيم عملية الإفصاح المحاسبي وفق ما حددته المعايير المحاسبية الدولية ومعايير التقرير المالي IAS/IFRS¹.

المطلب الثاني : دور إدارة المخاطر في الحد من المحاسبة الإبداعية

تعتبر البيانات المالية بنودا ذات مخاطر متعددة و متفاوتة، ومن بين تلك المخاطر يبرز خطر التلاعب المحاسبي بنوعيه، سواء كان تلاعبا يمارس بخرق القواعد المحاسبية أو ما يسمى بالغش المحاسبي، أو كان تلاعبا دون خرق القواعد المحاسبية أو ما يسمى بالمحاسبة الإبداعية، فإنه يصنف من ضمن المخاطر التشغيلية للشركة، فالارتفاع المتعمد لبند من بنود الميزانية مثل القروض يعتبر نوعا من المخاطر، كما أن ارتفاع بند من بنود قائمة الدخل بشكل كبير جدا مثل المخصصات أو المصاريف الإدارية يعتبر أيضا نوعا من المخاطر التي يجب على المستثمر أن يعي حجمها وذلك بالرجوع إلى البنود المحاسبية ومعرفة الطرق الشائعة للتلاعب المحاسبي وكذا طرق تحليل

¹ - أمانة فداوي، مرجع سبق ذكره، ص 239.

مخاطر البنود التي تظهر خارج الميزانية العمومية، وأن لا يقتصر على قراءة بعض البنود وخاصة إعلانات الشركات المبدئية كالمعلومات عن ربحية السهم، صافي الربح، الربح التشغيلي، إجمالي الربح وغيرها، بل عليه أن يقرأ البيانات المالية المفصلة وأن يتأكد من عدم وجود أي نوع من أنواع المخاطر في البنود المالية، و يعيها بدرجة عالية من التأكد لتفادي أية مخاطر على استثماراته.

وتعتبر حوكمة الشركات ذلك النظام الرقابي المتكامل الذي يركز على عملية إدارة المخاطر التشغيلية بكافة أنواعها بما فيها خطر المحاسبة الإبداعية، وبالتالي الوصول إلى التخفيف من حالة عدم التأكد المصاحبة لعملية اتخاذ القرارات من قبل الأطراف المهتمة، وبما أن إدارة المخاطر تعد أحد الركائز الأساسية لحوكمة الشركات، وفي ظل النظام السائد لإدارة الشركات والناتج عن تدخل العديد من النظريات لتفسير العلاقة بين الإدارة، الملاك، وبقية الأطراف المستفيدة، يجب أن تصل هذه الأطراف المختلفة إلى قناعة بمستوى قدرة الشركة على التنبؤ وتحديد المخاطر التشغيلية التي قد تواجه المنشأة، في سبيل تعظيم المنافع لجميع المستفيدين وذلك من خلال إدارة خطر المحاسبة الإبداعية يتم ضبط المعالجة المحاسبية، وحسم المشاكل الخاصة بعملية القياس المحاسبي وضبط شكل وعرض محتوى البيانات المالية، مما يؤثر على جودة المعلومات المحاسبية المنشورة فيها، وينعكس إيجابيا على تطور أداء الشركة والقيمة السوقية لها.¹

وحتى تستطيع الخلية المختصة بإدارة المخاطر القيام بدورها بشكل فعال، ويجب في البداية تحديد أهداف وجودها، هذه الأهداف لا يحددها فقط المديرون التنفيذيون، وإنما مجلس الإدارة بأعضائه المستقلة والتنفيذية، إلا أنه عندما تكون أهداف هذه الخلية محددة من قبل التنفيذيين فسوف تكون أداة مساعدة لها في ممارستها التي تنطوي على مجازفة كبيرة بمصير الشركة سواء في الأجل القصير أو الطويل. وبما أن ممارسات المحاسبة الإبداعية يترتب عليها احتمال تعرض الشركة مستقبلا لأزمات وهزات مالية و تشغيلية تنتهي في الأجل الطويل إلى التعثر والفشل المالي، فضلا عن تحقيق قيمة مضافة سالبة وتوقع ارتفاع تكلفة التمويل، فلا بد من إدارة المخاطر أن تقوم بتحليل أثر تلك الممارسات على الشركة، وبشكل خاص أثر هذه الممارسات على مخاطر سوء تصرف الإدارة، أو مخاطر إساءة أمانة المسؤولية الإدارية، حيث يقع على عاتق إدارة المخاطر العمل على تخفيضها قدر الإمكان وإن لم يكن تجنبها بالكامل وذلك على عكس مخاطر السوق ومخاطر الاقتصاد التي لا تستطيع إدارة المخاطر تجنبها بالكامل.

وبشكل عام وعند إدارة خطر المحاسبة الإبداعية، على الشركة أن تنظر إلى دافع الإدارة في ممارستها من جهة، والوسائل التي تلجأ إليها الإدارة في تلك الممارسة من جهة ثانية وفي سبيل ذلك وعندما تعد الإدارة بياناتها المالية فإن إدارة المخاطر تضع إستراتيجية واضحة للحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية التي تهدف في الغالب إلى تحقيق الدوافع الانتهازية للإدارة، وذلك من خلال ما يلي²:

¹ -المرجع نفسه، ص 220 - 221 .

² - عبد الرزاق الشحادة، مرجع سابق، ص 221 - 222 .

- أن يحقق الأسلوب المستخدم في المحاسبة الإبداعية تعديلا في رقم الدخل دون أن يزج بالشركة في أعمال غير مرغوبة.
- أن لا يكون هناك مخاطر على سير عمل الشركة وقيمتها، ولا يوجد لدى الشركة حلا أمامها إلا العمل على التخلص من التذبذب في مؤشر الدخل.
- أن يتعد الأسلوب المستخدم في المحاسبة الإبداعية عن القرارات التشغيلية التي تعمل على رفع مخاطر التشغيل، والمتمثلة بالأخطاء التي تتحملها الشركة نتيجة الفشل في أداء الإدارة لمهامها بهدف تعديل فقط أرقام الدخل، وإنما لا بد أن تعتمد إدارة المخاطر على مصالح الشركة على المدى الطويل بطريقة صحيحة وسليمة.
- أن يتم التأكد من أن الأسلوب المستخدم في المحاسبة الإبداعية يتعد عن ارتفاع مخاطر السمعة الناتجة عن وجود انطباع سلبي عن الشركة نتيجة انخفاض جودة البيانات المالية والذي قد يؤدي إلى حدوث خسائر في مصادر التمويل، أو قد يؤدي إلى تحول العملاء إلى الشركات المنافسة.
- أن يتم التأكد من أن الأسلوب المستخدم في المحاسبة الإبداعية يتعد عن ارتفاع المخاطر القانونية الناتجة عن عدم إتباع الإدارة للقوانين والتشريعات والمعايير المعتمدة من قبل الجهات الرقابية الصادرة بشأن أسس إعداد والإفصاح في البيانات المالية.
- أن يتم التأكد من أن الأسلوب المستخدم في المحاسبة الإبداعية يتوافق مع قواعد أخلاقيات الأعمال، يتعد عن الكذب والغش ويحقق العدالة لجميع الأطراف ذات المصلحة.
- أن يتم التأكد من أن الأسلوب المستخدم في المحاسبة الإبداعية يتعد عن التحريف والتزوير بالشكل الذي يخدم في النهاية مصلحة الإدارة.
- ألا يحتاج الأسلوب المستخدم في المحاسبة الإبداعية إلى القيام بعمليات وهمية مع أطراف خارجية أخرى.
- أن يتفق الأسلوب المستخدم في المحاسبة الإبداعية مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، المعايير والقوانين المحاسبية.

- أن تستمر الشركة في استخدام السياسات المحاسبية خلال مجموعة من الفترات المتباعدة.
- أن يتم التأكد من إفصاح الشركة عن أسباب تغيير السياسات المحاسبية المتبعة، و أثر هذا التغيير، وذلك للتأكد من عدالة الإفصاح والأخذ بعين الاعتبار مصالح الأطراف المتعارضة.¹

المطلب الثالث : دور الرقابة في الحد من المحاسبة الإبداعية

من أهم آليات الرقابة المستخدمة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية ما يلي:

أولا : دور نظام الرقابة الداخلية في الحد من المحاسبة الإبداعية

يتلخص دور نظام الرقابة الداخلية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية من خلال الأنشطة الرقابية التالية²:

¹ - أمينة فداوي، دور ركائز حوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية - دراسة عينة من الشركات المساهمة الفرنسية المسجلة بمؤشر SBF250، مرجع سابق، ص.223.

² - أمينة فداوي، مرجع سابق، ص245 - 246.

- التأكد من أن العمليات قد تم تسجيلها وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها وبطريقة تساعد على تحديد المسؤولية المحاسبية عن الأصول.
 - التأكد من أن حيازة الأصول أو التصرف فيها يتم وفقا لترخيص أو اعتماد من قبل الإدارة.
 - التأكد من أن الأصول الموجودة بالدفاتر هي الأصول الموجودة فعلا بالمنشأة واتخاذ الإجراءات اللازمة عند حدوث اختلافات بينهما.
 - تقسيم العمل بين الموظفين بحيث يتم الفصل بين الوظائف المتعارضة، ولا يسمح لأي موظف بالقيام بعملية واحدة من بدايتها حتى نهايتها وحتى لا يكون هناك فرصة لتغطية أي تلاعب يمكن أن يكون قد ارتكبه في مرحلة سابقة من العملية، وبحيث يحقق كل موظف رقابة على الآخر.
 - إتباع طريقة القيد المزدوج لإثبات العمليات في الدفاتر المحاسبية لما لها من مزايا خاصة بالضبط الحسابي.
 - استخدام الحسابات التفصيلية لتحقيق الضبط الحسابي للمجموعات المتشابهة من الحسابات الفرعية، ومن أمثلتها حساب إجمالي المدينين الذي يراقب مجموعة حسابات المدينين والتي يضمها دفتر أستاذ مساعد الدائنين
 - إعداد موازين مراجعة شهرية للتأكد من التوازن الحسابي.
 - مطابقة كشوف حسابات البنوك مع حسابات البنوك بالدفاتر وإعداد مذكرات التسوية اللازمة ومتابعة المعلومات الظاهرة بها.
 - إتباع نظام الجرد المستمر للمخزون و مطابقة الأرصدة الدفترية مع نتيجة الجرد و تحديد الفروق و أسبابها .
 - إتباع نظام المصادقات مع العملاء و الموردين حيث تحصل المنشأة من الغير على شهادات تثبت صحة أرصدهم التي تظهرها الدفاتر .
 - اعتماد قيود التسوية وتصحيح الأخطاء بواسطة موظف مسئول حتى لا يكون هناك فرصة أمام الموظف الذي
 - أعد هذه القيود لتغطية أي تلاعب يكون قد ارتكبه.
 - وجود نظام مستندي سليم.
 - إجراء الجرد المادي للأصول بواسطة أشخاص محايدين.
- ثانيا : دور مجلس الإدارة في الحد من المحاسبة الإبداعية**
- ليكون مجلس الإدارة فعالا، أوضحت مبادئ حوكمة الشركات الدولية، والعديد من لوائح حوكمة الشركات على نواح لا بد من الالتزام بها عند تكوين مجلس الإدارة، ويمكن تلخيصها في العناصر الآتية¹:
- أن يحدد النظام الأساسي للشركة عدد أعضاء مجلس الإدارة، على أن لا يقل عن ثلاث، ولا يزيد عن أحد عشر.

¹ - أمانة فداوي، مرجع سابق، ص 247 - 248 .

- أن تعين الجمعية العامة أعضاء مجلس الإدارة للمدة المنصوص عليها في النظام الأساسي للشركة، بشرط أن لا يتجاوز ثلاث سنوات، و يجوز إعادة تعيين أعضاء مجلس الإدارة ما لم ينص النظام الأساسي للشركة على غير ذلك.

- أن تكون غالبية أعضاء مجلس الإدارة من الأعضاء غير التنفيذيين، و يحظر الجمع بين منصب رئيس مجلس الإدارة وأي منصب تنفيذي بالشركة، مثل منصب العضو المنتدب أو الرئيس التنفيذي أو المدير العام.

- أن لا يقل عدد أعضاء مجلس الإدارة المستقلين عن عضوين، أو ثلث أعضاء المجلس أيهما أكثر.

- أن يبين النظام الأساسي للشركة كيفية انتهاء عضوية المجلس، وأنه يجوز للجمعية العامة في أي وقت عزل جميع أعضاء مجلس الإدارة أو بعضهم، وعند انتهاء عضوية أحد أعضاء مجلس الإدارة بأي من طرق انتهاء العضوية، يجب على الشركة أن تخطر هيئة سوق المال وسوق الأوراق المالية المسجلة أسهمها به فوراً مع بيان الأسباب التي دعت لذلك.

- أن لا يشغل العضو عضوية مجلس إدارة أكثر من خمس شركات مساهمة في آن واحد .

- لا يجوز للشخص ذي الصلة الاعتبارية (الذي يحق له بحسب النظام الأساسي للشركة تعيين ممثلين له في مجلس الإدارة) التصويت على اختيار الآخرين في مجلس الإدارة.

ثالثاً : دور لجان المراجعة في الحد من المحاسبة الإبداعية

تتمثل النشاطات التي تمارسها لجنة المراجعة، والتي تحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية لكل مهمة من مهامها على حدة فيما يلي:

1- الإشراف و الرقابة على التقارير المالية وفحصها : تتمتع لجان المراجعة بدور حاسم في المراقبة والإشراف على نشاطات الشركة المتعلقة بإجراءات إعداد التقارير المالية التي تقع على عاتق الإدارة وتتجلى النشاطات التي تقوم بها لجنة المراجعة فيما يتعلق بالتقارير المالية بالنواحي الآتية¹ :

- مراجعة السياسات المحاسبية المطبقة وتقديرات الإدارة والتأسيس لإجراءات محاسبية فعالة.

- التأكد من أنه تم الإفصاح عن السياسات والمبادئ المحاسبية التي تم إتباعها في إعداد التقارير المالية.

- التأكد من أنه تم الإفصاح عن التغيرات في السياسات المحاسبية لتعرف آثارها في التقارير المالية.

- التأكد من كفاية وملائمة الإفصاح لتحقيق مستوى مرض من المنفعة للتقارير المالية.

- الحد من خطر التقارير المالية الاحتيالية عن طريق تحديد العوامل التي تقود إلى تقارير مالية احتيالية وتعريفها.

2- دعم وظيفة المراجعة الخارجية : تؤدي لجنة المراجعة دوراً مهماً في تحسين جودة المراجعة الخارجية، الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى زيادة ثقة المستثمرين والأطراف الخارجية في التقارير المالية وذلك من خلال دورها

¹ - محمد مسلم درويش، دور لجان المراجعة في زيادة ثقة المستثمرين في التقارير المالية، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، 2009، ص. 69-72.

في¹ :

- ترشيح وتعيين المراجع الخارجي ذي الخبرة والكفاءة الملائمة وتحديد أتعابه.
 - مساعدة المراجع الخارجي في أداء مهامه والمحافظة على استقلاله.
 - تحقيق التنسيق بين المراجع الداخلي والمراجع الخارجي.
 - تحديد مجال المراجعة ودراسة ملاحظات المراجع الخارجي وتوصياته.
 - مناقشة المراجع الخارجي بمدى فعالية السياسات والممارسات المحاسبية المطبقة.
- 3- دعم وظيفة المراجعة الداخلية :** يرى أغلب الباحثين أنه لا بد من وجود علاقة قوية بين لجنة المراجعة والمراجعة الداخلية، وذلك بهدف التغلب على مشكلات إعداد التقارير المالية، وزيادة فعالية لجنة المراجعة ولذلك يمكن تعرف النشاطات التي تقوم بها لجنة المراجعة فيما يتعلق بدعم وظيفة المراجعة الداخلية على الشكل الآتي² :

- فحص نشاطات المراجعة الداخلية ومراجعتها.
 - فحص خطط المراجعة الداخلية وموازنتها ووظيفتها ونتائجها.
 - المشاركة في تعيين موظفي قسم المراجعة الداخلية وترقيتهم وتغييرهم في ضوء كفاءتهم ومؤهلاتهم.
 - المشاركة في تحديد أتعاب موظفي قسم المراجعة الداخلية وتعويضاتهم.
 - فحص الإجراءات المتبعة من قبل قسم المراجعة الداخلية في تقييم مخاطر التكنولوجيا ومخاطر الإستراتيجية ومخاطر الأعمال.
 - على لجنة المراجعة أن تقرر هل من الأفضل للشركة الاستعانة بمصادر خارجية لأداء المراجعة الداخلية.
- 4- دراسة نظم الرقابة الداخلية وتقييمها :** أكدت أغلب الدراسات أن من أهم مسؤوليات لجان المراجعة دورها في فحص نظام الرقابة الداخلية، ويمكن أن نبين أهم النشاطات التي تقوم بها لجان المراجعة تجاه الرقابة الداخلية³ :

- تقييم ومناقشة مدى كفاية نظام الرقابة الداخلية مع كل من إدارة الشركة والمراجع الداخلي والخارجي.
- دراسة ومناقشة خطط الإدارة للتعامل مع نقاط الضعف المهمة، وخططها المتعلقة باتخاذ الإجراءات التصحيحية.
- مناقشة مدى الالتزام بالقوانين والأنظمة مع كل من الإدارة والمراجع الداخلي والخارجي.
- دراسة ومراجعة التقارير الخاصة بتطوير إجراءات العمل والنظم المحاسبية والإجراءات المالية والإدارية وإجراءات المراجعة الداخلية واقتراح التعديلات الواجب إدخالها.
- العمل على دعم فعالية هيكل الرقابة الداخلية.

¹ - المرجع نفسه ، ص . 34 .

² محمد مسلم درويش، مرجع سابق، ص. 45-47.

³ - المرجع نفسه ، ص . 52 .

5- دعم آليات حوكمة الشركات : أصدرت مؤخرا العديد من أسواق المال العالمية مجموعة من القوانين التي تدعو لضرورة الالتزام بمبادئ حوكمة الشركات والتي يعد تشكيل لجنة المراجعة أحد مبادئها الأساسية والتي تؤدي إلى الحد من التقارير المالية الاحتمالية مما يزيد في ثقة المستثمرين بتلك القوائم، وذلك من خلال قيام لجان المراجعة بالنشاطات الآتية¹ :

- الرقابة على أعمال الشركة.
- الحد من إساءة استخدام مجلس الإدارة لسلطته.
- تقييم قرارات مجلس الإدارة جميعها.
- مشاركة المساهمين في الرقابة على الإدارة.
- الإشراف على أعمال المراجعة الداخلية والخارجية ومناقشة نتائجها.
- أن تكون التقارير المالية على مستوى عال من الإفصاح والشفافية والملائمة لمستخدميها.
- التأكد من عدم وجود أي تضارب في المصالح ينتج عنه قيام الشركة بعقد صفقات أو عقود مع أطراف ذوي العلاقة.

6- إدارة المخاطر في الشركات : فضلا عن النشاطات السابقة التي تقوم بها لجان المراجعة فإنه يقع على عاتقها نشاطات إضافية تتعلق بالإشراف على المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها الشركة، وذلك من خلال النقاط الآتية² :

- الإشراف على إدارة المخاطر.
- مساعدة الإدارة في تصميم إستراتيجية إدارة المخاطر تبعا لأنواع المخاطر المختلفة.
- تقدير مخاطر الاحتيال في كل مستوى من مستويات الإدارة.
- المساهمة في فهم المخاطر لاستثمار الفرص وتخفيف حالة عدم التأكد.
- فهم العلاقة بين إدارة المخاطر ككل والتقارير المالية.
- تقييم كفاية الرقابة على المخاطر بما فيها المخاطر الخارجية .

رابعا : دور المراجعة الداخلية في الحد من المحاسبة الإبداعية

حتى نضمن جودة المراجعة الداخلية في الحد من سلوك الإدارة نحو التلاعب عن طريق المحاسبة الإبداعية لابد من توفر مجموعة من الشروط، والتي يمكن استعراضها كما يلي³ :

¹ - محمد مسلم درويش، مرجع سابق، ص.72-73.

² - رشا حمادة، مرجع سابق، ص.107.

³ - أمينة فداوي، دور ركائز حوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية - دراسة عينة من الشركات المساهمة الفرنسية المسجلة بمؤشر SBF 250، ص261-

1- المقدرة المهنية للمراجعين الداخليين :

أشار معهد المراجعين الداخليين الأمريكي في عام 2005 إلى أنه من المفترض أن يتوافر لدى المراجعين الداخليين المعرفة والمهارات والمقدرة المهنية لانجاز مسؤولياتهم الشخصية، ويفترض أنه كلما زادت المقدرة المهنية للمراجعين الداخليين كلما زادت مقدرتهم على اكتشاف الممارسات التي تقوم بها الإدارة للتلاعب في الأرباح، ووفقا لما أشارت إليه نتائج الدراسات السابقة تتوقف المقدرة المهنية للمراجعين الداخليين على عدة عوامل هي:

التأهيل العلمي للمراجعين الداخليين، الشهادات المهنية، التدريب، الخبرة، حجم قسم المراجعة، والمعرفة بعمليات الشركة. وإلى جانب هذه المتغيرات فإن حجم العمل المرتبط بعملية إعداد وعرض التقارير يعتبر متغير هام لقياس المقدرة المهنية للمراجعين الداخليين في كشف ممارسات المحاسبة الإبداعية.

2- الموضوعية :

يقصد بالموضوعية تمتع قسم المراجعة الداخلية بحرية كاملة في ممارسة مهامه دون خوف أو حرج من المستويات الإدارية العليا وبدون تحيز. وتعتبر الموضوعية من المتغيرات الهامة لتحديد مقدرة المراجعين الداخليين على القيام بدور فعال في الحد من الممارسات التي قد تتخذها الإدارة للتلاعب في رقم الأرباح والتأثير على جودة التقارير المالية للشركة. وذلك لأن توفير الموضوعية لأنشطة المراجعة الداخلية سوف يجعل الإدارة غير قادرة على منع المراجعين الداخليين من العمل في المناطق التي تمارس فيها الإدارة التلاعب في التقارير المالية. لذلك يمكن القول أنه كلما زادت الموضوعية لقسم المراجعة الداخلية كلما انخفضت فرص الإدارة لتطبيق ممارسات إدارة الأرباح.

وتتحدد درجة موضوعية قسم المراجعة الداخلية في أي شركة بناء على معيارين أساسيين هما :

- الاستقلال التنظيمي : أي إلى من توجه تقارير المراجعة الداخلية، والذي يمنح الحرية للمراجعين الداخليين لتنفيذ مهامهم بحرية دون خوف أو حرج.

- عدم القيام بأعمال تنفيذية : والذي يجعل المراجعين الداخليين ينفذون مهامهم دون تحيز.

3- جودة تنفيذ المهام :

المعيار الثالث من معايير جودة أنشطة المراجعة الداخلية هو جودة تنفيذ المهام التي تؤديها المراجعة الداخلية وتتوقف جودة تنفيذ المهام على عدة متغيرات أهمها التخطيط الجيد لعملية المراجعة، و طاق العمل المنفذ، ووجود دليل للمراجعة الداخلية بالشركة. فكلما توافر التخطيط الجيد لمهام المراجعة وكان نطاق العمل معقول وكان هناك دليل متعارف عليه يحكم على المراجعين الداخليين بالإضافة لوجود نظام مراقبة جودة الأداء فإن ذلك يعني أن المراجعين الداخليين يكون لديهم القدرة على اكتشاف ممارسات إدارة الأرباح استنادا إلى أن تنفيذهم لمهام المراجعة الداخلية يتم بشكل جيد.

ولأن التخطيط الجيد ونطاق العمل المنفذ من الصعب التعرف عليهما حيث أنهما من الأمور التي تعتبرها أقسام المراجعة الداخلية من الأمور التي لا يجب الإفصاح عنها فسوف يكتفي الباحث بالمعيارين المتبقين (وجود دليل للمراجعة الداخلية، ووجود نظام لرقابة جودة الأداء). ويفترض الباحث أن وجود كل منهما يعتبر مؤشر على جودة تنفيذ المهام. فالدليل يحدد الإجراءات التي يجب إتباعها في كل مهام المراجعة والخاصة بالتخطيط والتنفيذ والمشورة وإعداد ورفع التقارير، وبرامج رقابة جودة الأداء تتضمن العمل على المحافظة على الجودة واستمرار تحسينها.¹

خامساً : دور المراجعة الخارجية في الحد من المحاسبة الإبداعية

يتمثل دور المراجعة الخارجية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في الإجراءات والاختبارات التي ينفذها المدقق الخارجي للحد من آثار استخدام الإدارة لأساليب المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية والتي نستعرضها كالتالي:

1- الإجراءات التي يطبقها المدقق للحد من آثار المحاسبة الإبداعية على قائمة الدخل :

تهدف الإدارة من أساليب المحاسبة الإبداعية التي تمارسها على عناصر قائمة الدخل (الإيرادات و المصروفات) إلى

تحسين الربح بإظهار أرباح صورية (غير حقيقية) وذلك من خلال تضخيم المصروفات وتخفيض الإيرادات أو كليهما معا وذلك من أجل تحسين النسب المالية التي تدخل أرقام المبيعات وكلفتها وصافي الدخل في احتسابها كنسب الربحية وكفاءة النشاط، وفيما يلي عرض لأهم إجراءات المحاسبة الإبداعية المتعلقة بقائمة الدخل والهدف من تنفيذها والإجراءات المضادة التي يتوجب على المدقق الخارجي تطبيقها² :

أولاً: رقم المبيعات

الهدف : تهدف الإدارة بممارستها لأساليب المحاسبة الإبداعية تحسين رقم المبيعات في قائمة الدخل عن طريق زيادته بمبيعات صورية، ومن المؤشرات على هذه الإجراءات الزيادة غير الاعتيادية في حجم المبيعات عن السنوات السابقة .

إجراءات المدقق المضادة : التحقق من فواتير البيع وخصوصاً للصفقات المنفذة من الأطراف ذات العلاقة بالشركة كالشركات التابعة والزميلة.

ثانياً: تكلفة البضاعة المباعة

الهدف : تهدف الإدارة إلى تخفيض تكلفة البضاعة المباعة في قائمة الدخل لزيادة الأرباح.

إجراءات المدقق المضادة : التحقق من أن صفقات البيع حقيقية وليست صورية .

¹ - أمينة فداوي، مرجع سابق، ص 262 - 263.

² محمد مطر، ليندا الحلبي، دور مدقق الحسابات الخارجي في الحد من آثار المحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية الصادرة عن الشركات العامة الأردنية، رسالة ماجستير، قسم المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، عمان، الأردن، يوليو 2009، ص. 16.

ثالثاً: مصروفات التشغيل

الهدف : تهدف الإدارة إلى تخفيض مصروفات التشغيل لزيادة الأرباح التشغيلية ومن ثم زيادة صافي الربح.
إجراءات المدقق المضادة : التحقق من مدى توفر شروط الرسملة في ذلك المصروف.

رابعاً: نتيجة الأعمال للأنشطة غير المستمرة

الهدف : تهدف الإدارة إلى المحافظة على مستوى الأرباح الحالية أو زيادتها.
إجراءات المدقق المضادة : تقدير أثر إغلاق الخط الإنتاجي على نتيجة الأعمال وأخذ بعين الاعتبار.

خامساً: البنود الاستثنائية و البنود غير العادية

الهدف : تهدف الإدارة إلى تحسين ربحية المؤسسة من عملياتها التشغيلية من خلال أنشطة غير تشغيلية.
إجراءات المدقق المضادة : استبعاد أرباح تلك البنود من الربح التشغيلي.

2- الإجراءات التي يطبقها المدقق للحد من آثار المحاسبة الإبداعية على قائمة المركز المالي :

تهدف الإدارة من أساليب المحاسبة الإبداعية على عناصر قائمة المركز المالي إلى تحسين المركز المالي للمؤسسة وذلك من خلال تضخيم قيم الأصول أو تخفيض قيم المطلوبات أو كليهما مع وذلك بغرض تحسين عرض النسب المشتقة منها، وفيما يلي عرض لأهم إجراءات المحاسبة الإبداعية المتعلقة بقائمة المركز المالي الهدف من تنفيذها والإجراءات المضادة التي يتوجب على المدقق الخارجي تطبيقها¹:

أولاً: النقدية

الهدف : تهدف الإدارة من ممارسة المحاسبة الإبداعية على النقدية إلى تحسين نسب السيولة عن طريق التلاعب في أسعار الصرف المستخدمة في ترجمة بنود النقدية من العملات الأجنبية وعدم الإفصاح عن بنود النقدية المقيدة.

إجراءات المدقق المضادة : التحقق من صحة أسعار الصرف وتصحيح الخطأ إن وجد واستبعاد النقدية المقيدة عند احتساب السيولة.

ثانياً: الاستثمارات المتداولة

الهدف : زيادة أو المحافظة على قيمة الأصول المتداولة لتحسين نسب السيولة.
إجراءات المدقق المضادة : التحقق من صحة الأسعار المستخدمة.

ثالثاً: الذمم المدينة

الهدف : المحافظة على قيمة الذمم المدينة أو زيادتها بغرض تحسين نسب السيولة.

إجراءات المدقق المضادة : طلب كشف بالذمم المالية والتحقق من نسبة المخصص إلى إجمالي الذمم المدينة

رابعاً: المخزون السلي

الهدف : زيادة قيمة المخزون السلي لزيادة قيمة الأصول المتداولة والتأثير في نسب السيولة.

¹ محمد مطر ، ليندا الحلي ، مرجع سابق ، ص . 17- 18 .

إجراءات المدقق المضادة : التحقق من صحة أسعار المخزون قياسا بالأسعار الجارية .

خامسا: الاستثمارات طويلة الأجل

الهدف : التأثير في حساب التثبيتات في دفاتر الشركة القابضة ونتيجة أعمالها بإظهار نصيبها في الأرباح فقط دون الخسائر.

إجراءات المدقق المضادة : التحقق من التغيير في طريقة المحاسبة على التثبيتات طويلة الأجل من طريقة التكلفة إلى طريقة حقوق الملكية مثلا عن طريق تقرير مدقق الحسابات والآثار المترتبة في قائمتي الدخل والمركز المالي.

سادسا: الأصول الثابتة

الهدف : تحسين أرباح المؤسسات بتضمينه فائض إعادة التقييم أو بتخفيض مصروف الاستهلاك.

إجراءات المدقق المضادة : التحقق من نسب الاهتلاك وتعديل مصروف الاهتلاك.

سابعا: الأصول غير الملموسة

الهدف : زيادة قيمة موجودات المؤسسات لتحسين نسب الملائمة المالية بالإضافة إلى تحسين رقم الربح عن طريق تخفيض مصروف إطفاء هذه الأصول.

إجراءات المدقق المضادة : التحقق من صحة الأسس المتبعة في التقييم وتعديل القيمة وفق الأسس الصحيحة

ثامنا: المطلوبات المتداولة

الهدف : تهدف الإدارة إلى تخفيض قيمة المطلوبات المتداولة لتحسين نسب السيولة .

إجراءات المدقق المضادة : التحقق من إثبات الأقساط ضمن المطلوبات المتداولة وإعادة احتساب نسب السيولة.

تاسعا: المطلوبات طويلة الأجل

الهدف : تحسين نسب السيولة وأرباح المؤسسات بتضمينها مكاسب إطفاء السندات قبل استحقاقها.

إجراءات المدقق المضادة : التحقق من الحصول على قرض طويل الأجل قبل انتهاء السنة لسداد قرض قصير الأجل وعمل تعديلات في نسب الرفع المالي.

عاشرا: حقوق المساهمين

الهدف : تحسين نتيجة أعمال المؤسسة بتضمينها بشكل خاطئ أرباح محققة من سنوات سابقة.

إجراءات المدقق المضادة : تعديل ربح العام الجاري والنسب المرتبطة فيه ونسبة توزيعات الأرباح.

خلاصة الفصل :

من خلال هذا الفصل نستخلص ما يلي :

- أن المحاسبة الإبداعية في الغالب هي عملية تلاعب بالأرقام المحاسبية من خلال انتهاز الفرص للتخلص من الالتزام بالقواعد المحاسبية وبدائل القياس وتطبيقات الإفصاح لنقل البيانات المالية عما يجب أن تكون عليه إلى ما يفضله معد هذه البيانات.
- أن أهم أهداف المحاسبة الإبداعية هو تقديم انطباع مظلل عن البيانات المالية الواردة في القوائم المالية، وذلك لخدمة مختلف الأغراض والأهداف، وهناك العديد من الأساليب والممارسات التي تستخدم في سبيل تحقيق ذلك.
- تعتبر عملية مكافحة ممارسات المحاسبة الإبداعية عملية صعبة ومعقدة ولكنها ممكنة، ولهذا فإن على المهتمين في هذا المجال السعي باستمرار لكشف تلك الممارسات ومن ثم المحاولة للحد منها.
- يمكن لركائز حوكمة الشركات أن تضع إستراتيجية للتصدي لمحاولات تظليل البيانات المالية عن طريق المحاسبة الإبداعية سعياً منها لتفادي وقوع الشركة في الأزمات.

المفصل الثالث

الدراسة الميدانية

المبحث الأول: عرض إستبيان الدراسة



المبحث الثاني: معالجة بيانات الاستبيان



وتحليل النتائج

تمهيد:

تعتبر منهجية الدراسة وإجراءاتها محوراً أساسياً في أي بحث إذ يتم من خلالها إنجاز الجانب التطبيقي لأي دراسة ومن خلالها يتم الحصول على البيانات المطلوبة لإجراء التحليل الإحصائي، وذلك للتوصل إلى النتائج المفروض تحقيقها وكذلك الأهداف المنشودة ولو بنسبة ما لإظهار النتائج الحقيقية والموضوعية وللإجابة على الإشكالية محل الدراسة.

ومن أجل تدارك أي نقص يلحق بموضوعية البحث عند عرض نتائجه وبناء توصياته، ارتأينا ضرورة جمع البيانات الأولية باستخدام استبيان مصمم خصيصاً لهذا الغرض، وهذا من خلال استمارة الاستبيان التي احتوت على العديد من الأسئلة وتخص كل محور على حدة، وجاء هذا رغبة منا في التعرف على أهم النقاط الأساسية والمهمة التي أشار إليها البحث ومعرفة الإجابات النموذجية لها من خلال الاعتماد على الخبرة المتأنية من مختلف التخصصات والمستويات العلمية للفئات المعنية بالأمر .

وبعد أن تطرقنا في الفصول النظرية لأهم الأسس النظرية للمحاسبة الإبداعية وحوكمة الشركات، سنتطرق في هذا الفصل للجانب التطبيقي لها من خلال محاولتنا الإجابة على فرضيات الدراسة من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: عرض استبيان الدراسة

المبحث الثاني: معالجة بيانات الاستبيان وتحليل النتائج

المبحث الأول: عرض استبيان الدراسة

سننتقل إلى عرض مفصل لتصميم استمارة الاستبيان كيفية إعدادة وتوزيعه وعملية الاسترجاع .

المطلب الأول: خطوات إعداد الاستبيان

مرت عملية إعداد الاستبيان بالمراحل التالية:

1. عملية بناء الاستمارة:

بالنسبة للاستبيان تضمن في ورقة عادية (A4) أعدت باللغة العربية تتضمن 34 سؤالاً، أما بالنسبة للاستبيان الإلكتروني وقد تم تحميله باستخدام البريد الطالبات.

حيث قمنا باستشارة من ذوي الاختصاص من أساتذة جامعيين ذوي الاختصاص ومحافظي الحسابات لإعطاء صورة واضحة المحتوى للاستبيان والتأكد من سلامة صياغته، خاصة من حيث الجوانب التالية:

✓ الدقة في الأسئلة.

✓ مدى شمولية الاستمارة.

✓ توزيع خيارات الإجابة لضمان ملائمتها لعملية المعالجة الإحصائية.

وإضافة إلى ذلك اعتمدنا على أسلوب الاتصال المباشر مع أفراد العينة لأنها أهم طريقة .

أما بالنسبة للاستبيان الإلكتروني فاعتمدنا في توزيعه على توجيه رسائل إلكترونية لأفراد العينة عن طريق البريد الإلكتروني تتضمن الدعوة للمشاركة في الاستبيان.

وواجهنا مشكلة في استرجاع الاستبيان الإلكتروني بحيث أن أغلب أفراد العينة لا يقومون بالرد إلا بعد إرسال الاستبيان لهم العديد من المرات والطلب الملح للإجابة على الاستبيان.

2. عملية معالجة الاستبيان:

تضمنت هذه العملية فرز وتحليل الإجابات التي تضمنتها استمارة الاستبيان الورقية والإلكترونية بعد عملية طباعتها، وتم تجميعها في قاعدة معطيات التي تتضمن المعطيات المستخلصة من هذه الاستمارة.

المطلب الثاني: هيكل الاستبيان

تضمنت استمارة الاستبيان أربعة وثلاثون سؤالاً كما اعتمدنا أسلوب الأسئلة المغلقة التي تحمل إجابة محددة ودقيقة، حتى تتمكن من تحديد أفراد العينة حول أهم المواضيع التي تناولها الاستبيان بشكل واضح مما يسهل في عملية تحليل الاستبيان.

أما فيما يخص أقسام الاستبيان فقد تشكلت من الأجزاء التالية :

- ✓ الجزء التمهيدي: يظم البيانات والمعلومات المتعلقة بأفراد العينة.
- ✓ المجموعة الأولى: وتظم محورين، المحور الأول ويتكون من أربعة أسئلة والذي يهتم بمهام ومسؤوليات محافظ الحسابات. المحور الثاني ويتكون من سبعة أسئلة والذي يهتم بأساليب ودوافع المحاسبة الإبداعية.
- ✓ المجموعة الثانية: وتظم ثلاثة عشرة سؤال والذي يهتم بالمحددات التي من شأنها أن تحد من تطبيق قواعد الحوكمة.
- ✓ المجموعة الثالثة: وتظم عشرة أسئلة وتهتم باستخدام حوكمة الشركات للحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية.

الجدول رقم (01): أقسام الاستبيان

الرقم	المجموعات	عدد الفقرات
1	مسؤولية محافظ الحسابات لكشف المحاسبة الإبداعية	11
2	المحددات التي من شأنها أن تحد من تطبيق قواعد الحوكمة	13
3	استخدام حوكمة الشركات للحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية	10

المصدر: من إعداد الطلبة.

المطلب الثالث: مجتمع الدراسة وحدودها

1- منهجية الدراسة:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة تم استعمال المنهج الوصفي التحليلي والذي يعرف بأنه طريقة بحث تتناول أحداث وظواهر متاحة للدراسة كما هي دون التدخل في مجرياتها. وتهدف هذه الدراسة إلى التعرف على الوظائف والمهام المستحدثة لمحافظ الحسابات في الكشف على ممارسات المحاسبة الإبداعية والحد منها، وقد تم الحصول على البيانات اللازمة من خلال الاستبيان الذي تم إعداده لأجل هذا الغرض، وتم تفريغ الاستبيان وتحليله باستخدام برنامج spss22.

2- مجتمع الدراسة:

يعرف مجتمع الدراسة بأنه جميع مفردات الظاهرة محل الدراسة، وبذلك فإن مجتمع الدراسة هو جميع الأفراد أو الأشياء التي تكون موضوع مشكلة الدراسة.

وبناءً على ذلك فإن المجتمع المستهدف لهذه الدراسة يتكون من محافظي الحسابات، والخبراء المحاسبين، والأساتذة الجامعيين في التخصص، وقد بلغ عدد مجتمع الدراسة 100 فرداً، وهذا العدد تم الحصول عليه من خلال زيارة الطلبة لمكاتب الفئات المذكورة لمجتمع الدراسة.

3- حدود الدراسة: تتمثل حدود الدراسة في مايلي:

- ✓ الحدود المكانية: تخص الدراسة لبعض مكاتب محافظي الحسابات و المحاسبين و بعض جامعات الوطن.
- ✓ الحدود الزمنية: تم توزيع الاستمارة يوم 26-03-2017 واستلمت يوم 02-05-2017 و تمت بعدها معالجة البيانات التي تم الحصول عليها خلال فترة إعداد هذه المذكرة.
- ✓ الحدود البشرية: تستند هذه الدراسة لآراء وإجابات محافظي الحسابات والخبراء المحاسبين بصفتهم ممارسي لهذه المهنة وكذلك الأساتذة الجامعيين.
- ✓ الحدود الموضوعية: اهتمت هذه الدراسة بالمواضيع والمحاور المرتبطة أساساً بموضوع المحاسبة الإبداعية.

4- أداة الدراسة:

تم إعداد استبيان حول دور حوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، حيث يعتبر الاستبيان الأداة الرئيسة الملائمة للدراسة الميدانية للحصول على المعلومات والبيانات التي يجري سيتم معالجتها.

5- عينة الدراسة:

نظراً لصعوبة تحديد مجتمع الدراسة بدقة، ومنه استحالة ضبط حجم العينة وفقاً للنماذج الإحصائية المعروفة،

تم تحديد عينة الدراسة بطريقة العينة العشوائية الطبقية من مجتمع، حيث تم توزيع مئة استبيان على جميع أفراد العينة وتم قبول 42 استبيان صالحة وخاضعة للدراسة بعد استبعاد الاستبيانات الملغاة نظراً لعدم تحقيق الشروط المطلوبة.

الجدول رقم (02): طريقة توزيع استمارة الاستبيان

المجموع	استمارة إلكترونية	استمارة ورقية	
100	40	60	إجمالي الاستثمارات الموزعة
60	21	39	الاستثمارات المسترجعة
18	10	8	الاستثمارات الملغاة
42	11	31	الاستثمارات الصالحة للتحليل

المصدر: من إعداد الطلبة

يتبين من خلال الجدول أعلاه أن مجموع الاستثمارات الصالحة للدراسة 42 استمارة لتمثيل عين الدراسة أي ما يقارب 42% من مجموع الاستثمارات الموزعة، وهذا بعد عملية الفرز، وتم استبعاد 18 استمارة نظراً لعدم استكمالها.

✓ يتبين أن نسبة الاستثمارات المسترجعة عن طريق التسليم الورقي كانت 65% والاستثمارات الإلكترونية المسترجعة تمثل 35%.

✓ نسبة الاستبيانات الملغاة تمثل نسبة 18% من مجموع الاستبيانات الموزعة.

المبحث الثاني: معالجة بيانات الاستبيان وتحليل النتائج

سنقوم في هذا الصدد بمعالجة الاستبيان وتحليله واستخلاص النتائج باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS الإصدار رقم 22.

وتم استخدام ليكارت الخماسي المكون من خمس درجات لتحديد أهمية كل فقرة من فقرات الاستبيان، وذلك

لقياس استجابات الباحثين لفقرات الاستبيان حسب الجدول التالي:

الجدول رقم (03): درجات مقياس ليكارت الخماسي

الاستجابة	غير وافق بشدة	موافق بشدة	محايد	موافق	موافق بشدة
الدرجة	1	2	3	4	5

المصدر: من إعداد الطلبة

المطلب الأول: تحليل الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة

سنوضح من خلال الجدول التالي التحليل الوصفي للخصائص الديموغرافية للعينة

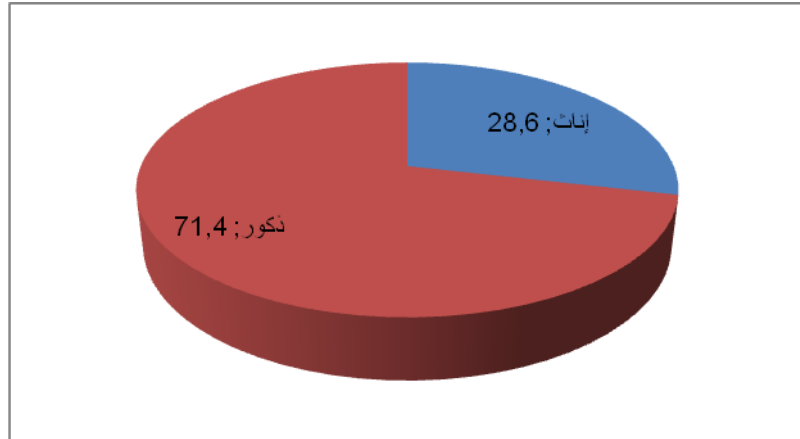
الجدول رقم (04): الخصائص الديموغرافية للعينة

المتغير	الفترة	التكرار	النسبة %
الجنس	ذكر	30	71.4
	أنثى	12	28.6
المؤهل العلمي	ليسانس	3	7.1
	ماستر	5	11.9
	ماجستير	17	40.5
	دكتوراه	17	40.5
الخبرة	اقل من 5 سنوات	12	28.6
	5-10 سنوات	11	26.2
	10-15 سنة	8	19
	15 سنة فأكثر	11	26.2

المصدر: من أعداد الطلبة

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن أغلب أفراد العينة من فئة الذكور بنسبة 71.4%، وهذا راجع إلى أهمية هذه الفئة في مجال المحاسبة، حين بلغت نسبة الإناث حوالي 28.6% كما هو موضح في الشكل التالي:

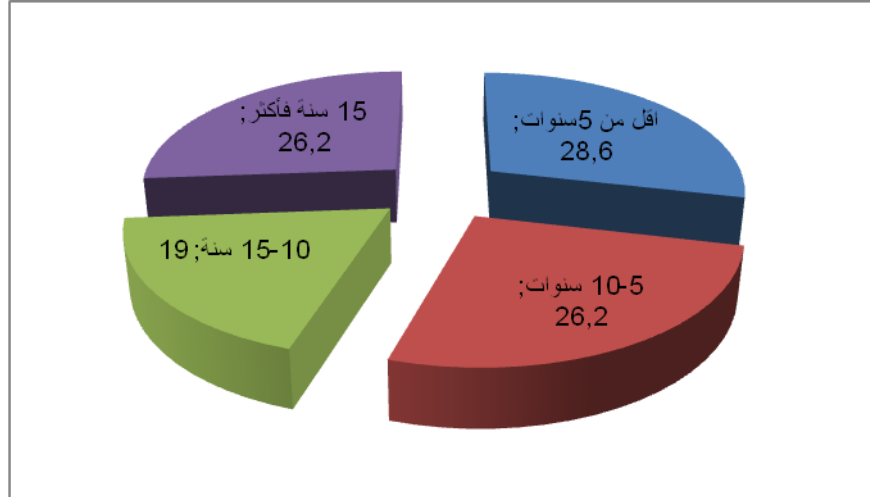
الشكل رقم (02): توزيع أفراد العينة حسب الجنس



المصدر: من أعداد الطلبة

أما بالنسبة للمؤهل العلمي نجد أن الفئة المهيمنة على أفراد العينة تتمثل في فئتي الماجستير والدكتوراه حيث تمثل كل فئة نسبة 40.5%، ويفسر ارتفاع نسبة هاتين الفئتين عن غيرهما أنهم يمتلكون قدرات معرفية أكثر تمكنهم من الفهم الصحيح والسليم للاستبيان، مما يعزز موثوقية الاعتماد عليه في التحليل، وما نسبته 11.9% من

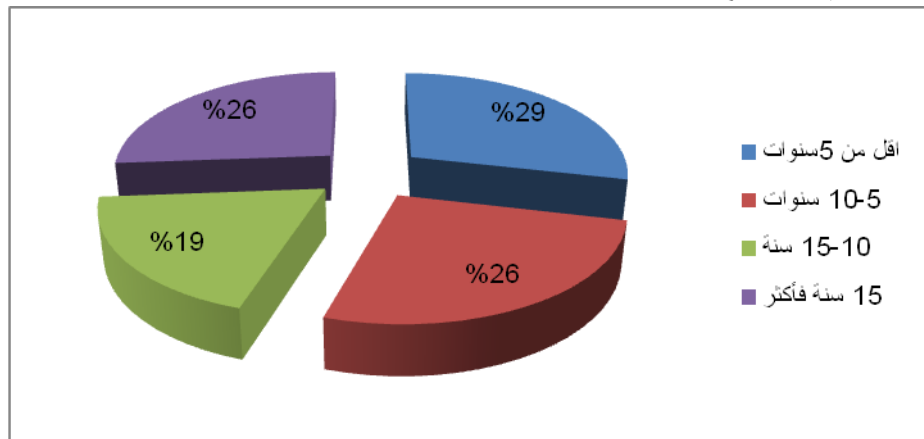
حاملي شهادة ماستر وهي نسبة لا بأس بها نظرا لأنها تعتبر شهادة حديثة العهد، ونسبة 7.1% لحاملي شهادة الليسانس وهي النسبة الأقل، والشكل التالي يوضح توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي. الشكل رقم (03): توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي



المصدر: من أعداد الطلبة

ونلاحظ أن أفراد العينة يمتلكون خبرة متقاربة في الفئة أقل من خمس سنوات وما بين خمسة إلى عشر سنوات وأكثر من خمسة عشرة سنة، في حين أن فئة الخبر بين عشر وخمسة عشر سنة كانت ضعيفة حوالي 19%، ويبين الشكل التالي توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة.

الشكل رقم (04): توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة



المصدر: من أعداد الطلبة

المطلب الثاني: تحليل الاستبيان

في ما يخص المجموعة الأولى التي كانت بعنوان مسؤولية محافظ الحسابات لكشف المحاسبة الإبداعية فهي مكونة من محورين حيث سنقوم بتحليل كل محور كالتالي:

المجموعة الأولى: مسؤولية محافظ الحسابات لكشف المحاسبة الإبداعية

المحور الأول: مهام ومسؤوليات محافظ الحسابات

الجدول رقم(05): تحليل نتائج المحور الأول (مهام ومسؤولية محافظ الحسابات)

الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
01	3.80	1.04	مرتفعة
02	4.21	00.60	مرتفعة جدا
03	3.95	00.62	مرتفعة
04	4.04	00.63	مرتفعة جدا

المصدر: من أعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

من خلال المحور الأول حاولنا الإجابة على الفرضية التالية

H_0 : لا يتقيد محافظ الحسابات بالمهام والمسؤوليات المخولة له.

H_1 : يتقيد محافظ الحسابات بالمهام والمسؤوليات المخولة له.

ومن خلال الجدول أعلاه يتبين لنا أن آراء أفراد العينة كانت في اتجاه واحد حيث أن المتوسطات الحسابية لجميع الفقرات تراوحت بين 3.80 و 4.21، وحسب مقياس التدرج الخماسي فإن إجابات أفراد العينة كانت تقريبا بدرجة موافق، وحصلت الفقرة الثانية المتمثلة في تقيد والتزام محافظ الحسابات بقواعد السلوك المهني على أعلى متوسط 4.21 وانحراف معياري يساوي 0.60 وهو الأقل في هذا المحور مما يدل على وجود توافق كبير بين آراء أفراد العينة على ضرورة تقيد محافظ الحسابات بقواعد السلوك المهني.

وعند دراسة هذا المحور تبين أن المتوسط الحسابي للمحور الأول يساوي 4.0060 مما يدل على أن جميع أفراد العينة متوافقة بدرجة كبيرة على إلزامية تقييد محافظ الحسابات بالمهام والمسؤوليات المسندة إليه، وعليه نرفض الفرضية H_0 والتي مفادها أن لا يتقيد محافظ الحسابات بالمهام والمسؤوليات المخولة له، ونقبل الفرضية H_1 التي تنص على ضرورة تقييد محافظ الحسابات بالمهام والمسؤوليات المخولة له.

المحور الثاني: أساليب ودوافع المحاسبة الإبداعية

الجدول رقم (06): تحليل نتائج المحور الثاني (أساليب ودوافع المحاسبة الإبداعية)

الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
01	3.78	00.75	مرتفعة
02	3.61	00.90	مرتفعة
03	3.54	00.67	مرتفعة
04	3.59	00.85	مرتفعة
05	3.69	00.84	مرتفعة
06	3.76	1.12	مرتفعة
07	3.76	1.07	مرتفعة

المصدر: من أعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

من خلال المحور الأول حاولنا الإجابة على الفرضية التالية

H_0 : تحقق أساليب ودوافع المحاسبة الإبداعية نتائج إيجابية لجهات معينة.

H_1 : لا تحقق أساليب ودوافع المحاسبة الإبداعية نتائج إيجابية لجهات معينة.

يتبين من خلال الجدول أعلاه أن المتوسطات الحسابية للفقرات تراوحت بين 3.54 و3.78، وحسب مقياس ليكارت الخماسي فإن أغلب الإجابات كانت بموافق.

وتحصلت الفقرة الأولى على متوسط حسابي يساوي 3.78 وانحراف معياري يقدر بـ 0.75 وهو ما يدل على وجود توافق كبير في آراء أفراد العينة على أن أحد أهم دوافع المحاسبة الإبداعية هو الحصول على تمويل إضافي من خلال تحسين المركز المالي.

وبصفة عامة فإن المتوسط الحسابي لهذا المحور يساوي 3.6803 والانحراف المعياري يقدر بـ 0.49 مما يدل على أن أفراد العينة متوافقين بدرجة كبيرة على أن دوافع وأساليب المحاسبة الإبداعية تهدف لتحقيق نتائج إيجابية لجهات معينة، وهو شيء سلبي. وعليه فإننا نقبل الفرضية H_0 التي مفادها أن أساليب ودوافع المحاسبة الإبداعية تحقق نتائج إيجابية لجهات معينة، ونرفض الفرضية H_1 .

المجموعة الثانية: المحددات التي تحد من تطبيق قواعد الحوكمة

نلخص نتائج تحليل المجموعة الثانية للاستبيان في الجدول التالي

الجدول رقم(07): نتائج تحليل المجموعة الثانية (المحددات التي تحد من تطبيق قواعد الحوكمة)

الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
01	4.09	1.03	مرتفعة جدا
02	4.09	0.65	مرتفعة جدا
03	4.23	0.87	مرتفعة جدا
04	3.61	0.79	مرتفعة
05	4.19	0.86	مرتفعة جدا
06	3.97	0.84	مرتفعة
07	3.78	0.97	مرتفعة
08	3.61	0.76	مرتفعة

09	عدم كفاءة دور الهيئة العامة للمساهمين.	3.88	0.59	مرتفعة
10	قلة الخبرة للمساهمين ومعرفتهم بقواعد الحوكمة.	3.95	0.66	مرتفعة
11	لا يهتم المساهمون بالإفصاح عن التكاليف التي تتحملها الشركة.	3.54	1.15	مرتفعة
12	عدم تنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة بشكل سليم يحد من القدرة على تطبيق الحوكمة.	3.78	0.89	مرتفعة
13	لا يهتم المساهمون بجودة المعلومات المحاسبية التي تقدمها إدارة الشركة.	3.61	0.82	مرتفعة

المصدر: من أعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

الجدول أعلاه يبين آراء أفراد العينة حول المحددات التي تحد من تطبيق قواعد الحوكمة حيث أن أفراد العينة كانوا متفقين بنسبة جد كبيرة حول الفقرات الأولى والثانية والثالثة وكذلك الفقرة الخامسة، وبناء على آراء أفراد العينة فإن سيطرة الملكية الفردية على إدارة الشركة في القطاع الخاص له أثر كبير في الحد من تطبيق قواعد الحوكمة حيث كان المتوسط الحسابي للفقرة الأولى 4.09، وكذلك بالنسبة للفقرة الثانية حيث كان المتوسط الحسابي 4.09 والانحراف المعياري 0.65 وهو ما يعكس أفاق أفراد العينة عل أن غياب دور المؤسسات غير الحكومية في متابعة التزام أعضائها مهنيًا، أما الفقرة الثالثة كان متوسطها الحسابي 4.23 والانحراف المعياري 0.87 حيث أن المتوسط الحسابي لهذه الفقرة هو الأعلى في هذه المجموعة والذي يعكس عدم كفاءة أجهزة الرقابة الداخلية وضعف دورها، وكانت الفقرة الخامسة بمتوسط حسابي يساوي 4.19 وانحراف معياري 0.86 والتي تؤكد على ضعف المراجعة الخارجية ومدى تأثيره على أداء الشركات وبالتالي الضعف في الحد من المحاسبة الإبداعية. وعموماً فإن المجموعة الثانية كانت جميع آراء أفراد العينة متفقة إلى حد بعيد حول المحددات التي من شأنها الحد من تطبيق قواعد الحوكمة.

المجموعة الثالثة: استخدام حوكمة الشركات للحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية

نلخص نتائج تحليل المجموعة الثانية للاستبيان في الجدول التالي:

الجدول رقم (08): نتائج تحليل المجموعة الثالثة (استخدام حوكمة الشركات للحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية)

الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
01	4.04	00.85	مرتفعة جدا
02	3.95	00.90	مرتفعة
03	3.83	00.79	مرتفعة
04	3.97	00.89	مرتفعة
05	3.88	00.88	مرتفعة
06	3.97	00.74	مرتفعة
07	3.57	00.76	مرتفعة
08	3.23	1.20	مرتفعة
09	3.47	0.86	مرتفعة
10	4.11	00.77	مرتفعة جدا

المصدر: من أعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

من خلال المجموعة الثالثة حاولنا الإجابة على الفرضية التالية

H_0 : التطبيق الجيد لمبادئ حوكمة الشركات يساهم في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية.

H_1 : لا يساهم تطبيق حوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية.

الجدول أعلاه يوضح آراء أفراد العينة حول فقرات المجموعة الثالثة والتي تُعنى باستخدام حوكمة الشركات للحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، حيث أن آراء أفراد العينة كانت جد مرتفعة خاصة في الفقرة الأولى والفقرة العاشرة.

بالنسبة للفقرة الأولى فإن متوسطها الحسابي يساوي 4.04 وانحرافها المعياري 0.85 حيث كانت إجابات أفراد العينة في هذه الفقرة صراحةً تُرجع ظهور الممارسات المحاسبية الإبداعية إلى المعايير المحاسبية الدولية القديمة.

أما الفقرة العاشرة فمتوسطها الحسابي يساوي 4.11 وانحرافها المعياري 0.77 وهي الفقرة ذات المتوسط الحسابي الأعلى في المجموعة، حيث يرى أفراد العينة أن تبني مفهوم حوكمة الشركات يعزز من الإفصاح والشفافية وهو الشيء الذي من شأنه أن يحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية.

ولقد جاءت آراء أفراد العينة في هذه المجموعة صريحة ومتوافقة من حيث أن التطبيق الجيد لمبادئ حوكمة الشركات يساهم في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، وعليه نقبل الفرضية H_0 ونرفض الفرضية البديلة.

خلاصة الفصل:

في ضوء الدراسة الميدانية التي قمنا بها عن طريق توزيع الاستبيان على أفراد العينة المدروسة، ومن خلال التحليلات في الجانب التطبيقي والتي كان الهدف الرئيسي منها هو إبراز ما مدى مساهمة حوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية فقد أظهرت مقاييس الاختبارات المتبعة وجود مؤشرات ذات دلالة إحصائية بين آراء فئات عينة الدراسة على ما يلي:

✓ توجد مؤشرات ذات دلالة إحصائية على ضرورة تقييد محافظ الحسابات بالمهام والمسؤوليات المخولة له.

✓ توجد مؤشرات ذات دلالة إحصائية على أن أساليب ودوافع المحاسبة الإبداعية تحقق نتائج إيجابية لجهات معينة.

✓ توجد مؤشرات ذات دلالة إحصائية على أن التطبيق الجيد لمبادئ حوكمة الشركات يساهم في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية.

خاتمة

خاتمة:

نتيجة للأزمات المالية المختلفة التي مست كبرى شركات العالم، وما نعيشه الآن من تطور فيما يخص جميع وسائل الاتصال وتوفر التقنيات المتطورة يجعل منا واقعين في تحديات من كل النواحي، وبالتالي هذا ما يلزم منا تخطيط فعال لمواكبة هذا النمو السريع في جميع المجالات بما يشمل استخدام حوكمة الشركات الجيدة لمنع حدوث مثل هذه الأزمات، حيث أن البيانات تمر عبر مراحل متعددة بدءاً من إثبات العمليات وإنهاء بإعداد القوائم المالية النهائية، وهذه البيانات تنتقل بين أيدي كثيرة تقوم بالتسجيل والترحيل والترصيد وإعداد ميزان المراجعة وإجراء التسويات الجردية وعرض النتائج، وفي بعض الأحيان تكون هذه الأخطاء مقصودة، أو في إطار سياسة تتبعها إدارة الشركة للتلاعب من خلال بعض الممارسات المحاسبية أو ما يعرف بالحاسبة الإبداعية، ولهذا حاولت هذه الدراسة أن تجد حلاً للحد منها إلى أدنى مستوى ممكن من خلال تفعيل ركائز حوكمة الشركات في إدارة المخاطر والتي من خلالها يمكن تجنب الأزمات، والإفصاح الذي يهدف إلى تفعيل الشفافية وتجنب حالات عدم التأكد، والرقابة كأهم ركيزة تشمل مجموع الآليات الرقابية الداخلية والخارجية.

1- اختبار الفرضيات:

من خلال الدراسة التي قمنا بها يمكننا الإجابة على بعض التساؤلات الفرعية، وذلك باختبار صحة الفرضيات السابقة الذكر:

الفرضية الأولى: صحيحة لأن الحوكمة نظام تعتمد الشركات في إطار ضمان الإدارة السليمة لأصولها ومختلف مواردها، وبالتالي الحفاظ على مختلف الحقوق الخاصة بأفرادها وبما يخص حقوق أصحاب المصالح من خلال إعطاء مجلس الإدارة مختلف المسؤوليات والصلاحيات.

الفرضية الثانية: صحيحة، فمن خلال بحثنا استنتجنا أن المحاسبة الإبداعية لا تتوقف مع المنظور الأخلاقي، بحيث يقوم المحاسب باختيار الطرق والسياسات المحاسبية المتاحة بهدف الغش والتلاعب في القوائم المالية، مما يضلل الأشخاص الذين لهم علاقة بالشركة، فتبقى المحاسبة الإبداعية ممارسات تنحصر في إطار المبادئ والمعايير المحاسبية الدولية فهي قانونية.

الفرضية الثالثة: صحيحة، لأن المحاسبة الإبداعية لها خطورة كبيرة من خلال ظاهرة التهرب الضريبي، وتسبب تضليل لقارئ القوائم والتقارير المالية فيما يخص اتخاذ قرارات استثمارية أو في العلاقات مع الشركة، وهذا ينتج عنه الإخلال بالموازنة العامة للدولة.

الفرضية الرابعة: صحيحة، حيث أن تطبيق مبادئ الحوكمة يحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، رغم وجود بعض الاستثناءات قد تعود لضعف البيئة التنظيمية والتشريعية لحوكمة الشركات.

2- النتائج المتوصل إليها

-تعتبر حوكمة الشركات مجموعة من القواعد والقوانين التي تحكم عملية اتخاذ القرار داخل المؤسسة، وعليه فهي تسعى لتحقيق السلوك الأخلاقي، الشفافية، الاستقلالية، المساءلة، العدالة، المساواة وكذا المسؤولية الاجتماعية.

-الأبعاد الأخلاقية للمحاسبة الإبداعية تتنافى مع قواعد وأخلاقيات مهنة المحاسبة.

-تعتبر الرقابة ركيزة هامة من ركائز حوكمة الشركات، إذ تتفاعل مع كلا من ركيزتي إدارة المخاطر والإفصاح لتحقيق مساءلة الإدارة وحماية حقوق الملاك وأصحاب المصالح في الشركة.

3-الاقتراحات والتوصيات:

انطلاقاً من هذه النتائج يمكننا تقديم جملة من التوصيات والاقتراحات وهي فيما يلي:

-ضمان الالتزام بتنفيذ القوانين والأنظمة والتعليمات الصادرة عن الهيئات الرقابية والإشرافية أهم خطوة تضمن سير الشركة على أحسن وجه، بما فيها التنظيم بشكل خاص.

- تطوير دور المراجع الخارجي في الكشف عن الغش والأخطاء المحاسبية، وهذا باعتبار ركيزة المراجعة كأهم خطوة تمكن من تطبيق الحوكمة وتفعيلها.

-نشر ثقافة الحوكمة لدى المستثمرين والمراجعين وغيرها من الشركات.

-اتخاذ إجراءات ردعية فيما يخص ممارسي المحاسبة الإبداعية في حال اكتشافها، وهذا تفادياً لتفشي مثل هذه الظاهرة في مختلف الشركات، وحماية لحقوق أصحاب المصالح.

-الالتزام بقواعد وأخلاقيات مهنة المحاسبة ومراجعة الحسابات.

4-آفاق الدراسة:

جاء رغبة منا في إثراء الرصيد المعرفي لهذا البحث أن نقترح المواضيع التالية في شكل إشكاليات:

- كيف تلعب لجان المراجعة دورها خاصة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية ؟

-ما مدى فعالية حوكمة الشركات في الحد من الفساد المالي والإداري باعتبارها عنصر مهم لأخلاقيات مهنة المحاسبة؟ وما هي آلياتها المعتمدة للحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية؟

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية :

الكتب :

- 1- شهيرة عبد الشهيد، قواعد إدارة الشركات تصبح سعياً دولياً، مركز المشروعات الدولية الخاصة، سبتمبر 2001 .
- 2- طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات، المفاهيم، المبادئ، التجارب، تطبيقات الحوكمة في المصارف، الطبعة 1، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005 .
- 3- طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات والأزمة المالية العالمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2009 .
- 4- طالب علاء فرحان، إيمان شبحان المشهداني، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الإستراتيجي للمصارف، الطبعة 1، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001.
- 5- عبد الوهاب نصر علي، شحاته السيد شحاته، مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات في بيئة الأعمال العربية والدولية، الدار الجامعية، جمهورية مصر العربية، 2006 - 2007.
- 6- عبيد سعد المطيري، مستقبل مهنة المحاسبة والمراجعة : تحديات وقضايا معاصرة، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، 2004.
- 7- لطفي أمين السيد، المراجعة وحوكمة الشركات، الطبعة 1، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2010.
- 8- محسن أحمد الخضير، حوكمة الشركات، الطبعة 1، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2005.
- 9- محمد أبو نصار، جمعة حميدات، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي، الطبعة 2 ، دار وائل للنشر والتوزيع، المملكة الأردنية الهاشمية، 2013.
- 10- محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات في معالجة الفساد المالي والإداري (دراسة مقارنة)، الطبعة 1، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006.
- 11- محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات ودور أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008 .
- 12- محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية، الطبعة 1 ، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006 .
- 13- نجم عبود نجم، أخلاقيات الإدارة ومسؤوليات الأعمال في شركة الأعمال، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن، 2005 .

المقالات :

- 14- حمزة عبد الوهاب، أهمية الإفصاح المالي في الوقاية من جرائم البورصة وموقف المشرع الجزائري منه، مقال مجلة العلوم الإنسانية ، جامعة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 29، فيفري 2013.
- 15- فيصل محمود الشواورة، قواعد الحوكمة وتقييم دورها في مكافحة الفساد، مقال بمجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، دمشق، سوريا، المجلد 25، العدد الثاني، 2009 .

الرسائل والأطروحات الجامعية :

- 16 - إبراهيم إسحاق نسمان، دور إدارات المراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ الحوكمة، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2009 .
- 17- أمينة فداوي، دور ركائز حوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية - دراسة عينة من الشركات المساهمة الفرنسية المسجلة بمؤشر SBF 250، رسالة دكتوراه، تخصص مالية ومحاسبة والتسويق في المؤسسة، قسم العلوم المالية، جامعة باجي مختار، عنابة، 2013 - 2014.
- 18- حسين عبد الجليل غزوي، حوكمة الشركات وأثرها على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم المحاسبة، الأكاديمية الأمريكية بالدمار، 2010.
- 19- عادل عليوش، دور التدقيق الداخلي في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في الجزائر، رسالة ماستر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، 2014 - 2015.
- 20- عبد الله باخجة، تأثير أساليب المحاسبة الإبداعية في جودة المعلومات المحاسبية في ظل معايير المحاسبة الدولية، رسالة ماجستير في العلوم المحاسبية، جامعة السليمانية، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم المحاسبة، العراق، 2013 .
- 21- عماد سليم الأغا، دور حوكمة الشركات في الحد من التأثير السلبي للمحاسبة الإبداعية، مذكرة ضمن متطلبات شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، 2010 .
- 22- علاء فريد بطو، أثر التحدي للأخلاقي للمحاسبة الإبداعية في تحديد الدخل الخاضع للضريبة، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة البصرة العراق، 2006 .
- 23- علاء مصطفى، أحمد نافع، أثر إلزام المدقق الخارجي الأردني بالإجراءات التحليلية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، رسالة ماجستير، 2015.
- 24- عمر علي عبد الصمد، دور المراجعة الداخلية في تطبيق حوكمة المؤسسات، رسالة ماجستير، تخصص مالية مالية ومحاسبة، علوم الاقتصاد، جامعة المديّة، 2008 - 2009.
- 25- ليندا حسن الحلبي، دور مدقق الحسابات الخارجي في الحد من آثار المحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الأردنية، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية الأعمال، قسم المحاسبة، 2009.
- 26- ماجد إسماعيل أبو حمام، أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية : دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، غزة، فلسطين، 2009 .
- 27- محمد جميل جبوش، مدى التزام شركات المساهمة العامة الفلسطينية بقواعد حوكمة الشركات، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2007.
- 28- محمد مسلم درويش، دور لجان المراجعة في زيادة ثقة المستثمرين في التقارير المالية، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، 2009.
- 29- محمد مطر، ليندا حسن الحلبي، دور مدقق الحسابات الخارجي في الحد من آثار المحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الأردنية، بحث مستقل من رسالة لنفس العنوان قدمت ضمن متطلبات التخرج للحصول على درجة الماجستير في المحاسبة من جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، 2009.

- 30-** ميساء محمد سعد أبو تمام، مدى إدراك المحاسبين والمدققين والمحللين الماليين ومستخدمي البيانات المالية لممارسات المحاسبة الإبداعية على قائمة التدفق النقدي، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، كلية الأعمال، قسم المحاسبة والتمويل، 2012 – 2013..
- 31-** ميسون بنت محمد بن علي القرني، دوافع وأساليب المحاسبة الإبداعية في شركات المساهمة في المملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير، جامعة الملك عبد العزيز، كلية الاقتصاد والإدارة، قسم المحاسبة، 2010 .
الدوريات التدريبية والملتقيات الدولية :
- 32-** حامد نور الدين، فطيمة ساسي، دور حوكمة الشركات في الحد من الفساد المالي والإداري للقطاع الخاص الجزائري، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الأول، حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، بسكرة، الجزائر، 6 - 7 ماي 2012..
- 33-** رقية حساني، مروة كرامة، فاطمة حمزة، آليات حوكمة الشركات ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر، بسكرة، المنعقد في 6 - 7 ماي 2012..
- 34-** سارة بن التومي، سمية فوزيلي، دور التطبيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات، مداخلة ضمن المؤتمر الدولي الأول للمحاسبة والمراجعة في بيئة الأعمال الدولية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة، المنعقد بالفترة 04 - 05 ديسمبر 2012.
- 35-** سفيان عبد العزيز، المراجعة الداخلية كرافد لتثبيت ركائز الحوكمة المؤسسية في المؤسسات الاقتصادية، المؤتمر الدولي الأول للمحاسبة والمراجعة في بيئة الأعمال الدولية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة، المنعقد بالفترة 04-05 ديسمبر 2012 .
- 36-** علي فلاح الزعبي، ماجد عبد العزيز الحريري، دور وأهمية الإبداع المحاسبي في تحقيق الميزة التنافسية الاقتصادية في مؤسسات المال والأعمال الأردنية، بحث علمي متقدم إلى المؤتمر العلمي الخامس لكلية العلوم الإدارية والمالية في جامعة فيلادلفيا، 4 - 5 تموز 2007 .
- 37-** عيد بن حامد الشمري، حوكمة الشركات في المملكة العربية السعودية، ورقة بحثية ضمن المؤتمر العلمي الأول، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق السورية، بين 15 - 16 أكتوبر 2008 .
- 38-** فريد عبة، مريم طيني، دور مبادئ حوكمة الشركات في معالجة الفساد المالي والإداري، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة بسكرة، الجزائر، يومي 6 - 7 ماي 2012 .
- 39-** فريد كورتل، حوكمة المؤسسات منهج القادة والمدراء لتحقيق التنمية المستدامة في الوطن العربي، (مداخلة ضمن أعمال المؤتمر العلمي الدولي الأول لكلية الاقتصاد بجامعة دمشق، أيام 15 و 16 أكتوبر 2008).
- 40-** فله حمدي، نجلاء نوبلي، استخدام القيمة العادلة لتحقيق متطلبات مبادئ حوكمة الشركات، ملتقى حول تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات المصرفية وحوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 06 - 07 ماي 2012 .
- 41 -** مراد زايد، صبرينة ترغيني، البعد الإستراتيجي لحوكمة الشركات، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، بسكرة، المنعقد بالفترة 6 و 7 ماي 2012 .

- 42 - مصطفى نجم البشاري، أهمية تطبيق معايير حوكمة الشركات لتفعيل نظم المراجعة الداخلية في المؤسسات العامة بالسودان، مداخلة مقدمة إلى المؤتمر الأول للمراجعة الداخلية بالسودان، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 20-21 جانفي 2008.
- المجلات والجرائد :
- 43- أحمد سعيد قطب حسانين، التكامل بين الآليات المحاسبية وغير المحاسبية لنظم الحوكمة وأثره على الأداء وخفض فجوة التوقعات عن القيمة العادلة للمنشأة، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، المجلد 46، العدد الأول، جانفي 2009.
- 44- الطيب داودي، بن الزاوي عبد الرزاق، أهمية الحوكمة في تفعيل الرقابة على شركات التأمين التعاوني، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 24، مارس 2012 .
- 45- تيجاني بالريقي، المحاسبة الإبداعية - المفاهيم والأساليب المبتكرة لتحصيل صورة الدخل - " مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 12، 2012 .
- 46- حسن فليح مفلح القطيش، فارس جميل، حسين الصوفي، " أساليب استخدام المحاسبة الإبداعية في قائمي الدخل والمركز المالي في الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، جامعة الإسراء، العدد 27، 2011 .
- 47- رشا حمادة، دور لجان المراجعة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 2، المجلد 26، سوريا، 2010.
- 48- رضا جاوحدو، إيمان بن قارة، حقائق علمية حول أخلاقيات ممارسة مهنة التدقيق في الجزائر ، مجلة التواصل في العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 30، عنابة، الجزائر، 2012.
- 49- سيد عبد الرحمن عباس بله، دور تطبيق حوكمة الشركات في ممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، العدد 12 لسنة 2012.
- 50- عبد الرحمن المخيزم، دور التدقيق في التحقيق من ممارسات ونتائج المحاسبة الإبداعية، بحث مقدم ضمن المسابقة التاسعة للبحوث على جميع القطاعات، ديوان المحاسبة، الكويت، 2008.
- 51- عبد الرزاق حبار، الالتزام بمتطلبات لجنة بازل كمدخل لإرساء الحوكمة في القطاع المصرفي العربي، مجلة شمال إفريقيا، جامعة الشلف، الجزائر، العدد 7، 2009.
- 52- عماد سليم الآغا، " المحاسبة الإبداعية "، مجلة مال وأعمال، مجلة إلكترونية يصدرها قسم العلوم الإدارية والمالية في الكلية الجامعة للعلوم التطبيقية، العدد 2، 2011 - 2012.
- 53- عوض بن سلامة الرحيلي، لجان المراجعة كأحد دعائم حوكمة الشركات، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد والإدارة، العدد الأول، 2011.
- 54- منيرة الشيمري، فاطمة العريفان، دور المدقق في التحقق من ممارسات ونتائج المحاسبة الإبداعية، بحث مقدم إلى مسابقة البحوث التاسعة على مستوى جميع قطاعات ديوان المحاسبة، الكويت، 2008.
- 55- مها محمود، رمزي ربحاوي، الشركات المساهمة ما بين الحوكمة والقوانين والتعليمات، دراسة حالة للشركات المساهمة العامة العمانية، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 24، 2008.

56- مركز المشروعات الدولية الخاصة، حوكمة الشركات، قضايا واتجاهات، نشرة دورية يصدرها مركز المشروعات الدولية الخاصة للشرق الأوسط وشمال إفريقيا، العدد 13، مصر، 2008 .

المراجع باللغة الأجنبية :

57-Madagh Samira rym, Madagh Mouhamed cherif, l'audit interne au cœur de la dynamique de la gouvernance de << lecteurs theoriques et enjeux pratiques>>, (Intervention dans les actes du forum national).

58-Mimouni yassine, le développement des << PME>et la bonne governance de magister université Abou-bakr belkaid-telemcen-en gouvernanced entreprises,2011-2012.

59- Muford Charles,Comiskey Eugene,the financial numbers game, detecting creating accounting practices, john wiley& sons , Inc: USA, 2002. audit interne,editon d'organisation, 6 '60-Renard Jaques, theorie et partiques de l éme editon, paris,2007.

الحلأحق

الملحق رقم 01:

مخرجات برنامج SPSS للمجموعة الأولى:

المحور الأول

Statistiques

		1م1ع1	2م1ع1	3م1ع1	4م1ع1
N	Valide	42	42	42	41
	Manquant	0	0	0	1
	Moyenne	3.8095	4.2143	3.9524	4.0488
	Ecart type	1.04153	.60630	.62283	.63052

المحور الثاني

Statistiques

		1م2ع1	2م2ع1	3م2ع1	4م2ع1	5م2ع1	6م2ع1	7م2ع1
N	Valide	42	42	42	42	42	42	42
	Manquant	0	0	0	0	0	0	0
	Moyenne	3.7857	3.6190	3.5476	3.5952	3.6905	3.7619	3.7619
	Ecart type	.75015	.90937	.67000	.85709	.84068	1.12205	1.07770

الملحق رقم 02:

مخرجات برنامج SPSS للمجموعة الثانية:

Statistiques

	1٢2٠	2٢2٠	3٢2٠	4٢2٠	5٢2٠	6٢2٠	7٢2٠	8٢2٠	9٢2٠	10٢2٠	11٢2٠	12٢2٠	13٢2٠	13٢2٠
N Valide	42	42	42	42	42	42	42	42	42	42	42	42	42	42
Manquant	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
Moyenne	4.0952	4.0952	4.2381	3.6190	4.1905	3.9762	3.7857	3.6190	3.8810	3.9524	3.5476	3.7857	3.6190	3.6190
Ecart type	1.0314	0.65554	0.87818	0.79487	0.8621	0.8406	0.9762	0.7635	0.5927	0.6608	1.1519	0.8981		.82499
	5				6	8	0	7	4	3	3	2	0.82499	

الملحق رقم 03:

مخرجات برنامج SPSS للمجموعة الثالثة:

	1ع3م	2ع3م	3ع3م	4ع3م	5ع3م	6ع3م	7ع3م	8ع3م	9ع3م	10ع3م
Valide	42	42	42	42	42	42	42	42	42	42
Manquant	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
Moyenne	4.0476	3.9524	3.8333	3.9762	3.8810	3.9762	3.5714	3.2381	3.4762	4.1190
Ecart type	0.85404	0.90937	0.79378	0.89683	0.88902	0.74860	0.76963	1.20587	0.86216	0.77152

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية

قسم علوم التسيير

تخصص تدقيق محاسبي

استبيان

في إطار إعداد مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر في التدقيق المحاسبي، ونظرا لخبرتكم العلمية والعلمية في

هذا المجال فإنه يشرفني مساهمتكم في هذه الدراسة وذلك من خلال إجابتكم على هذا الاستبيان بوضع علامة

(X) أمام العبارة التي تتناسب معك، علما أن صحة نتائجه تعتمد بدرجة كبيرة على صحة إجابتك ، و

ستساعد الباحث للوصول إلى نتائج سليمة ودقيقة تعزز البحث العلمي.

ويتقدم الباحث بالشكر والتقدير لسيادتكم نظير تعاونكم المثمر لإتمام هذا البحث، كما يؤكد بأن إجابتكم

ستستخدم لأغراض البحث العلمي فقط.

ويرجى وضع علامة واضحة على الإجابة المناسبة لك

الجنس ☒ X

ذكر ☐ أنثى ☐

المؤهل العلمي ☒ X

دبلوم ☐ بكالوريوس ☐

قائمة المراجع

☐

دكتوراه

☐

ماجستير

X سنوات الخبرة

☐

5- أقل من 10

☐

أقل من 5 سنوات

☐

15 سنة فأكثر

☐

10 - أقل من 15

المجموعة 1 : مسؤولية محافظ الحسابات لكشف المحاسبة الإبداعية

المحور الأول : مهام ومسؤوليات محافظ الحسابات

العبارات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1- محافظ الحسابات مسئول عن كل المخالفات والانحرافات التي قام بالكشف عنها.					
2- على مدقق الحسابات في الجزائر التقيد بقواعد السلوك المهني.					
3- بعد فحص صحة الحسابات السنوية ومطابقتها للمعلومات المبينة في تقرير التسيير الذي يقدمه المديرون للمساهمين أو الشركاء أو حاملي الحصص مهمة من مهام محافظ الحسابات.					
4 - يكون محافظ الحسابات مسئول مسؤولية مدنية تجاه زبائنهم في الحدود التعاقدية .					

المحور الثاني : أساليب ودوافع المحاسبة الإبداعية

العبارات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1- من دوافع المحاسبة الإبداعية تحسين المركز المالي من أجل الحصول على تمويل.					
2- من أساليب المحاسبة الإبداعية تغيير تصنيف الاستثمارات قصيرة الأجل إلى استثمارات طويلة الأجل لتفادي تأثيرات هبوط الأسعار.					
3- من أساليب المحاسبة الإبداعية تملك أصول شركة تابعة بطريقة (دمج حقوق القيم الدفترية) ثم يسعها تحقيق مكاسب وضمها إلى الربح دون الإفصاح عن ذلك.					
4- من دوافع المحاسبة الإبداعية المنافع الإدارية مثل زيادة المكافآت في حل ارتباط مكافأة الإدارة بالنتائج.					
5- من دوافع المحاسبة الإبداعية تعتمد تحسين نسبة السيولة وذلك بعدم إدراج أقساط مستحقة خلال العام من قروض طويلة الأجل.					
6- تؤثر أساليب وإجراءات المحاسبة الإبداعية على موثوقية القوائم المالية الصادرة عن الشركات.					
7- من دوافع المحاسبة الإبداعية التهرب الضريبي.					

المجموعة 2 : المحددات التي تحد من تطبيق قواعد الحوكمة

العبارات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1- سيطرة ملكية الأفراد على إدارة شركات القطاع الخاص.					
2 - غياب دور المؤسسات غير الحكومية في متابعة ضمان التزام أعضائها مهنيا وأخلاقيا.					
3- عدم كفاءة أجهزة الرقابة الداخلية وضعف دورها في الرقابة على الشركات المدرجة.					
4 - ضعف الوعي الاستثماري لدى الأفراد .					
5- ضعف مهنة المراجعة الخارجية مما يؤثر على أداء الشركات.					
6- ضعف الهياكل الإدارية وتحديد المسؤوليات والصلاحيات داخل الشركة.					
7 - يوجد توزيع غير عادل في المسؤوليات والاختصاصات في إدارة الشركات.					
8 - لا يتم وضع ضوابط لعملية الإفصاح بغرض عدم وضوح الأمور بالنسبة للمستثمرين.					
9 - عدم كفاءة دور الهيئة العامة للمساهمين.					
10- قلة الخبرة للمساهمين ومعرفتهم بقواعد الحوكمة.					
11 - لا يهتم المساهمون بالإفصاح عن التكاليف التي تتحملها الشركة.					
12 - عدم تنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة بشكل سليم يحد من القدرة على تطبيق الحوكمة.					
13 - لا يهتم المساهمون بجودة المعلومات المحاسبية التي تقدمها إدارة الشركة.					

المجموعة 3 : استخدام حوكمة الشركات للحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية

العبارات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1- تسبب المعايير المحاسبية الدولية القديمة في ظهور ممارسة المحاسبة الإبداعية.					
2 - يتضمن تقرير المراجع معلومات تفيد بمصادقية القوائم المالية وخلوها من أي تلاعبات ليتخذ عليها القرار من طرف المستثمرين.					
3- أن اكتشاف جميع التلاعبات وممارسات المحاسبة الإبداعية من قبل مدقق الحسابات.					
4- المعلومات التي تم الحصول عليها من خلال القوائم المالية.					
5- أن عملية التدقيق توفر ضمانا كاملا لاكتشاف كافة الممارسات المحاسبية الإبداعية لأنها ببساطة عملية مثالية.					
6- توفر الموارد البشرية المؤهلة والمدربة، حيث يعتبر توفر مثل تلك الكفاءات ضمان لحسن الإنجاز.					
7- أهمية استقلال لجنة المراجعة بحيث يكون أعضاؤها من مجلس الإدارة غير التنفيذيين، لكي تستطيع هذه اللجان ممارسة مهامها وتقديم تقارير بكل حياد.					
8 - يستطيع المستفيدين من القوائم المالية المحاسبية التعامل معها حتى ولم يكون محترفون في الأمور المحاسبية.					
9 - إن اختيار لجنة المراجعة من قبل مجلس الإدارة دون تدخل الجمعية العامة للشركة يساهم في كشف التلاعبات.					
10 - تبني مفهوم حوكمة الشركات يعزز الإفصاح والشفافية.					